وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي -الأغـواط

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسـم العلوم الاقتصادية

كتاب بيداغوجي بعنوان:

محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس نظام ل م د

شعبة العلوم التجارية

إعداد: د/ الرايس مراد

السنـة الجـامعية 2023-2024

أعتمدت هذه المطبوعة الموسومة بـ:

"محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي"

بعد مصادقة المجلس العلمي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عمار ثليجي بالاغواط، بناء على المحضر رقم:2024/07، المنعقد بتاريخ: 2024/07/04، تحت رقم إعتماد: 01/ ك.ب/2024.

رئيس المجلس العلمي

مقدمة

يفرق عادة في التحليل الاقتصادي بصورة أساسية بين نوعين من التحليل هما **التحليل الاقتصادي الجزئي** Microéconomie المبني على دراسة النشاط والسلوك الاقتصادي على مستوى الشخص أو الوحدات (الأفراد أو المؤسسات) فتكون مواضيعه مركزة في دراسة سلوك المستهلك، تسعير المنتج، تكلفة الإنتاج ...إلخ وذلك في ضوء بناء نماذج في شكل معادلات رياضية تحاكي الواقع، والجزء الثاني من التحليل وهو محور هذا المؤلف هو **التحليل الإقتصادي الكلي** Macroéconomie والذي يهتم بدراسة المواضيع الاقتصادية على المستوى الوطني أو الدولي في ظل كذلك بناء نماذج في شكل معادلات رياضية تعكس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لكن على مستوى المجمعات الكبرى للإقتصاد فنجد أهم مواضيعه: حساب الناتج الوطني، الإستهلاك، وضعية الميزان التجاري، البطالة، الدورات الاقتصادية ...إلخ

وبالتالي فإن التحكم في أدوات التحليل الاقتصادي الكلي يعتبر ركيزة أساسية ومهارة ضرورية للطالب الجامعي في حقل العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، حتى يكون قادرا على تحليل مختلف الظواهر الاجتماعية المعاشة تحليلا إقتصادياً يستوفي شروط العلمية، لذا يدرس هذا المقياس في السنوات الأولى من التكوين الجامعي خلال مرحلة الليسانس لجميع الطلبة عير مختلف الشعب والتخصصات.

نحاول من خلال هذا العمل العلمي البيداغوجي إعطاء القارئ (الطالب) المفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي الكلي خاصة التي تعينه على فهم أدواته ومناهجه في دراسة المواضيع الاقتصادية ذات الصلة، بداية من التعريف بعلم الاقتصاد ثم المشكلة الاقتصادية وكيفية صياغة أو بناء النماذج الاقتصادية المعينة في تفسير مختلف الظواهر المدروسة في الاقتصاد الكلي كالإستهلاك، التوازن الكلي،...وغيرها من العلاقات، كما عمدنا كذلك في هذا المؤلف إلى توضيح مختلف وجهات النظر المعروفة في مختلف المدارس الاقتصادية الكلاسيكية منها والحديثة حول أهم المواضيع التي تمس التحليل الاقتصادي الكلي مراعين في ذلك التسلسل و الإنسجام في طرح الأفكار بما يسهل الفهم والإستيعاب الجيد لمحتوى المقياس.

ونظرا لطبيعة المساق التقنية أو الجانب الحسابي فيه فقد تم وضع أمثلة مع نهاية كل جزء من المحاضرات بهدف تعميق معارف الطالب وتمكينه من شرح وإستنتاج مختلف الملاحظات وتفسير لمختلف القيم الناتجة عن تطبيق أي نموذج تم دراسته في ثنايا هذا المؤلف.

وفي الأخير نتمنى أن يكون هذا الجهد خالص لله تعالى أولاً، ومعينا بيداغوجيا للطلبة الراغبين في تنمية معارفهم ومهاراتهم في التحليل الاقتصادي الكلي (الإقتصاد الكلي 1 والإقتصاد الكلي2) وفق ما أقرته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال مرحلة التدرج بميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير "شعبة العلوم التجارية".

الفصل الأول:

مدخل للنظرية الاقتصادية الكلية

(مفاهيم و مصطلحات)

تمهيد

نحاول من خلال هذا الفصل التمهيدي إعطاء شرح موجز ووافي لمختلف المصطلحات الاقتصادية ذات العلاقة بالتخصص والتي قد تعترضنا خلال دراسة المقياس.

1-1-تعريف علم الإقتصاد

هناك إختلاف في تعريف علم الاقتصاد حسب وجهه النظر كل بحث على حسب ما يأتي بيانه لذلك سندرج أكثر من تعريف حتى تتضح أكثر أوجه الإختلاف والتشابه بين الباحثين في تعريفهم لعلم الاقتصاد.

التعريف الأول:" علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يهتم بمعرفه الكيفية التي تستخدم بها الدول مواردها النادرة لإنتاج تلك السلع والخدمات ذات القيمة في اشباع الحاجات ثم توزيعها بين الافراد المجتمع " (بريبش السعيد، 2007، صفحة :08.)

وهو ما يمكن تلخيصه في العناصر التالية:

أ. الندرة (ندرة الموارد) "Rareté des ressources"؛

ب. التخصيص للموارد " Allocation des ressources" بإستخدامها في الإنتاج؛

ج. الحاجات التي يجب إشباعها " Les besoins à satisfaire".

التعريف الثاني: "إن علم الاقتصاد يندرج ضمن العلوم الاجتماعية او الإنسانية، يسعى الى دراسة توظيف الموارد الاقتصادية من عمل ورأس المال وأرض لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات المتعددة لأفراد المجتمع". (خالد واصف الوزاني و أحمد حسين الرفاعي، 2007، صفحة :17.)

التعريف الثالث: " منذ ابتكار مصطلح الاقتصاد الكلي من طرف راغنار فريتشRagnar Frisch ، عرف الاقتصاد الكلي تطورا هائلا كميدان من ميا دين التحليل الاقتصادي، حيث يهتم بدراسة التوازنات الكلية وديناميكيتها دون إغفال الجوانب النقدية، من خصوصياته عدم إنفصاله عن ميادين الاقتصادية الأخرى، فالكثير من النظريات الاقتصادية الكلية مبنيه على أسس جزئية". (محمد بوخاري، 2014، صفحة ص:11.)

التعريف الرابع: وهو يخص نظرة الإسلام لعلم الاقتصاد حيث عرف بأنه " علم يبحث في الاحكام الشرعية والحلول الإسلامية للموضوعات والمستجدات والمشكلات الاقتصادية من جهة، ومن جهة اخرى يدرس النظريات والقوانين الاقتصادية في ضوء التعاليم والقيم الإسلامية، ويعمل على توظيف ذلك كله من اجل استخدام الموارد بأعلى درجات الكفاءة وتوزيع المنتجات بأعلى درجات العدالة بما يؤدي الى تحقيق أعلى درجات التنمية الرفاهية والامن والاستقرار. وفي السياق ذاته جاء تعريف الدكتور غازي عنايه للاقتصاد بانه العلم الذي يبحث في كيفية استخدام الانسان ما أستخلف فيه من مواد لسد حاجات افراد المجتمع الاسلامي الدينية والدنيوية طبقا للمنهج الشرعي المحدد". (سيدي محمد الوردي، 2011، صفحة :18.)

2-1- المشكلة الاقتصادية

إن النظرية الاقتصادية قد نشأت عن إفتراضات أساسية عن كيفية تصرف الانسان في مواجهه مشكلة الندرة في إستجاباته للتغيير، ولما كانت الموارد الإنتاجية التي تستخدم في إنتاج السلع محدودة، فان السلع والخدمات تعتبر ايضا محدودة وعلى العكس من ذلك فان رغبات الانسان واحتياجاته غير محدودة في

الـواقع، وهذه الحقائق تضع أمامنا عنصرين الندرة والاختيار، والندرة هي إصطلاح يستخدمه الاقتصاديون للإيضاح أنها رغبه الانسان "في شيء ما "تفوق المتاح منه في الطبيعة، لذلك فإن الانسان في صراع مستمر مع الطبيعة لإشباع حاجته. (بن عصمان محفوظ، 2010، صفحة :105.)

تتمثل المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية إزاء تعدد احتياجات الإنسان وتطورها ولهذه المشكلة ركنان أساسيان هما: الندرة من جهة، والاختيار، وهو الطريق الذي يحدده علم الاقتصاد بهدف حلها من جهة أخرى، فالندرة الاقتصادية economic scarcity بهذا المعنى يقصد بها الندرة النسبية لا المطلقة أي إن الموارد الاقتصادية والمنتجات متوفرة بكمية تقل عن احتياجات المجتمع ورغبات الأفراد، وتعبر عن العلاقة بين هذه الرغبات والاحتياجات، وبين الموارد غير الكافية والمحدودة، فقد تكون سلعة ما متوفرة بكمية أكبر من سلعة ثانية، لكن حاجة الأفراد والمجتمع إلى السلعة الأولى أكبر بكثير من حاجته إلى السلعة الثانية؛ فحاجة الإنسان والمجتمع إلى الخبز يفوق بكثير احتياجاته إلى السيارة، ومن هنا تكتسب الندرة معناها النسبي. (بارا سمير، 2021)

بمعنى آخر هناك ندرة في الموارد الاقتصادية لا تلبي الحاجات البشرية المتزايدة مما تطلب الأمر إلى ظهور علم الاقتصاد لمعالجة مسألة الندرة، من خلال اختيار التوليفة المثلى لعناصر الإنتاج من أجل استثمار تلك الموارد أفضل استثمار وتعظيم الإنتاج للحد الأقصى مقابل تقليل التكاليف للحد الأدنى، مما يؤدي إلى كفاية الموارد النادرة للحاجات المتزايدة.

الأركان العامة للمشكلة الاقتصادية: ما سبق ذكره تتمثل أركان المشكلة الاقتصادية في: (بارا سمير، 2021)

أ. ندرة الموارد. ب. لا نهاية الحاجات. ج. الاختيار.

أ- ندرة الموارد: فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعا ما، ولكنه يعتبر موردا نادرا إذا ما قيس بالرغبات البشرية التي ينبغي اشباعها أي أنه نادر من حيث كمية عرضه المتاح قياسا بمستوى الاشباع المطلوب للحاجات ومن أسباب المشكلة الاقتصادية:

- عدم استغلال موارد المجتمع أو سوء استغلالها؛
- عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة؛
- قابلية بعض الموارد للنفاد؛
- زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج.

ب- لا نهاية الحاجات: إذ أن من أسباب نشوء المشكلة الاقتصادية هو الحاجات اللامتناهية للإنسان حيث من طبيعته كلما أشبع رغبة تثور في نفسه رغبات أخرى، والحاجة هي إحساس بالألم نتيجة عدم تحقيق منفعة أو اشباع وقد تكون مادية أو معنوية. كما أنها تتغير وتتبدل من مرحلة حضارية لأخرى وتتأثر بالتقاليد، الثقافة، المناخ...إلخ

ويختلف المفهوم الاقتصادي للحاجة عن مفهومها النفسي والفارق هو وسيلة اشباعها أي موضوعها فإذا كان موضوع الحاجة مالا اقتصاديا، أي نادرا بالنسبة للحاجات أعتبرت الحاجة اقتصادية، ومن أهم

خصائص الحاجات نذكر: التعدد، اللإشباع، اللإستبدال، لا نهائية الحاجات والرغبات (غير محدودة) القابلية للقياس والقابلية للانقسام.

ج- **الاختيار:** هو العملية التي تفرض على الانسان نظرا لتعدد وتنوع حاجاته ومحدودية وندرة الموارد الاقتصادية فيلجأ إلى المفاضلة بين الحاجات، وندرة الموارد تفرض علينا استغلال الموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة والمختلفة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن الاستعمالات في سبيل تحقيق أقصى الغايات وأكبر قدر ممكن من الاشباع للحاجات اللامحدودة، ما يستدعي ترتيب هذه الحاجات بناء على أولويتها وأهميتها للمستهلك، ويجب أن يرتكز الاختيار على العقل الموفق بين الاستعمالات البديلة المتاحة.

ولقد اختلفت الأراء حول كيفية حل المشكلة الإقتصادية على مرور الزمن وذلك باختلاف النظم الاجتماعية والإقتصادية السائدة. فطريقه حل المشكلة الإقتصادية في نظام الرأسمالي يتم عن طريق ما يعرف بجهاز السعر سعياً وراء تعظيم الثروة والملكية الخاصة، وتلعب المنافسة دور الرئيسي في ذلك، ولكن هناك مشاكل متعددة تنشأ عن قيام المنافسة إخراج صغار المنتج من السوق وتحول كبارهم الى محتكرين يقومون باستغلال المستهلك، أما في النظام الاشتراكي فانه يقوم على حل المشكلة الإقتصادية عن طريق جهاز التخطيط، فالملكية العامة لعوامل الانتاج، والدولة هي التي تملك جميع الموارد، أما في النظم الاقتصادية المختلطة فيتم حلها جزئيا عن طريق جهاز الاسعار وجزئيا عن طريق جهاز التخطيط. (محمد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد، 2004، الصفحات :43-44.)

1-3-النظرية الاقتصادية

أ- **مفهوم النظرية الاقتصادية:** هي مجموعة الفرضيات التي تحاول نمذجة وشرح الجوانب المختلفة للواقع الاقتصادي، وبهذا فهي مجموعة الفرضيات والنماذج التي تحاول تقديم تفسير نظري للأحداث التي تقع في الاقتصاد الحقيقي على المستوى الجزئي أو الكلي. (بدون مؤلف، 2023)

فالنظرية الاقتصادية الكلية، تحاول نمذجة التفاعل الذي يحدث في المؤشرات العالمية الرئيسية للاقتصاد. أي الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، وسعر الصرف، وميزان المدفوعات، وكذلك كل تلك المتغيرات التي تهم الاقتصاد من وجهة نظر عالمية.

أما النظرية الاقتصادية الجزئية، تقوم بنمذجة التفاعل الذي يحدث بين الاقتصاد وجميع الوكلاء مثل المستهلكين والشركات والعاملين والمستثمرين، وكذلك جميع الوكلاء الأفراد الذين يتفاعلون، من خلال أفعالهم، في الأسواق، وبالتالي في الاقتصاد.

والجدول التالي يوضح أهم الفروقات بين التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي.

الجدول رقم 1: الفرق بين التحليل الإقتصادي الجزئي والكلي

التحليل الاقتصادي الجزئي	التحليل الاقتصادي الكلى
يركز على تحليل النشاط الاقتصادي على مستوى الوحدة الاقتصادية أي أن كانت هذه الوحدة مستهلك، أو منتج، أو سوق، أو دخل فردي.	يركز على تحليل النشاط الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي بكل مكوناته وقطاعاته ومتغيراته فيبحث في الانتاج الكلي، والاستهلاك الكلي، والدخل القومي، وغيرها.
يحاول دراسة المشكلة الاقتصادية على مستوى الوحدة الاقتصادية.	يحاول دراسة المشكلة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي.
- يدرس اتجاه المتغيرات الاقتصادية وآثارها على مستوى الوحدة كان يدرس أثر سعر سلعة معينة على الطلب الفردي لهذه السلعة	يدرس اتجاهات المتغيرات الاقتصادية وآثارها على مستوى الاقتصاد القومي كان يدرس أثر تغير المستوى العام للأسعار على الاستهلاك الكلي.
يفسر الظواهر الاقتصادية الفردية.	يفسر الظواهر الاقتصادية الكلية.
التوازنية في سوق سلعة معينة وتخصيص الموارد على مستوى الفرد والمشروع.	يبحث في تحديد المستوى العام للأسعار والدخل التوازني والتوظيف الكامل في الاقتصاد القومي
يوضح أن أثر الظاهرة الاقتصادية أو المشكلة الاقتصادية التي تقع على الوحدة الاقتصادية فقط، فمثلاً خسارة منتج معين لا يؤدي إلى خسارة جميع المنتجين.	يوضح أن أثر الظاهرة الاقتصادية أو المشكلة الاقتصادية تقع على الاقتصاد القومي كله مثل مشكلة البطالة والتضخم
موضوعات التحليل الاقتصادي الجزئي تشتمل على موضوعات النظرية الاقتصادية الجزئية وأهمها: نظرية توازن المستهلك ونظرية توازن المنتج ونظرية الطلب ونظرية العرض ونظرية القيمة أو الثمن ونظرية الانتاج وتكاليف الانتاج على مستوى المشروع الاقتصادي وغيرها من الموضوعات.	موضوعات التحليل الاقتصادي الكلي تشتمل على موضوعات النظرية الاقتصادية الكلية ومن أهمها: النشاط الاقتصاد الكلي للاقتصاد القومي ودورة هذا النشاط والدخل القومي وقياسه والمتغيرات الاقتصادية - المكونة له كالاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي والادخار الكلى والنقود والبنوك والتجارة الدولية والتنمية الاقتصادية والبطالة والتضخم والسياسة المالية والنقدية وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التوظيف والمستوى العام للأسعار.

المصدر: (منعم أحمد خضير، 2022، صفحة :14.)

ب- تاريخ النظرية الاقتصادية: يمكن تتبع تاريخها من خلال إسهامات المفكرين البارزين فيها، حيث كانت النظريات الاقتصادية الأولى بسيطة للغاية. ركزت على موضوعات أساسية مثل العملة، والتجارة العالمية، وإنتاج السلع، وكذلك إدارة الموارد في بيئة محدودة. وبمرور الوقت، تم إدخال مجالات جديدة للدراسة وسعت المفهوم بفضل تطور وسائل وأدوات القياس الرياضي" الإحصاء والاقتصاد القياسي"، عرفت النظرية الإقتصادية تطور غير مسبوق، مما أدى إلى ظهور مدارس وتيارات فكرية في النظريات الاقتصادية؛ بدءا من نظريات أو طروحات أنصار المدرسة التجارية ثم الفيزوقراط ومن بعدهم المدرسة الكلاسيكية بريادة أدم سميث ثم تلتها المدرسة الماركسية لقائدها كارل ماركس ثم تلتها أطروحات المدرسة الكينزية التي غيرت التنظير في علم الاقتصاد الكلي على أعقاب أزمة الكساد العالمي ، كما لا ننسى إسهامات المدرسة النمساوية وروادها في طرح العمل الإنساني ليختم المسار بالنيوكلاسيك "المدرسة الكلاسيكية الجديدة" و تيار النقديون monetarist في دراستها لآثار المال في الحياة الإقتصادية. (بدون مؤلف، 2023) بتصرف.

1-4- تعريف الاقتصاد الكلي

يتناول التحليل الإقتصادي الكلي دراسة الصورة الكلية لآلية عمل الوحدات الإقتصادية كوحدة واحدة أي على المستوى التجميعي أو القومي ككل. فعلى سبيل المثال تتم دراسة الإنفاق الكلي لجميع الوحدات الإقتصادية المكونة لدولة ما وكذلك إنتاجها الكلي والمستوى العام للأسعار في تلك الدولة، ومستوى البطالة فيها وهذا. (خالد واصف الوزاني و أحمد حسين الرفاعي، 2007، صفحة :22.)

كما يعرف كذلك أنه " ذلك النوع من التحليل الذي يهتم بدراسة المتغيرات (الظواهر) الاقتصادية على المستوى التجميعي أي مستوى المجتمع ككل (الوطني) أو الإقليمي أو الدولي، فهو يقوم بدراسة عمل الوحدات الاقتصادية كوحدة واحدة، فعلى سبيل المثال فإنه يدرس الدخل الوطني والاستهلاك الكلي، الطلب الكلي والعرض الكلي الادخار الكلي والاستثمار الكلي، معدل الفائدة، التضخم أو المستوى العام للأسعار، التشغيل والبطالة، التجارة الخارجية، السياسية المالية والنقدية. وهذا كله يعرفنا بأهم العوامل المؤثرة في الاستقرار الاقتصادي في ظل الاقتصاد المغلق أو المفتوح. وهكذا نلاحظ بأن الإقتصاد الكلي يحاول الإجابة على مجموعة من الأسئلة: (بريبش السعيد، 2007، صفحة :09.)

1- ما الذي يحدد حجم الدخل الوطني الحقيقي؟

2- ما الذي يحدد معدل النمو الاقتصادي؟

3- ما الذي يحدد تقلبات الناتج الكلي (Y)؟

1-5- أهداف السياسية الإقتصادية الكلية

تعرف السياسية الإقتصادية الكلية على أنها " مجموعة الأدوات الإقتصادية التي تستخدمها حكومة ما للحفاظ على الوضع الإقتصادي للبلاد في المدى القصير، والمتوسطة والطويل."

وعليه تهدف السياسة الاقتصادية الكلية من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتوضيح أو شرح المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني لدولة (ما) ومحاولة إعطاء أو إيجاد بعض الحلول الملائمة لها. غير أنه قبل دراسة ووضع أي سياسة اقتصادية كلية. لابد من تحديد الأهداف الاقتصادية الكلية بشكل محدد ودقيق. ومن الواضح أن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تختلف من اقتصاد إلى آخر. إلا أنه عموما تشترك جميع المجتمعات في السعي لتحقيق الأهداف التالية التي تحقق الاستقرار الاقتصادي: (بريبش السعيد، 2007، الصفحات ، 19-22).

الهدف الأول- النمو الاقتصادي المستقر La croissance économique Stable: يقصد بالنمو الاقتصادي عادة الزيادة المستمرة في الطاقة الإنتاجية لاقتصاد (ما) في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط الدخل الفرد الحقيقي أي تحسن قدرته الشرائية. إلا أنه يشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو الديمغرافي حتى ينعكس إيجابيا على مستوى معيشة الأفراد أو مستوى الحياة أو على الأقل أن يبقي معدل النمو على حاله.

الهدف الثاني- العمالة الكاملة le plein emploi: يوجد هناك فرق بين المفهوم النظري والعملي للعمالة الكاملة. فالمفهوم النظري في تعنى العمالة الكاملة استخدام جميع الموارد استخداما كاملا وأمثلا ومن ثم فإن هدف العمالة الكاملة يتطلب ضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر. في الأوضاع العادية عمليا من الصعب جدا الوصول للتشغيل الكامل خاصة في المجتمعات الديمقراطية وذلك نظرا لإحلال الآلة محل اليد العاملة. لذا نؤكد بأن العمالة الكاملة يبقى كهدف، ولكن لا يمكن تحقيقه، وهذا ما يجعلنا نقبل وجود معدل بطالة عادي أو طبيعي وهذا بربطه بمعدل النمو التضخم ...إلخ أي أن المعدل الطبيعي للبطالة هو ذلك الذي يسمح وجوده بتسكين العمالة في مؤهلاتها الملائمة كما يسمح بتحقيق أهداف الاستقرار الأخرى في مستوى معقول، والمصطلح الشائع للاستعمال خاصة في التحاليل المعاصرة هو الاستخدام المتاح أي عدد المناصب المتاحة أو المتوفرة فعلا لأسباب اقتصادية داخلية أو خارجية.

الهدف الثالث - إستقرار الأسعار stabilité des prix: إذا كان تحقيق العمالة وفقا للمفهوم العملي لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، فإن استقرار الأسعار بالمثل لا يعني تحقيق معدل تضخم يساوي صفر وإنما المحافظة على معدل التضخم ثابتا عند مستوى منخفض نسبيا في حدود 1إلى3% كحد أقصى، وهذا لا يعني عدم زيادة الأسعار وإنما أن تكون تلك الزيادة مبررة اقتصاديا وذلك مثل زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة أسعار المواد الأولية المستوردة ... إلخ ويتمثل استقرار الأسعار في المحافظة على مستوى القدرة الشرائية للمستهلكين بحيث أنه يجب أن يكون معدل الزيادة في متوسط دخل الفرد السنوي أكبر من معدل التضخم لماذا؟ لأنه لو حدث العكس سيؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين ومنه انخفاض الطلب ومن ثم الركود الاقتصادي إلا أنه يجب الإشارة أنه أحيانا قد يكون التضخم وسيلة مرغوب فيها تلجأ إليها الحكومة لتمويل التنمية الاقتصادية؟ فالحكومة قد تلجأ إلى فرض ضرائب على مبيعات بعض السلع الاستهلاكية (TVA) تذهب إلى الخزينة، وتقوم بتمويل مشروعات إنتاجية في المجتمع من خلال الإيرادات الضريبية السابقة ومن ثم ترتفع الأسعار، ولكن بصورة مؤقتة.

الهدف الرابع - التوازن في ميزان المدفوعات Equilibre de la balance de payements: من بين أهم الأهداف التي تسعى السياسية الاقتصادية الكلية لتحقيقها هي تأمين أو ضمان التوازن في ميزان المدفوعات. ولكن قبل ذلك ما هو ميزان المدفوعات؟ هو عبارة عن جدول يلخص كل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن الجزائر مثلا والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة. وتشمل هذه الصفقات: الصادرات، الواردات، تدفقات رؤوس الأموال المختلفة.

ولكل دولة ميزان مدفوعات مع دولة أخرى أو مجموعة دول أو إتحاد "كالإتحاد الأوروبي " .... إلخ ويوضح ميزان المدفوعات خاصة الجانب الدائن والجانب المدين، فإذا كان الجانب الدائن أكبر من المدين هذا يعني وجود فائض في ميزان المدفوعات، وأما في حالة كون الجانب المدين أكبر من الدائن فهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات "كالجزائر حاليا" ولهذا فإن الدولة التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها تكون مضطرة باستمرار لإتخاذ إجراءات محددة من شأنها أن تحقيق فائضا في ميزان مدفوعاتها أو على الأقل موازنته يجعل الجانب الدائن المدين متعادلين.

الهدف الخامس - عدالة توزيع الدخل Equitabilité de distribution de revenu: من الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية الكلية هي محاولة توزيع الناتج الوطني بشكل عادل أو على الأقل قريب منه، وهذا لا يعني توزيع الدخل بشكل 1متساوي بين كل أفراد المجتمع، بل مكافأة الأفراد حسب مجهوداتهم وإنتاجهم المادي والفكري تطبيقا للمبدأ القائل "لكل حسب عمله وجهده". وفي هذا الإطار فإنه من العدالة في التوزيع ضمان الحد الأدنى من الدخل SMIG* لكل فرد من أفراد المجتمع.

1-6- صعوبات التحليل الاقتصادي الكلي

يواجه التحليل الاقتصادي الكلي بعض المشاكل التي لابد من الإشارة إليها بشكل مختصر أهمها: (بريبش السعيد، 2007، الصفحات :22-25.)

أ. مشكلة التجميع Le problème d'Agrégation: يكون من الخطأ أن تعامل العناصر (العوامل الاقتصادية عند التجميع على أنها عناصر متجانسة **Homogène** في حين أنها ليست كذلك، فمثلا الزيادة في الاستهلاك الوطني (الكلي) لا يعني بالضرورة زيادة استهلاك كل فرد من أفراد المجتمع. ومن أجل الوصول إلى حكم أقرب للواقع فإنه لابد من اللجوء لعملية التجميع للمتغيرات الفرعية (الجزئية) أخذين بعين الاعتبار الكثير من الملاحظات، لقد اعتنى عدد كبير من الاقتصاديين منذ سنوات بمشكلة التجميع في مختلف المجالات الاقتصادية، وفي هذا المجال نجد الدراسة التي قام بها F.Poulon . حيث يقول بأن عملية التجميع تمس كلا من المقادير (المتغيرات) (les variables) والقوانين والعلاقات الدالية فيما بينها. ونشير هنا إلى أن تجميع العلاقات "الدوال" أعقد وأصعب من تجميع المقادير أو المتغيرات. فحسب E.Malinvaud تتمثل العملية العامة للتجميع في إحلال أو تعويض نموذج مختصر كلي (F) محل نموذج مفصل أو جزئي (f) . وبشكل عام يحتوي النموذج الكلي على عدد كبير جدا من المتغيرات الفردية الخارجية (y1, y2 ...yn) ولتكن الدخـــول الفردية مثلاء ومتغيرات داخلية (C1, C2, ...Cn) و لتكن الإستهلاكات الفردية مرتبطة بعدد (m) من الدوال:

C1=f1(y1, y2....yn)

C2=f2(y1, y2....yn)

.

.

.

Cm=fm(y1, y2....yn)

يحتوي النموذج الجزئي (المفصل) على عدد كبير من العلاقات التي يصعب أو بالأحرى يستحيل التعامل معها وتقديرها، ولذلك يكون هذا النموذج غير عملي، ومنه لابد من تعويضه بنموذج عملي يحتوي على عدد أقل من العلاقات. ومن أجل الوصول لذلك عادة ما يلجأ الاقتصاديون إلى إدخال المقادير المجمعة التي يفترض بأنها دوال للمقادير الفردية فمثلا دالة الاستهلاك الفردية هي C = f(y) وأما دالة الاستهلاك الكلية :C = F(Y)

*Salaire minimum interprofessionnel garanti

حيث أن:

$$Y = \sum_{i=1}^{n} y_i$$

و

$$C = \sum_{i=1}^{n} c_i$$

ويجدر بناء أن نلاحظ هنا بأن حالة التجميع الكامل أمرا مستحيلا فهو غير ممكن في حالته العامة، ولهذا عادة ما يلجأ الاقتصاديون إلى التجميع التقريبي.

ب. مشكلة الأوساط الحسابية: عندما نقول متوسط الاستهلاك في مجتمع هو كذا فهذا يعني تقسيم الاستهلاك الكلي على الدخل الوطني Y وعندما نقول متوسط دخل الفرد المعني نقسم الدخل الوطني على عدد السكان وهنا عندما نقول بأن الأول والثاني قد زادا يكون له دلالة اقتصادية. ولكن أحيانا يكون الوسط الحسابي الرياضي والذي كما نعرف أنه يتأثر بالقيم الكبرى غير معبر وليس له دلالة وذلك مثل متوسط معدل الفائدة، حيث لا يتمثل معدلات الفائدة تمثيلا دقيقا لأنه لو أخذنا بمعدل الفائدة الكبير يتناقض ذلك مع النظرية الاقتصادية التي تدعو لتخفيض معدل الفائدة.

ج. خطأ التركيب: إن إرتفاع سعر سلعة (ما) له نتائج إقتصادية تختلف كثيرا عن النتائج التي يحدثها ارتفاع أسعار السلع كلها، كما أن ارتفاع دخل فرد معين له آثار اقتصادية تختلف كثيرا عن الآثار الناجمة عن ارتفاع دخول كل أفراد المجتمع. نستنج من خلال كل ذلك أن ما هو صالح للجزء لا يعني بالضرورة أنه صالح على المستوى الكلي أو للكل، فمثلا زيادة السعر السلعة معينة لا يعني زيادة أسعار جميع السلع الخدمات.

1-7- بناء النماذج الإقتصادية

يعتمد الأسلوب العلمي الحديث في فهم مختلف الظواهر بما فيها الظواهر الاقتصادية على النمذجة (أي طرحها في قالب رياضي) حتى يسهل فهمها وتفسيرها بطريقة علمية أو بما يعرف ببناء النماذج.

ولما كانت الظواهر والعلاقات الاقتصادية تتسم بالتنوع والتشابك والتعقيد والتطور المستمر، فإن الباحثين يلجئون إلى تبسيط العلاقات والظواهر الاقتصادية في شكل نماذج إقتصادية محددة ومصغرة. فالنموذج الاقتصادي ما هو إلا مجرد محاكاة مبسطة لواقع النظرية الاقتصادية أو الظاهرة الاقتصادية من حيث التركيز على أبرز العناصر والمتغيرات المؤثرة على سلوك الظاهرة. والنموذج الناجح هو الذي يكون قادراً على تبسيط حقيقة وواقع الظاهرة أو النظرية الاقتصادية لتكون سهلة الفهم والتحليل والتركيب، ولذلك فإن النموذج الاقتصادي لابد أن يحتوي على عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة شريطة اتساق العلاقة بين المتغيرات مع مضمون النظرية الاقتصادية. (محمد أحمد الأفندي، 2018، صفحة :17.)

لهذا يعتبر الاسلوب الرياضي أحد الاساليب المهمة في عرض وتحليل الظواهر والنظريات وربط المتغيرات الإقتصادية بعلاقات رياضيه متعددة الاشكال. ومن أجل توضيح هذه العلاقات وربطها بالنظرية الاقتصادية على المستوى الجزئي والكلي، فان استخدام الاسلوب والرموز الرياضية والذي يأخذ اشكالا داليا، يعتبر في الوقت الحالي وسيله أساسيه من وسائل التحليل الاقتصادي. ومن الممكن ذكر خصائص عديده يمتاز بها الاسلوب الرياضي حين إستخدامه في العلوم الإقتصادية منها: (زكيه احمد مشعل و وليد اسماعيل السيفو، 2004، صفحة 21،22:).

1- يعتبر الاسلوب الرياضي أكثر إقناعا من الاسلوب اللفظي(الوصفي) الوصفDescriptive approch ؛

2- ان اللغة المستخدمة في الاسلوب الرياضي أكثر اختصارا ودقه من الاساليب الاخرى؛

3- يمكن استخدام الاسلوب الرياضي للتعامل مع النماذج الإقتصادية economic models والتي تحتوي على أكثر من متغيرين. كما أدى أيضا الى سهوله بناء النماذج الإقتصادية على المستوى الجزئي والكلي. إن هذه النماذج مهمة وخاصه في مجال التخطيط الاقتصادي حيث تساعد على التنبؤ والتوقعPrediction and expectation؛

4- الاسلوب الرياضي يمنع الإستطراد في المناقشة المبهمة.

1-7-1- المعادلات واستخداماتها الاقتصادية:

تعبر الدالة (Function) عن منطوق النظرية الإقتصادية كالعلاقة بين متغيرين او اكثر، ولا تحدد الدالة شكل العلاقة او اتجاهها (قوتها)، وتكون على النحو التالي: $Y=F(X)$ ، حيث ان المتغيرX يؤثر على المتغير Y، ولكن هذا التأثير غير محدد، ويتم التعبير عن العلاقات الاقتصادية بدوال، كأن نقول بأن الإستهلاك C دالة (F) للدخل Y أي أن : $C=F(Y)$، إذن تشير الدالة (F) الى وجود تأثير من متغير أو متغيرات تسمى المتغيرات المستقلة Independent Variablesعلى متغير أو متغيرات تابعة Dependent Variables. أما المعادلة فهي تعبيرا رياضيا، إذ تبين العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة بشكل أدق من الدالة، حيث ان المعادلة تبين إتجاه العلاقة (سلبيه أم إيجابيه) وقوة العلاقة إضافة لشكل تلك العلاقة. (زكيه احمد مشعل و وليد اسماعيل السيفو، 2004، صفحة :23.)

وعلى سبيل المثال أن الاستهلاك "C"دالة للدخل"Y" أي أن: $C=F(Y)$، وعند معالجه تلك الدالة رياضيا تحول الى معادلة EQUATION، وبإفتراض خطية العلاقة، فإن العلاقة السابقة بين الاستهلاك والدخل تكتب على شكل معادلةEQUATION كالتالي: $C=a+bY$

وهذه المعادلة تشير إلى أن "C" هو المتغير التابع وأن المتغير "Y" هو متغير مستقل وأن العلاقة بينهما تعتمد على قيمه b، وأن الشكل العلاقة خطي. أما المعاملات"a" و"b " فيعبران عن دقة العلاقة من حيث قوتها واتجاهها حيث إن "a " تشير الى قيمه المتغير التابع "C " عندما تكون قيمه متغير مستقل"Y" تساوي صفراً. أما "b " فتشير الى أن المتغير التابع "C"سوف يتأثر بمقداره إذا ما تغير المتغير المستقل بمقدار وحده واحدة. (زكيه احمد مشعل و وليد اسماعيل السيفو، 2004، الصفحات :23-24.)

اذن المعادلة الرياضية تتكون من: (زكيه احمد مشعل و وليد اسماعيل السيفو، 2004، الصفحات :23-24.)

أ- **المؤشرات**: وتتكون من الثابت "a " يطلق عليه ثابت المعادلة أو المقطع Intercept وكذلك تتكون من المعامل او الميل Coefficient أو Slope، وهو يمثل مقدار التأثير أو التغير في المتغير التابع إذا تغير المتغير مستقل بوحدة واحدة.

ب- **المتغيرات** Variables: ويعرف المتغير بأنه الظاهرة التي يمكن أن تتغير قيمة عناصرها. والمتغيرات المستخدمة في الاقتصاد كثيرة مثل السعر، الايراد الكلي، التكاليف، الدخل القومي، الصادرات، الاستثمار وغير ذلك. وبما أن المتغير يأخذ قيما مختلفة فيمكن تمثيله برمز مثل: التكاليف الكلية TC والادخار S وهكذا،وتنقسم هذه المتغيرات الى نوعين متغيرات داخلية Endogenous Variables، ومتغيرات خارجية Exogenous Variables، إن الفرق بينهما هو أن المتغيرات الداخلية تتحدد قيمتها داخل النموذج، أما المتغيرات الخارجية فإن قيمتها معطاة من قبل قوى خارج النموذج.

1-7-2- المعادلات الهيكلية للنماذج الإقتصادية:

يتم التعبير عن النظرية الاقتصادية أو النموذج الاقتصادي في صيغ ورموز رياضية التي يتم تجميعها وتحديدها في شكل دوال ومعادلات رياضية، ويطلق على مجموعة المعادلات التي يتكون منها النموذج الاقتصادي بالمعادلات الهيكلية وهي تشكل جسم أو هيكل النموذج الاقتصادي وعادة يتم تصنيفها على النحو التالي: (محمد أحمد الأفندي، 2018، الصفحات :18-22.بتصرف.)

أ-**المعادلات التعريفية** Definitional equations: وهي عبارة عن المعادلات التي تعرف المتغير الاقتصادي تعريفا غير مشروط ويطلق عليها أحيانا بالمعادلات الحسابية.

مثل: الدخل المتاح= الدخل - الضرائب.

أو أن الإنفاق الكلي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي.

وهناك العديد من الامثلة على هذا النوع من المعادلات مثل معادلة الربح التي تنص على أن اجمالي الربح هو اجمالي الايرادات (TR) مطروحاً منه اجمالي التكاليف (TC). وهذه المعادلات يقال عنها أنها صحيحة بالتعريف حيث تكون اشارة المساواة فيها بهذا الشكل (=). (زكيه احمد مشعل و وليد اسماعيل السيفو، 2004، صفحة 25:).

ب- **معادلات التطابق** Identical Equation **أو معادلات شرط التوازن (التوازنية)** Equilibrium Condition Equations: وهي المعادلات التي يتساوى أو يتطابق الجانبين فيها.

وهي المعادلات التي تأخذ صيغة تساوي الجانبين، وهي التي تحقق شرط التوازن النموذج. وفي الاقتصاد هناك العديد من شروط التوازن في الاسواق المختلفة مثلاً: شرط التوازن في سوق سلعة معينة يقتضي أن تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة $Qs = Qd$ ، وكذلك في سوق النقد، فان شرط التوازن يقتضي أن يتساوى عرض النقود (Ms) مع الطلب على النقود (Md) : $Ms = Md$

ج- **المعادلات المؤسسية** Institutional Equation: وتسمى معادلات تنظيمية لأن مصدرها ليس النظرية الاقتصادية، ولكنها تصف سلوكا معيناً لظاهرة معنية وفقاً للقيم الأخلاقية، أو العرف، أو القانون مثل الضرائب، أو الزكاة، أو الأوقاف، أو الرسوم الجمركية. ومثال على ذلك: أن الكميات المعروضة (Qs) تتأثر بالسعر وكذلك بالضريبة بعد فرضها على السلعة، وعليه فان معادلة العرض ستكون بعد فرض الضريبة:

$$Qs=C+E\ (P-T)$$

بدلاً من

$$QS = C + EP$$

د- المعادلات الفنية Technical Equations**:** وهي المعادلات التي تصف العلاقات التقييمية بين المخرجات والمدخلات أو بصورة محددة بين الإنتاج وعناصر الإنتاج ومن أشهر الأمثلة على هذا النوع من المعادلات هو دالة الانتاج، كدالة انتاج كوب - دوجلاس Cobb-Douglas Production Function. حيث تبين العلاقة ما بين الانتاج النهائي والمدخلات المختلفة التي شاركت في هذا الانتاج أي أن:

$$Q=AL^{\infty} K^{ß}$$

أي أن الانتاج (Q) دالة لعوامل الانتاج وهي العمل ((L) ورأس المال (K) ، ومعلمات تلك العوامل الانتاجية (∞) و (ß)

هـ-المعادلات السلوكية أو التفسيرية أو التوضيحية Behavioral Equations: المعادلات التي تصف السلوك الاقتصادي للمتغير كسلوك المنتجين أو المستهلكين وهي أو المستثمرين. وكذلك هي التي تفسر القرارات التي يتخذونها عندما يحدث تغير في المتغيرات الاخرى ومن الأمثلة على ذلك، معادلة الطلب معادلة العرض معادلة الاستهلاك، معادلة الاستثمار معادلة التكاليف، وغير ذلك. (زكيه احمد مشعل و وليد اسماعيل السيفو، 2004، صفحة :25.)

1-8- مفهوم التوازن الكلي

مدلول التوازن بصفة عامة يعني التساوي بين **العرض الكلي والطلب الكلي**، حيث يمثل **العرض الكلي** الناتج الداخلي الإجمالي أي النشاط الاقتصادي لدولة ما خلال فترة معينة أي مجموع من السلع والخدمات المنتجة في دولة ما خلال فترة زمنية معينة عادة السنة، أما **الطلب الكلي** فهو مجموع الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية...إلخ، إلا أن هذه التوازن يختلف من سوق إلى أخرى، فهناك التوازن في **سوق السلع والخدمات** والتوازن في **سوق العمل** والتوازن في **السوق النقدية**. كما يختلف حسبما إذا كان الاقتصاد مغلقا أو مفتوحا على الخارج. كما يختلف تفسير التوازن من مدرسة إلى أخرى كالكلاسيك الكنيزيون...إلخ وذلك بناء على افتراض كل مدرسة أو نموذج وعدد المتغيرات المتحكمة فيها، فالتوازن الكلي يستلزم تحقيق التوازن في الأسواق الثلاث السابقة. (بريبش السعيد، 2007، صفحة :26.)

إن فكرة التوازن هي فكرة مهمة في علم الاقتصاد فهي إحدى غايات التحليل الاقتصادي، حيث تشير إلى الوضع الذي يتحقق عنده تعادل وليس انتفاء قوى التغيير بما يضمن إستقرار النظام وعدم ميله إلى الحركة الذاتية، ومن أشهر أمثلة التوازن توازن الدخل، توازن ميزان المدفوعات، توازن الطلب الكلي والعرض الكلي. وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي: توازن سوق السلعة وتوازن المستهلك وتوازن المنتج. وعلى أية حال فإن الأمثلة على التوازن كثيرة في النظرية الاقتصادية. ومن جانب آخر، فإن التوازن كفكرة معيارية قد تأتي بمعنى الوضع الأمثل أو الوضع المثالي للظاهرة أو النموذج الاقتصادي. وثمة نقطة جوهرية مرتبطة بفكرة التوازن وهي مدى قابلية التوازن للاستمرار. وبمعنى آخر هل التوازن يكون مستقراً أو غير مستقر. فاستمرار التوازن أو عدم

إستمراره إنما يعكس صلته الوثيقة باستقرار التوازن أو عدم استقراره ولا معنى لتوازن ما لم يكن مستقراً، وبدون الاستقرار لا يمكن الجزم بوجود قوانين إقتصادية أو نماذج اقتصادية تكون ذات جدوى في توقع مسار الظواهر والعلاقات الاقتصادية. (محمد أحمد الأفندي، 2018، الصفحات :39-41.بتصرف.)

إن التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي يحدث عنما يتحقق الشرط التالي:

الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) = العرض الكلي (الإنتاج الكلي)

قيمة ما ينفقه المشترون على السلع والخدمات = قيمة ما يقدمه المنتجون من سلع وخدمات

وعليه يمكن النظر للتوازن بأنها حالة من تماسك النظام الاقتصادي بأكمله، المعبر عنها في الأسواق المختلفة، متوافقة مع بعضها البعض. وتستمر حالة الاقتصاد هذه طالما لم يتغير شيء، ويشكل مفهوم التوازن هذا أهمية مركزية في تفكير الاقتصاد الكلي، سواء بالنسبة للكلاسيكيين الجدد أو أتباع كينز، لأنه يوظف أو يستعمل في التحليل الاقتصادي كأساس لبناء النماذج التي من خلالها يمكن للنظريات أن تتمتع بقوة تفسيرية وتنبؤية. (J-L.Bailly , G.Caire,C.Lavialle,J-L.Quilès, S.D, p. :43.)

الفصل الثاني:

قياس النشاط الإقتصادي

2-1- مدخل لمفهوم النشاط الاقتصادي

إن أي إقتصاد يقوم بإنتاج أنواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات باستخدام مجموعة من الموارد الاقتصادية المتاحة عن طريق مزج عناصر الإنتاج المتوفرة (الأرض، العمل، التنظيم، الأموال) للحصول على أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات، وبالتالي فإن عناصر الإنتاج تشارك جميعها بعملية الإنتاج وتحصل نظير مساهمتا في العملية الإنتاجية على دخل فالعمل يأخذ الأجر، والأرض تأخذ ريع، والمنظم يأخذ أرباح، أما الأموال فتأخذ فوائد.

إن النشاط الاقتصادي على مستوى الوطن، يتم تحليل نتائجه ومعطياته على مستويين نذكرهما فيما يلي مع مجالات إهتمام كل واحد منهما: (علاش أحمد، 2018، الصفحات :13-16.)

1- **الجزئي**: من خلال دراسة وتحليل نشاط الوحدات الاقتصادية بشكل منفرد، إذ لدينا: المؤسسة المستهلك السوق المنتج، توازن المستهلك، توازن المنتج، سعر الوحدة المنفعة الحدية...إلخ هذه الوحدات تمارس نشاطها الاقتصادي وتبحث عن توازنها، فالمنتج يسعى لتعظيم الربح والمستهلك يسعى لتعظيم المنفعة في حدود قيد السعر والميزانية، يحكم بينهما السوق بواسطة قانون العرض والطلب، ليحدد الكمية المطلوبة في التوازن لأي سلعة والسعر التوازني، وأي خلل في السعر أو العرض والطلب، تتكفل السوق بتجاوزه وإعادة التوازن عن طريق جهاز الثمن.

2- **الكلي:** إن الوضعية الاقتصادية لأي بلد تستدعي التحليل على المستوى الكلي الذي يضم المحلي والوطني، إذ لا تهم الوحدات الاقتصادية وتفاصيل نشاطها، بقدر ما يهم ما يحدث من نشاط إقتصادي وما ينتج عنه على المستوى الوطني أو المحلي، فيتم التركيز على المجمعات الاقتصادية الكلية، الإنتاج الوطني / المحلي، الناتج الوطني / المحلي، الدخل الوطني، الاستهلاك الكلي، الناتج الخام (الكلي)، الناتج الصافي، التوازن الكلي سوق السلع والخدمات، سوق النقود، التعامل مع العالم الخارجي ....الخ، فالنشاط الاقتصادي يضم كل ما يقوم به الإنسان أو الوحدة الاقتصادية أو الدولة وأجهزتها مقابل عائد مادي أو مالي وعليه يرتبط النشاط الاقتصادي بمستويات هي:

أ-الإستهلاك: يعتبر غاية كل نشاط اقتصادي، إذ نميز بين نوعين: إستهلاك نهائي أو وسيط للإنتاج

ب- الإنتاج: أي تحويل المدخلات باستخدام عوامل الإنتاج إلى سلع أو خدمات

ج - الاستثمار: فالعملية الإنتاجية تحتاج إلى مشاريع إنتاجية، التي تحتاج إلى رأس مال ثابت عقارات، آلات، ورأس مال عامل أملا الحصول على عائد مستقبلا، كما يمكن للاستثمار أن يكون في خلال التعليم والتدريب والتكوين.

د- الادخار: إن عملية الاستثمار تحتاج إلى أموال يكون مصدرها أصحاب الفائض المالي الذين يزيد دخلهم عن احتياجاتهم، فالإدخار لدى الأفراد هو ما يزيد من دخلهم بعد الاستهلاك، ولدى

المؤسسات هو جزء من الأرباح التي لا توزّع أو من خلال الوفر الضريبي ولدى الحكومة هو فائض الموازنة.

من خلال ما سبق يتكون لدينا النشاط الاقتصادي، عندما يتكون لدينا دخلا، يستهلك جزء منه ويدّخر الجزء الآخر، الذي يموّل عملية الاستثمار، فيتكون لدينا الإنتاج الذي يوجه إلى السوق ليتم الطلب عليه، فتتكون المداخيل من جديد ويزداد الادخار والاستثمار ويتوسع الإنتاج، فتتكون لدينا الدائرة الاقتصادية.

بعض المصطلحات المهمة:

- **الإنتاج**: تحويل الموارد الطبيعية إلى سلع وخدمات صالحة للاستهلاك باستخدام عوامل الإنتاج.

-**الناتج**: هو التعبير النقدي لما تم إنتاجه خلال فترة زمنية عادة سنة.

-**الدخل**: صافي الناتج الوطني بسعر التكلفة، الذي يصل إلى عوامل الإنتاج في شكل أجور وفوائد وريوع وأرباح نظير مساهمتهم في العملية الإنتاجية. (توزيع وإعادة توزيع الدخل)

2-2- أعوان أو قطاعات النشاط الاقتصادي

أي إقتصاد يتكون من القطاعات التالية: (رفاه شهاب الحمداني، 2014، الصفحات :31-32.)

1- **القطاع العائلي**Households Sector : وهم المستهلكون الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى ويحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنهم من شراء السلع والخدمات المختلفة عن طريق مساهمتهم بعناصر الإنتاج التي يملكونها (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم) في العملية الإنتاجية. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستهلاكي الخاص.

2- **قطاع الأعمال** Business Sector: يضم هذا القطاع المنتجون الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة، يقوم هذا القطاع بدفع أجور ورواتب وفوائد إلى القطاع العائلي، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري.

3- **القطاع الحكومي** Government Sector: ويقوم هذا القطاع بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال وكذلك دفع مخصصات مالية للعجزة وكبار السن (أو ما يسمى بالمدفوعات التحويلية) بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال. ويحصل القطاع الحكومي على موارده المالية عن طريق فرض الضرائب. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي

4- **القطاع الخارجي** Imports-Exports : يقوم الاقتصاد المحلي ببيع بعض السلع والخدمات إلى الدول الأخرى (الصادرات exports) ويقوم في نفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى الواردات Imports). ويوضح صافي الإنفاق الخارجي الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات X_m =X-M.

2-3- الأسواق التي يلتقي فيها الأعوان الإقتصاديون

على مستوى التحليل الاقتصادي نعتبر وجود أربعة أسواق أساسية هي على التوالي: (محمد بوخاري، 2014، الصفحات :22-23.)

1. **سوق السلع والخدمات**: وهو سوق يربط ما بين الطلب والعرض على السلع والخدمات فيتم من خلاله تعيين الناتج والمستوى العام للأسعار التوازني على السلع والخدمات المتبادلة؛
2. **سوق العمل**: على مستواه يتلاقى العرض والطلب على العمل حيث تتحدد بموجب ذلك الأجور الحقيقية ومستوى العمالة التوازنية؛
3. **السوق النقدي**: هو سوق يتلاقى فيه العرض والطلب على النقود القصيرة الأجل (أقل من 3 سنوات في الغالب). فتقوم المؤسسات المالية بتوظيف الأموال القصيرة الأجل المقترضة أو المودعة لديها؛
4. **سوق رؤوس الأموال**: يجمع بين المدخرين الراغبين في استثمار أموالهم على المدى الطويل على شاكلة أوراق مالية، والشركات الراغبة في قروض طويلة الأجل لتمويل استثماراتها.

تجدر الإشارة أن السوق النقدي وسوق رؤوس الأموال تدخل في حيز مصطلح أوسع وهو السوق المالي، مع العلم أن السوق المالي يشمل أسواق أخرى كسوق الصرف وسوق الأسهم.

2-4- دائرة التدفق النقدي

2-4-1- تعريف التدفق الدائري للدخل: هو نموذج يوضّح كيفية تدفّق الأموال بين الأعوان الإقتصادين في الاقتصاد من خلال العلاقات التبادلية للمنافع في الأسواق، حيث يتألف هذا النموذج من الأعوان الإقتصادين (الأفراد -أو العائلات-، والشركات، الحكومة، القطاع الخارجي) حيث تتدفق الأموال إلى العاملين (العائلات) في شكل أجور ورواتب لإشباع حاجاتهم اليومية (المواد الغذائية والملابس والإيجار والسلع الأساسية والخدمات الترفيهية ومنتجات الصحة والعافية ...إلخ) في حين تتدفق الأموال إلى الشركات مقابل المنتجات والخدمات المقدمة لهم فيتدفق الدخل المكتسب يوميًا إلى الشركات بشكلٍ مستمر في دورة تعرف باسم **التدفق الدائري للدخل**.

يتكون أي تدفق داري من جزئين أساسين هما:

1. التدفق الحقيقي (السلعي): يمثل التدفق المادي للسلع والخدمات من الشركات إلى الأسر والعكس.
2. تدفق الأموال (النقدي): يمثل تدفق الأموال (الدخل والنفقات) بين المشاركين.

حيث يمكن أن يأخذ هذا النموذج ثلاث صيغ كما يأتي بيانه.

2-4-2- التدفق الدائري الإنتاج والدخل في حالة نموذج بسيط من قطاعين $Y=C+I$: لنفترض أولاً للتبسيط أن لدينا قطاعين فقط هما قطاع المنتجين "**I**" وقطاع المستهلكين"**C**". فبعد أن يحصل الأفراد المستهلكون على دخولهم النقدية (الرواتب والأجور) لقاء الخدمات الإنتاجية التي يقدمونها للمنتجين وأصحاب الأعمال، تقوم المنشآت الإنتاجية بتحويل الموارد الإنتاجية (من عمل ومواد خام وغير ذلك) إلى سلع وخدمات وتبيعها مرة أخرى إلى المستهلكين الذين يدفعون دخولهم النقدية، أو جزءاً منها، لقاء الحصول على هذه السلع، حيث تمثل هذه المدفوعات تكاليف الإنتاج، وتمثل هذه العملية التبادلية القاعدة الأساس لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي، ولإيضاح هذه العلاقة، سنستخدم حلقة التدفق الدائري للدخل ، كما هو موضح في الشكل أدناه، حيث يمكن ملاحظة ما يلي: (محمد بن عبد الله الجراح وأحمد بن عبد الكريم المحيميد، 2017، الصفحات :49-51.)

(أ)- يقدم القطاع الاستهلاكي (القطاع العائلي) خدمات عناصر الإنتاج التي يمتلكها من عمل ورأس مال وموارد طبيعية إلى القطاع الإنتاجي.

(ب)- يقوم القطاع الإنتاجي بتشغيل عناصر الإنتاج لإنتاج السلع والخدمات التي يمثل مجموع قيمتها الناتج المحلي.

(ج)- يحصل القطاع العائلي على عوائد مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية، وتتمثل هذه العوائد في أجور ومرتبات وعوائد الرأس المال وإيجارات للأرض ويمثل مجموع هذه العناصر الدخل المحلي.

(د)- ينفق القطاع العائلي هذه الدخول والعوائد في شراء السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال.

وهكذا، أصبح لدينا تدفق من قطاع يقابله تدفق من قطاع آخر مساو له في القيمة. فالناتج المحلي الذي أنتجه قطاع الأعمال عن طريق استخدام عناصر الإنتاج تم شراؤه بواسطة القطاع العائلي عن طريق الدخول التي حصلوا عليها، أي أن: **الناتج المحلي = الإنفاق الكلي**، ونلاحظ من النصف العلوي من الشكل كيف يشتري القطاع العائلي السلع والخدمات من قطاع الأعمال، وهو ما يعتبر تكلفة أو إنفاق استهلاكي من وجهة نظر القطاع العائلي، في حين أنه يمثل دخل أو إيرادات نقدية للقطاع الإنتاجي (الأعمال). من ناحية أخرى، يوضح النصف السفلي أن قطاع الأعمال يشتري الموارد الاقتصادية (عوامل الإنتاج من القطاع العائلي، وهو ما يعتبر تكلفة إنتاج من وجهة نظر قطاع الأعمال ودخل نقدي من وجهة نظر القطاع العائلي. ولهذا، فإن الناتج يعني مجموع قيم إنتاج اقتصاد الدولة، أما الدخل فيعني مجموع دخول جميع عوامل الإنتاج (العمل، ورأس المال، الأرض، التنظيم) المستخدمة في إقتصاد الدولة، ومن ثم فإنه يمكن اعتبار الإنتاج والدخل كوجهان لعملة واحدة.

الشكل رقم 1: التدفق الدائري للدخل والإنفاق في حالة قطاعين

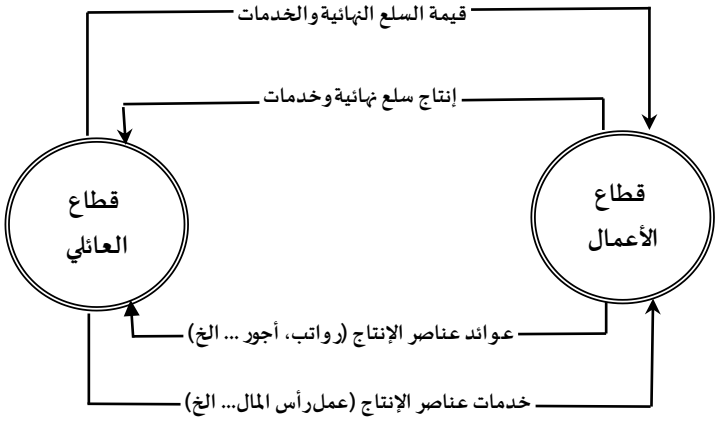

المصدر: (محمد بن عبد الله الجراح وأحمد بن عبد الكريم المحيميد، 2017، صفحة :50.)

2-4-3- التدفق الدائري الإنتاج والدخل في حالة نموذج بسيط من ثلاث قطاعات Y=C+I+G:

إضافة إلى العلاقات المتكونة في النموذج السابق ذو القطاعين، يظهر ضمن النموذج الجديد طلب إنفاقي إضافي جديد ممثلا في الإنفاق الحكومي "G"، كما تتأثر التدفقات النقدية أو الدخل النقدي بمجموع الضرائب "T" المقتطعة، ومجموع التحويلات الممنوحة"R"، في حين نفترض أن أرباح قطاع الأعمال موزعة على الأفراد فهو ليس ممثلا بطريقة مستقلة فكل الأرباح يفترض أنها ، ومنه فبوجود القطاع الحكومي يتغير تعريف الطلب

الكلي ليحتوي على مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، حيث تستطيع الحكومة أن تؤثر على مستوى الدخل والناتج عن طريق الإنفاق الحكومي "G" و عن طريق الضرائب "T" وكذلك عن طريق ومجموع التحويلات الممنوحة"R".

الشكل رقم 2: التدفق الدائري للدخل والإنفاق في حالة ثلاث قطاعات

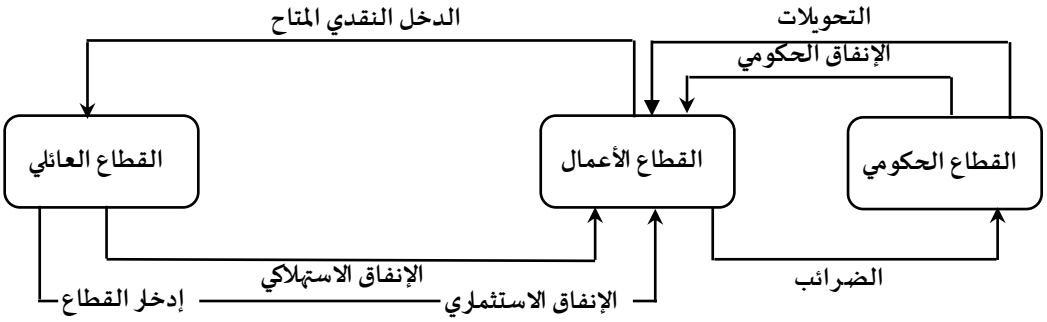

المصدر: (عقبة عبد اللاوي بن أحمد، 2020، صفحة :187.)

بدخول القطاع الحكومي في تحليلنا هناك مجموعة من الملاحظات يجب ذكرها: (عقبة عبد اللاوي بن أحمد، 2020، صفحة :188.)

(1)- **بالنسبة للقطاع العائلي**: تجدر الإشارة أن تغيرا جوهريا يطرأ على المعادلة السلوكية للاستهلاك والادخار بحيث تصبح تكتب بدلالة الدخل المتاح (التصرفي) Y_d بدلا من الدخل Y.

دالة الإستهلاك $C = a + b\,Y_d$

دالة الإدخار $S=-a+s\,Y_d$

ويمثل الدخل المتاح "Y_d" القيمة النقدية للدخل التي يمكن أن يتصرف فيها الأفراد استهلاكا وادخاراً، وهي تمثل الدخل منقوصا منه مجموع الضرائب مضافا إليه التحويلات. أي: $Y_d=Y-T+R$

(2)- **بالنسبة للمعادلة السلوكية للضرائب:** يمكن أن تكون الضرائب مستقلة عن الدخل وبالتالي تكتب من الشكل: $T = T_o$ كما يمكن أن تكون الضرائب دالة تابعة للدخل وتكتب من الشكل $T = T_o + tY$ أو $T = tY$.

(3)- **أما بالنسبة للإنفاق الحكومي والتحويلات**: نفترض أنهما مستقلان عن الدخل أي: شكل معادلة الإنفاق الحكومي $G = Go$ والتحويلات $R=R_0$.

2-4-4- التدفق الدائري الإنتاج والدخل في حالة النموذج المفتوح من أربع قطاعات $Y=C+I+G+X_m$

حتى يكون تحليلنا منطقيناً ويعكس الواقع أصبح لزاما توسع حلقة التدفق الدائري للدخل بإضافة قطاع جد مهم في النشاط الإقتصادي لأي دولة وهو القطاع الخارجي والمتمثل في الصادرات والواردات"$X_m=X-M$" للحصول على اقتصاد مفتوح يتكون من أربعة قطاعات سنفترض هنا أن الإنتاج ليس بالضرورة قاصراً على قطاع الأعمال، بل أن القطاع الحكومي يقوم هو الآخر بإنتاج جزءاً من الناتج المحلي، كما أن جزءاً آخر يأتي عن طريق الاستيراد من الخارج، إذا من الصعوبة تصور مجتمع لا يوجد به قطاع خارجي، حيث نلاحظ ما يلي: (محمد بن عبد الله الجراح وأحمد بن عبد الكريم المحيميد، 2017، الصفحات :52-54.)

(1)- يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج التي يمتلكها من عمل ورأس مال وموارد طبيعية لقطاع الأعمال، وكذلك للقطاع الحكومي (غير موضح في الشكل تجنباً للتعقيد).

(2)- يستخدم قطاع الأعمال عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات التي يمثل مجموع قيمتها إجمالي الناتج المحلي.

(3)- يحصل القطاع العائلي على عوائد، أي دخول، مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية.

(4)- ينفق القطاع العائلي هذه الدخول على شراء السلع والخدمات التي ينتجها المنتجون.

(5)- يذهب صافي الضرائب، وهو الجزء المقتطع من الدخل، مباشرة إلى الحكومة لتمويل نفقاتها على السلع والخدمات التي تشتريها من قطاع الأعمال، كما تدفع الحكومة أيضاً رواتب وإعانات للأفراد والموظفين، وهؤلاء يمثلون جزءاً من القطاع العائلي.

(6)- وأخيراً، يستورد القطاع العائلي بعض السلع والخدمات من الخارج (مدفوعات) أو يحصل على عوائد إستثمار من الخارج في صورة مقبوضات، وفي المقابل يصدر قطاع الأعمال بعض السلع والخدمات المنتجة محليا إلى الخارج على هيئة صادرات ويحصل على مقبوضات من الخارج بقيمة هذه الصادرات أو يشتري مواد خام من الخارج تأخذ صورة مدفوعات.

والشكل التالي يلخص ويوضح كل ما سبق ذكره.

الشكل رقم 3: التدفق الدائري للدخل والإنفاق في حالة أربع قطاعات "النموذج المفتوح"

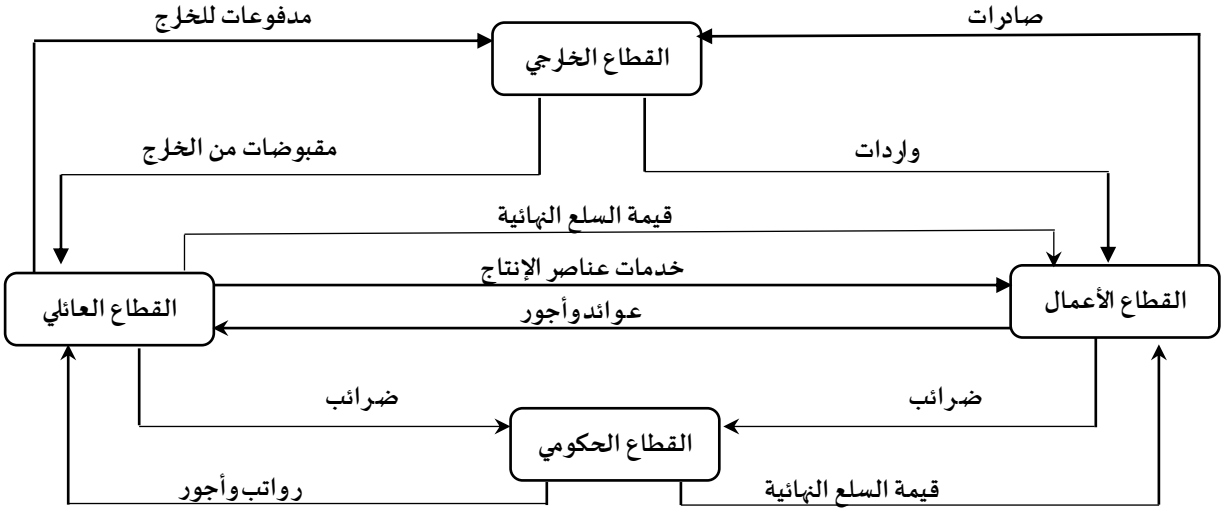

المصدر: (محمد بن عبد الله الجراح وأحمد بن عبد الكريم المحيميد، 2017، صفحة :53.)

2-5- محاسبة الدخل الوطني (الناتج الداخلي الخام PIBوأساليب حسابه)

القياس هو جزء حاسم لأي دراسة علمية للفهم جاد للاقتصاد حيث تلعب فيه الأرقام والتحليل الإحصائي دورًا أساسيًا، نحاول من خلال هذا المحور التطرق لبعض القضايا المفاهيمية والعملية المتعلقة بقياس الاقتصاد الكلي مركزين في ذلك على حسابات الدخل الوطني أو المحاسبة الوطنية، وهي إطار لقياس النشاط الاقتصادي يستخدم على نطاق واسع من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين والخبراء. إن التعرف

على حسابات الدخل الوطني التي يتم إعدادها بطريقة منطقية تعكس بنية الاقتصاد سوف يعرفنا ببعض البيانات الاقتصادية المفيدة، كما يعد كذلك خطوة أولى مهمة نحو فهم كيفية عمل الاقتصاد الكلي وفهم أوضح للعلاقات الموجودة بين متغيرات الاقتصاد الكلي وبين مختلف قطاعات الاقتصاد.

إذًا فالقيام بمختلف الحسابات المتعلقة بقياس النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني أو الكلي تعتبر جد أساسية ومهمة لمعرفة هيكلة وأداء أي إقتصاد، حيث يُعتمد في ذلك على الإحصاءات المختلفة حول الإنتاج الوطني والدخل والاستهلاك والاستثمار والصادرات والواردات...إلخ والتي تعد من طرف الأجهزة الحكومية المختصة كالديوان الوطني للإحصاء لأجل دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية للدولة، لهذا فإن حسابات الدخل القومي تعتبر المصدر الأساسي لها.

وهكذا يجب أن نفهم بأن نظم الحسابات الإقتصادية وتركيبها تختلف باختلاف: (بريبش السعيد، 2007، الصفحات :36-37.)

(1)- **طبيعة التركيب الإقتصادي لكل مجتمع**، ويبدو ذلك من خلال:

- إختلاف الأنظمة الإقتصادية (رأسمالية متقدمة، رأسمالية متخلفة، إشتراكية، إسلامية ...إلخ)؛
- إختلاف مستويات النمو الإقتصادي؛
- إختلاف درجة مهارة اليد العاملة؛
- إختلاف درجة الإنفتاح على العالم الخارجي؛
- إختلاف الأنظمة المالية والمصرفية.

(2)- اختلاف السياسات والأهداف الإقتصادية الكلية.

وهذا كله من شأنه أن يجعل طرق حساب هذه المجاميع مختلفة وهكذا يمكننا أن نعرف المحاسبة الوطنية بأنها "عبارة عن وسيلة وإطار منهجي صمم لقياس مجمل النشاط الإقتصادي لمجتمع معين وذلك في صورة احصائية، الهدف منها تحليل الأوضاع الإقتصادية القائمة وترشيد عملية رسم السياسة الإقتصادية المستقبلية وإتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الإنحرافات في المسار الإقتصادي." (بريبش السعيد، 2007، صفحة :38.)

فمن خلال دراستنا للتيار الدائري للنشاط الاقتصادي سابقا. لاحظنا أن القيام **بالانتاج** يؤدي إلى **تولد دخل** والذي يؤدي بدوره إلى **الإنفاق** وهذا يعني بأن هناك ثلاث تيارات أو طرق لحساب النشاط الاقتصادي **للمجتمع**: (بريبش السعيد، 2007، صفحة 46.)

التيار الأول: يهتم **بالإنتاج النهائي والقيمة المضافة** أي بقياس مجموع قيم الناتج من السلع والخدمات النهائية الذي قامت بإنتاجها الوحدات الاقتصادية المختلفة (التيار السلعي) في المخطط السابق، ولهذا سميت هذه الطريقة بطريقة الإنتاج أو القيمة المضافة.

التيار الثاني: فيركز على قياس **مدفوعات** عوائد خدمات عوامل الإنتاج أي **مجموع الدخول** التي يحصل عليها عناصر الإنتاج القطاع الأسري نظير مساهمتها في عملية الإنتاج.

أما التيار الثالث: فيقيس **الإنفاق** الذي تقوم به القطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة كقطاع الأسر(C) وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي (G) وقطاع العالم الخارجي (X-M) وذلك عند شراء الإنتاج الذي أنتجته الوحدات الاقتصادية المختلفة.

فكل إقتصاد يعمل بأسلوب مكون من ثلاث خطوات، دون نقطة بداية محددة، هي: الإنتاج ثم توزيع الدخل وفي الأخير الإنفاق (أي الطلب)، من الواضح أن الرسم البياني التالي لمبسط للغاية النظام الاقتصادي، لكنه مع ذلك يسمح لنا بفهم المنطق الأساسي للنموذج الإقتصادي الكينزي مقارنة مع الكلاسيك. (J-L.Bailly , G.Caire,C.Lavialle,J-L.Quilès, S.D, p. :41.)

الشكل رقم 4: يوضح ألية عمل النموذج الإقتصادي

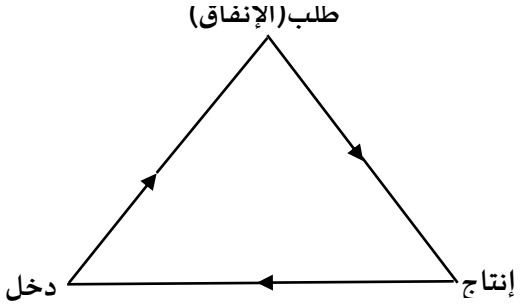

المصدر: (J-L.Bailly , G.Caire,C.Lavialle,J-L.Quilès, S.D, p. :41.)

وهذا يعني أن: مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية (CT) لابد أن يتطابق أو يتساوى مع قيمة مجموع الإنتاج (RT) أي التكاليف = الإيرادات (CT=RT)، و هذا يؤكد فكرة أن التيارات السابقة متعادلة أي: **الإنتاج يولد دخل يتولد عنه إنفاق** ما هي إلا طرق مختلفة لقياس نفس الظاهرة وهي مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع. وهكذا نستنتج بأن الناتج الوطني أو الدخل الوطني يمر بثلاث مراحل: (بريبش السعيد، 2007، صفحة :47.)

أ. **مرحلة خلقه:** وفي هذه المرحلة يطلق عليه الناتج الوطني الخام PNB؛

ب. **مرحلة إكتسابه:** وفي هذه المرحلة يسمى بالدخل الوطني RNB؛

ج. **مرحلة إنفاقه:** وفي هذه المرحلة يسمى بالإنفاق الوطني DNB.

2-5-1- تعريف الناتج الداخلي الخام(Le produit intérieur brut (PIB: هو المقياس الرئيس للنشاط الاقتصادي، وهو إجمالي القيم المضافة التي تم إنشاؤها حديثا من قبل وحدات الإنتاجية خلال السنة مقومة بسعر السوق. (L'Institut national de la statistique et des études économiques، 2023)

يقيس الاقتصاديون عادة حجم الاقتصاد الإجمالي لدولة ما من خلال الناتج الداخلي الخام، وهو قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال السنة. فهو يتضمن حساب إنتاج الملايين من السلع والخدمات المختلفة. (STEVEN A GREENLAW & DAVID SHAPIRO, 2017, p. :135.)

وفيما يلي نوضح الطرق الأربعة لقياس الناتج الداخلي الخام لأي إقتصاد كما يلي:

الطريقة الأولى- طريقة القيمة المضافة: عند القيام بعملية الإنتاج فان جميع القطاعات تحتاج إلى سلع وسيطة من القطاعات الأخرى لاستعمالها في عملية الإنتاج، ويفهم من ذلك أن السلع تمر بسلسلة من

المراحل أثناء عملية الإنتاج وقبل أن تصل إلى المستهلك الذي سيستعملها إستعمالا نهائيا، حيث يلاحظ أن الكثير من السلع تشترى ليس بقصد الاستعمال النهائي وإنما لاستعمالها في إنتاج سلع أخرى وهو ما يطلق عليه السلع الوسيطة. وتهتم هذه الطريقة بتقدير الزيادات التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يتسلمها من القطاعات الأخرى ثم إضافة هذه الزيادات بالنسبة لكافة القطاعات المكونة للاقتصاد وسميت هذه الطريقة بالقيمة المضافة لأن كل قطاع (نشاط)يضيف قيمة أو شيئا إلى العملية الإنتاجية للمجتمع والناتج الوطني الإجمالي في هذه المرحلة يساوي مجموع القيم المضافة أي:

$$PIB = \sum_{i=1}^{n} VAB$$

حيث ترمز VAB إلى القيمة المضافة الخام valeur ajoutée brute.

القيمة المضافة = مجموع قيم الإنتاج الاجمالي - مجموع الاستهلاكات الوسيطة من السلع والخدمات النهائية

وتستبعد أو تطرح الاستهلاكات الوسيطة حتى لا يحدث إزدواج في الحساب لأننا لو ضمينا في الناتج الوطني الاجمالي هذه السلع الوسيطة فان ذلك سيؤدي إلى عدم إعطاء القيمة الصحيحة له.

فلو رمزنا للاستهلاك الوسيط بالرمز (CI) فانه يمكن حساب القيمة المضافة لقطاع واحد بالعلاقة التالية:

حيث (VPT) ترمز لقيمة الإنتاج الإجمالي:

$$VAB=VPT-CI$$

أما القيمة المضافة الإجمالية للقطاعات أو الفروع فيتم الحصول عليها بجمع القيم المضافة كما يلي:

$$\sum_{i=1}^{n} VAB = VAB_1 + VAB_2 + VAB_3 + \cdots + VAB_n$$

$$\text{PIB} = \sum_{i=1}^{n} VAB = \sum_{i=1}^{n} VPT - \sum_{i=1}^{n} CI$$

مثال عددي: ليكن لدينا معلومات عن مراحل صناعة الخبز في إقتصاد ما كما يلي:

المراحل	قيمة الإنتاج الإجمالي VPT	مستلزمات الإنتاجCI	القيمة المضافةVA
سعر بيع المطاحن	120	0	120
سعر بيع المخابز	260	120	140
سعر بيع للمحلات	510	260	250
سعر البيع للمستهلك	**610**	510	100
المجموع	1500	890	**610**

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيم المضافة = 610

وفقا لما تطرقنا له فإن حساب الناتج الداخلي الخام حسب طريقة القيمة المضافة لإنتاج الخبز هو 610 و.ن فقط، وذلك لأننا لو جمعنا المراحل الأربعة لإنتاجه سنحصل على 1500 و.ن وهذا الرقم لا يمثل القيمة المضافة لأنه يتضمن السلع الوسيطة (CI) فهو يمثل تكرارا وإزدواج حسابي ولا يمثل القيمة الحقيقية لمنتج الخبز في هذا الإقتصاد.

الطريقة الثانية-طريقة الإنتاج النهائي: الفكرة الأساسية التي يقوم عليها حساب الناتج الداخلي الخام هي أنه عندما يتم إنتاج مختلف السلع تعطى لها قيمة نقدية حسب الأسعار الجارية، ثم يتم جمع هذه القيم لتعطينا في النهاية مجموع قيمة هذه السلع. فالناتج الداخلي الخام إذا هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة في أسعارها الجارية.

ونأخذ في هذه الطريقة السلع والخدمات المنتجة بصفة نهائية ونستبعد السلع الوسيطة. ويعتبر المنتج (سلعة كان أم خدمة) منتجاً نهائياً إذا تم إنتاجه أو شراءه بغرض الاستخدام النهائي وليس بغرض الاستخدام في عملية إنتاج أخرى، ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن السلع التي أنتجت ولم تستخدم خلال الفترة نفسها تعتبر أيضاً سلعاً نهائية. كما يجب معالجة المخزون، سواء أكان في أول السنة أو في آخرها، حيث إن مخزون آخر السنة يضاف إلى قيمة المنتجات النهائية، بينما يطرح مخزون أول السنة من قيمة المنتجات النهائية، وذلك للحصول على القيمة الصافية للمنتجات النهائية خلال السنة. وترجع هذه المعالجة للمخزون إلى حقيقة أن مكونات المخزون قد ظهرت فعلاً كجزء من الناتج النهائي للسنة السابقة، ومن ثم فإن حساب قيمتها ضمن قيمة المنتجات النهائية التي استخدمت هذه المواد كمستلزمات إنتاج يعني تضخيم الإنتاج في السنة الحالية. من ناحية أخرى، يجب أيضاً ملاحظة أنه لابد من خصم قيمة الواردات من السلع والخدمات من قيمة المنتجات النهائية، إذ أن هذه الواردات تشكل جزءاً من الناتج النهائي لبلدان أخرى. (محمد بن عبد الله الجراح وأحمد بن عبد الكريم المحيميد، 2017، الصفحات :28-29.)

مثال عددي: لو إفترضنا أن إقتصاد ما يقوم بإنتاج ثلاث سلع ولتكنX,Y,Z، وكانت كميات الإنتاج وأسعارها كالتالي:

بيان	الكميات المنتجة Q	سعر المنتجات P	القيمة النقدية للمنتج
المنتج X	400 وحدة	25دج	10.000دج
المنتج Y	250 وحدة	20دج	5000دج
المنتج Z	1000 وحدة	30دج	30.000دج
الناتج الداخلي الخام PIB			**45.000دج**

أي أن الناتج الداخلي الخام لهذا الاقتصاد= 45000 دج

$$PIB = P_xQ_x+P_yQ_y+ PzQ_z +\ldots\ldots\ldots + P_nQ_n$$

$$PIB = \sum_{i=1}^{n} Q_iP_i$$

هكذا تطبق هذه القاعدة على جميع السلع المنتجة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة سنة في الغالب.

الطريقة الثالثة- طريقة الدخل المكتسب (الموزع): الدخل الوطني يعادل مجموع الدخول المدفوعة لعوامل الإنتاج أو الدخول المحصل عليها بشكل أجور ورواتب (W) والريع الصافي (R) لأصحاب الأراضي والعقارات كالإيجارات المختلفة والفوائد الصافية (i) لأصحاب رؤوس الأموال والأرباح الصافية للشركات أو المنظمين سواء الموزعة منها أو غير الموزعة (π) خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة، كما أن الدخل الوطني يشمل بالإضافة إلى العناصر السابقة دخول المهن الحرة (Rm).

ومنه فإن الدخل المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج = $RNF = RINF =W + R + i + \pi + Rm$

وفقا لهذه الطريقة (الدخل المكتسب) فإنه يجب جمع الحصص* الموزعة على عناصر الإنتاج مع الأخذ بعين الإعتبار الدخول التي لا تدفع خلال السنة رغم أنها متولدة في نفس السنة أي الدخول المؤجل دفعها، لأن هذه الدخول قد تولدت بالفعل خلال السنة المحاسبية الحالية وبالتالي تحتسب ضمن الدخل الوطني (RN) بغض النظر عن توزيعها الآن أو توزيعها في فترات محاسبية لاحقة أي: (بربيش السعيد، 2007، صفحة :51.)

الدخل الوطني = مجموع الدخول الموزعة على عناصر الإنتاج عاجلا أو آجلا.

مثال عددي: فيما يلي بيانات خاصة باقتصاد ما (بالمليون دولار): الأجور 3000، الفوائد 500 ريع أراضي100، ضرائب غير مباشرة 400، أرباح الشركات 500 إهتلاك رأس المال 350، رسوم جمركية متحصلة 100

المطلوب: حساب الناتج الداخلي الخام بطريقة الدخل؟

الحل:

بيان	القيمة
الأجور	3000
الفوائد	500
ريع الأراضي	100
ضرائب غير مباشرة	400
أرباح الشركات	500
رسوم جمركية	100
الإهتلاك	350
إجمالي الناتج المحلي	4950

الطريقة الرابعة - طريقة الإنفاق الوطني (DNB): من الطبيعي أن الدخل الذي يحصل عليه الفرد، أو الدولة، يتم التصرف فيه، أو جزء منه، في عدة أوجه مثل: شراء السلع الأساسية والكمالية، ودفع إيجارات المساكن، وشراء الخدمات، ومصاريف التنقل، وقضاء الإجازات، وشراء الأسهم والسندات، وشراء الالآت الإنتاجية، وإستصلاح الأراضي الزراعية، وإقامة المنشآت الصناعية أو التجارية، وغير ذلك من الأوجه التي لا حصر لها. وقد ينفق الفرد، أو الدولة، دخله بالكامل على هذه الاستخدامات أو قد ينفق بعضه ويدخر الجزء الآخر. ولهذا، فإن الدخل المحلي يتوزع ما بين الاستهلاك والادخار الذي يتم توجيهه عادة لتمويل المشاريع الاستثمارية. من ناحية ثانية، فإنه عند حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق فإننا نأخذ بعين الاعتبار صادرات الدولة، أي إنفاق الأجانب على السلع والخدمات المحلية، وارداتها، أي إنفاق الدولة على السلع والخدمات الأجنبية والفرق بينهما يسمى صافي التعاملات الخارجية، أو اختصاراً الميزان التجاري، الذي يكون موجباً عندما تتمتع الدولة بفائض في الميزان التجاري وسالباً حين تعاني الدولة من عجز فيه. (محمد بن عبد الله الجراح وأحمد بن عبد الكريم المحيميد، 2017، الصفحات :34-35.)

في هذه الحالة فإن الدخل الوطني = مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية بسعر السوق والتي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة.

* الصافية وليس الخام.

$RNB_M = DNB_M$

الإنفاق الوطني الإجمالي بسعر السوق = الدخل الوطني الإجمالي بسعر السوق

وفي هذه الحالة فإنه يجب جمع الإنفاق لكل القطاعات المكونة للإقتصاد أو (الأعوان الاقتصادية) والتي سبق وأن عرفناها وهي: (بربيش السعيد، 2007، صفحة :51.)

العائلات (C)+الإستثمار(I)+ الحكومة(G)+القطاع الخارجي الصافي(الصادرات-الواردات) أي $X_m=X-M$

$$\mathbf{PNB=DNB=C+I+G+X_m} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (X_m=X-M)$$

مثال: فيما يلي البيانات الخاصة باقتصاد إحدى الدول (مليون و.ن): الاستهلاك الخاص 3000 (يشمل 600 سلع معمرة، 2000 سلع غير معمرة، 400 خدمات)، إنفاق استثماري 2000، إنفاق حكومي 1800 صادرات 2000 واردات 1500، الأجور والرواتب 3500

المطلوب: إيجاد الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق؟

الحل: بتطبيق معادلة الناتج المحلي الإجمالي نحصل على:

$$\mathbf{GDP} = C+I+G+(X-M) = 3000+ 2000+ 1800+ (2000-1500) = \mathbf{7300}$$

2-5-2-عيوب طريقة الناتج الداخلي الخام: يجب الانتباه لها وهي: (محمد بن عبد الله الجراح وأحمد بن عبد الكريم المحيميد، 2017، الصفحات :24-27.)

(1)- أنها لا تعكس التغير الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة في حالة وجود إرتفاع في الأسعار في سنة ما مقارنة بالسنة السابقة لها، فتكون بالتالي الزيادة المشاهدة في قيمة الناتج المحلي هي في الواقع حصيلة للزيادة في الأسعار فقط وليست بسبب زيادة في الكمية المنتجة.

(2)- إن الناتج المحلي الإجمالي يشمل جميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها خلال سنة محددة فقط دون غيرها ولذلك فإن مبيعات السلع والخدمات التي تم إنتاجها في الأعوام السابقة لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام. فإذا قمت مثلا بشراء سيارة مستخدمة موديل 2010م، فلن يتم احتساب قيمتها ضمن الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011م لأنه سبق حسابها خلال العام الذي أنتجت فيه تلك السيارة وهو عام 2010م. وكذلك ينطبق الشيء نفسه على بيع المنازل والعقار عموماً باعتبار أنه قد تم حساب تلك القيمة في العام الذي تم فيه بناء هذا العقار.

(3)- من المهم في حساب الناتج المحلي الإجمالي أن تكون السلع التي يتم إضافتها سلع نهائية وليست وسيطة، وذلك للوصول إلى صورة حقيقية للنشاط الاقتصادي في المجتمع. فعندما يقوم صاحب المخبز مثلا بشراء الدقيق من المزارع، فهذه الخطوة لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي، لأنه لا يريد شراء الدقيق لإستخدامه الشخصي، ولكن لإعادة بيعه للمستهلكين بعد إضافة عمليات أخرى وسيطة للحصول على سلعة أخرى هي الخبز، التي تعتبر سلعة نهائية. لذلك، فإن بيع السلع الوسيطة لا يدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي لتفادي حدوث إزدواج حسابي.

(4)- إن حساب الناتج المحلي الإجمالي يتضمن قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الحدود الجغرافية للدولة. فمثلاً بالنسبة للمملكة العربية السعودية، كل المواطنين العاملين خارج المملكة في

الشركات والمصانع والمكاتب لا تحسب دخولهم ضمن الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها تحسب ضمن الناتج المحلي لتلك الدول التي يعملون فيها. من جانب آخر فإن دخول كل الأفراد الأجانب العاملين في المملكة وكذلك الشركات الأجنبية المنتجة في السوق المحلي تحسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. هذا يقودنا إلى إدخال مفهوم اقتصادي جديد، ولكنه مشابه بشكل كبير لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي، يعرف بالناتج القومي الإجمالي الذي يتضمن حساب جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة مواطني بلد ما، سواءً كانوا مقيمين داخل البلد أو خارجها، خلال سنة معينة.

(5)- لا يتم حساب السلع والخدمات التي لا تدخل السوق بصورة نظامية ضمن الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من أن تعريف الناتج المحلي الإجمالي لم يعبر عن ذلك صراحة، فتجارة المخدرات وغسيل الأموال والسلع المهربة والمراهنات وغيرها هي عبارة عن أنشطة تجارية غير مشروعة يتم استبعادها من حسابات الناتج المحلي. كذلك يتم استبعاد منتجات أخرى؛ مثل خدمات ربات البيوت، ومنتجات أوقات الفراغ، وذلك لصعوبة تقييم هذا الإنتاج وعدم وجود دليل مادي لقياس هذه الخدمات.

2-5-3- الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق PNB_M والناتج الوطني الإجمالي بسعر التكلفة PNB_F:

الناتج الوطني الإجمالي بسعر التكلفة PNB_F: أي أنه يحتسب بسعر تكلفته فهو لم يدخل إلى السوق وبالتالي لا يحتوي على الضرائب والرسومات، ولكنه يتضمن التحويلات أو المساعدات التي تقدمها الحكومة أو العالم الخارجي. فإذا رمزنا بـ Txi للضرائب والرسومات و (Tr) للتحويلات فإنه يمكن كتابة.

$$PNB_F = PNB_M - Txi + Tr$$

الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق PNB_M: أي أنه يقدر بسعر السوق وبالتالي فهو يتضمن الضرائب والرسومات، ولكنه لا يتضمن التحويلات أي:

$$PNB_M = PNB_F + Txi - Tr$$

وهنا نلاحظ بأن $PNB_M > PNB_F$ دائما في الحالات العادية.

2-5-2-مفهوم الدخل الوطني الإجمالي (RNB): هو عبارة عن مجموع قيمة ما يحصل عليه المجتمع من إيرادات نتيجة النشاط الإقتصادي خلال فترة زمنية معينة عادة هي السنة، أو هو مجموع الدخول المدفوعة أو الموزعة على عوامل الإنتاج نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية سواء حصلوا عليها عاجلا أو أجلا. وعليه فإن **الدخل الوطني الإجمالي** RNB يتضمن كافة الدخول التي يحصل عليها عوامل الإنتاج حتى تلك الدخول التي تكتسب ولا تدفع لأصحابها مثل الأرباح غير الموزعة، وهكذا يمكننا أن نلاحظ بأن الناتج الوطني الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي في النهاية ما هما إلا شيئا واحدا أو صورتان لشيئ واحد بحيث أنهما متساويان في القيمة النقدية في أي فترة من الفترات الزمنية، حيث أن الدخل الوطني ينظر إليه من زاوية إكتسابه والناتج الوطني الإجمالي من زاوية إنتاجه. (بربش السعيد، 2007، الصفحات :42-43.)

2-5-4- الناتج الداخلي الخام الإسمي PIB_M والناتج الداخلي الخام الحقيقي PIB_R

عند دراسة الإحصاءات الاقتصادية، هناك تمييز حاسم يستحق التأكيد عليه. وهو الفرق بين القياسات الاسمية والحقيقية، التي تشير إلى ما إذا كان التضخم قد شوه إحصائية معينة أم لا؟ فإذا كنت لا

تعرف معدل التضخم، فمن الصعب معرفة ما إذا كان ارتفاع الناتج الداخلي الخام يرجع أساسًا إلى ارتفاع المستوى الإجمالي للأسعار أو إلى ارتفاع كميات السلع المنتجة؟ فالقيمة الاسمية لأي إحصائية اقتصادية تعني أننا نقيس الإحصائية من حيث الأسعار الفعلية الموجودة في ذلك الوقت. تشير القيمة الحقيقية إلى نفس الإحصائية بعد تعديلها للتضخم. بشكل عام، فالقيمة الحقيقية هي الأكثر أهمية. (STEVEN A GREENLAW & DAVID SHAPIRO, 2017, p. :144.)

أ- الناتج الداخلي الخام الإسمي PIB_M: هو عبارة عن الناتج الداخلي الخام بسعر السوق أي مقيما بقيمة نقدية أو إسمية وليست حقيقية وبالتالي لا يمكن إعتباره كمعيار لقياس النمو الإقتصادي لأنه لا يأخذ في الحسبان المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم.

ب- الناتج الداخلي الخام الحقيقي PIB_R: أي مقدرا بالأسعار الثابتة أي يأخذ بعين الإعتبار المستوى العام للأسعار أو الرقم القياسي. ويمكن حسابه كما يلي:

$$PIB_R = \frac{PIB_C}{indice} \times 100$$

$$Indice = \frac{PIB_C}{PIR_R} \times 100$$

ملاحظة: PIB_C الناتج الداخلي الخام الحالي أو الجاري Produit intérieur brut Courant

2-6-مفاهيم وأشكال أخرى للناتج

بالرغم من أن الناتج الداخلي الخام يعتبر أهم عنصر من عناصر الحسابات القومية، إلا أن هناك مفاهيم أخرى مهمة تساعد في تكوين فهم أفضل للحسابات القومية مثل: الناتج الداخلي الصافي، والدخل المحلي، والدخل الشخصي، وغير ذلك من المفاهيم الموضحة فيما يلي.

2-6-1-الفرق بين الناتج الداخلي الخام PIBوالناتج الوطني الخام PNB*؟

يعرف **الناتج الداخلي الخام** PIB بأنه عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات للمجتمع أو الاقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للدولة ولا يشمل بالتالي ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج، وعليه فان الفرق بين من الـ PNB والـ PIB يتمثل في تحويلات المواطنين العاملين في الخارج وتحويلات الأجانب المقيمين والعاملين في الداخل.

أما **الناتج الوطني الإجمالي**PNB : فيعرف على أنه قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات النهائية على إختلاف أنواعها التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة سنة في الغالب، ويقصد بالمجتمع هنا جميع الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون **جنسية البلد** سواء كانوا مقيمين داخل البلد أو خارجه خلال فترة **التقدير**. (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، صفحة :95.)

* بالفرنسية **P**roduit **N**ational **B**rut

الناتج الوطني الخام=الناتج الداخلي الخام + صافي المداخيل من الخارج

(صافي المداخيل من الخارج = تحويلات الأفراد من الخارج - أرباح محولة إلى الخارج)

PNB=PIB+RR-RV*

2-6-2- الناتج الداخلي الصافي PIN: إن إنتاج السلع والخدمات يتطلب استخدام الآلات والمعدات والمباني والتي تفقد نسبة معينة من عمرها أو طاقتها الإنتاجية مع مرور الوقت، ويسمى هذا باستهلاك* رأس المال (Depreciation of Capital). يقوم المنتج نتيجة ذلك بتخصيص مبلغ معين لصيانة الآلات والمعدات ومن أجل شراء آلات ومعدات جديدة تحل محل القديمة. وعند خصم قيمة المبلغ المخصص لاستهلاك رأس المال من إجمالي الناتج المحلي نحصل على صافي الناتج المحلي.

الناتج الداخلي الصافي=الناتج الداخلي الخام – الإهتلاكات

PIN=PIB-Amr

(Amr=Amortissement ou Dépréciation)

2-6-3- مفاهيم أخرى في الحسابات القومية: هناك حسابات أخرى للنواتج الوطنية يمكن حسابها والإسفادة منها ملخصة في الجدول التالي.

الجدول رقم 2: مفاهيم أخرى في الحسابات القومية

الناتج الوطني الخام PNB
(-) صافي عوائد عناصر الإنتاج (RR-RV)
الناتج الداخلي الخام PIB
(-) إهتلاك رأس المال Amr
الناتج الداخلي الصافي PIN
(-) ضرائب غير مباشرة Tx
(+) إعانات إنتاجية Sb
الدخل الداخلي الصافي RIN = (أجوروومرتبات + أرباح وفو ائد + إيجارات وريع + دخول أخرى)
(-) اقساط معاشات التقاعد
(-) ضرائب أرباح الشركات
(-) أرباح محتجزة
(+) مدفوعات الضمان الاجتماعي
(+) إعانات فردية
الدخل الشخصي RP
(-) ضرائب على الدخل
الدخل الشخصي المتاح RD
(-) الاستهلاك C
الادخارS

المصدر: (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، صفحة :126.)

*RR=REVENU REÇU ; RV=REVENU VERSE'

* أو الإهتلاك Amortissement ونرمز له بـــ: Amr

2-6-4- مخفض الناتج الداخلي الخام Déflateur du PIB**:** عند دراسة الإحصاءات الإقتصادية، هناك تمييز حاسم يستحق التأكيد عليه. وهو الفرق بين القياسات الاسمية والحقيقية، التي تشير إلى ما إذا كان التضخم قد شوه إحصائية معينة أم لا. فإذا كنت لا تعرف معدل التضخم، فمن الصعب معرفة ما إذا كان ارتفاع الناتج الداخلي الخام يرجع أساسًا إلى ارتفاع المستوى الإجمالي للأسعار أو إلى ارتفاع كميات السلع المنتجة. فالقيمة الاسمية لأي إحصائية إقتصادية تعني أننا نقيس الإحصائية من حيث الأسعار الفعلية الموجودة في ذلك الوقت. تشير القيمة الحقيقية إلى نفس الإحصائية بعد تعديلها للتضخم. فالقيم الحقيقة هي الأكثر أهمية في التحاليل.

يقيس معامل انكماش الناتج الداخلي الخام (ويسمى أيضًا مؤشر أسعار الناتج الداخلي الخام الضمني) الأسعار الحالية مقارنة بسنة الأساس، ويحسب بالعلاقة التالية: (STEVEN A GREENLAW & DAVID SHAPIRO, 2017, p. 150.):

$$\text{مخفض الناتج الداخلي الخام} = \frac{\text{الناتج الداخلي الخام الإسمي}}{\text{الناتج الداخلي الخام الحقيقي}} \times 100$$

$$Déflateur\ du\ PIB = \frac{PIB_{Nominal}}{PIB_{Réel}} \times 100$$

ملاحظة: نشير إلى أن مخفض الناتج الداخلي الخام يعتبر مقياساً أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، لأنه يمثل الرقم القياسي لأسعار جميع السلع المنتجة في الاقتصاد سواء كانت سلعاً إستهلاكية أم سلعاً استثمارية، في حين أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين يمثل أسعار السلع الاستهلاكية فقط. (محمد بن عبد الله الجراح وأحمد بن عبد الكريم المحيميد، 2017، الصفحات :58-59.)

مثال: ليكن لدينا بيانات إقتصاد ما لسنتي 2021 و2022 كما يلي: (الأوزان بالطن/ العلمة دينار جزائري)

السلع	2021		2022	
	Q_1	P_1	Q_2	P_2
سكر	500	10	600	12
قهوة	300	30	400	40
الحليب	150	20	200	25

الحل: يجب إيجاد الناتج الداخلي الخام الحقيقي والإسمي 2022

	الناتج الداخلي الإسمي PIB_C		الناتج الداخلي الحقيقي PIB_R	
السلع	$(Q_1\ P_1)$ 2021	$(Q_2\ P_2)$ 2022	$(Q_1\ P_1)$ 2021	$(Q_2\ P_1)$ 2022
سكر	5000	7200	5000	6000
قهوة	9000	16000	9000	12000
الحليب	3000	5000	3000	4000
المجموع	17000	28200	17000	22000

$$\text{مخفض الناتج الداخلي الخام} = \frac{\text{الناتج الداخلي الخام الإسمي } 2022}{\text{الناتج الداخلي الخام الحقيقي}2022} \times 100 = 100 \times \frac{28200}{22000} = \%128.2$$

أي أن المستوى العام للأسعار إرتفع بـ:28.2 % خلال 2022.

2-7- مؤشر الأسعار وإستعمالاته

مؤشر الأسعار هو مقياس لمتوسط مستوى الأسعار لمجموعة محددة من السلع والخدمات، مقارنة بالأسعار في سنة الأساس. (Andrew B. Abel, Ben S. Bernanke, Dean Croushore, W.D, p. :77.)

2-7-أ-خطوات حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك: عندما تقوم هيئة الإحصاء بحساب مؤشر أسعار المستهلك ومعدل التضخم، تستخدم أسعار الكثير من السلع والخدمات. أربع خطوات متبعة في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك وهي:(STEVEN A GREENLAW & DAVID SHAPIRO, 2017, pp. 116-118.)

1. **تكوين السلة:** أي يجب إختيار السلع التي تستهلكها الأسرة النموذجية والتي يجب أن تكون لها أهمية كبيرة في حساب تكلفة المعيشة، ومن ثم تحديد الترجيح وفقًا لأهمية هذه السلع والخدمات.
2. **تحديد الأسعار**: أي إيجاد سعر كل من السلع والخدمات في السلة لكل فترة.
3. **حساب تكلفة السلة**: وتتمثل في حساب سعر السلة لسنة معينة، من سعر كل سلعة وكل خدمة.
4. **إختيار سنة الأساس وحساب المؤشر**: تتمثل في إختيار سنة الأساس (إختيار كيفي).

ويتم عادة التفريق بين نوعين من مؤشر الأسعار هما البسيط والمرجح على ما يأتي شرحه.

2-7-ب- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين البسيط (Consumer Price Index (CPI: يستخدم الرقم القياسي، الذي هو عبارة رقم نسبي مئوي، كأداة لقياس التغيرات التي تحدث من وقت لآخر لقيم الظواهر المركبة من عدة عوامل متغيرة. وعلى هذا، فالرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) **يقيس التغير في أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها المجتمع خلال فترة زمنية معينة**. ويحسب الرقم القياسي عن طريق قسمة الأسعار السوقية لمجموعة مختارة من السلع والخدمات في سنة معينة، يطلق عليها سنة المقارنة، على الأسعار السوقية لنفس مجموعة السلع والخدمات في سنة الأساس. (محمد بن عبد الله الجراح وأحمد بن عبد الكريم المحيميد، 2017، صفحة :54.)

$$\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلكين} = \frac{\text{مجموع أسعار السلع و الخدمات في سنة المقارنة}}{\text{مجموع أسعار السلع و الخدمات في سنة الأساس}} \times 100$$

مثال: ليكن لدينا أسعار مجموعة من السلع كما يلي:

السلعة	الأسعار في سنة 2022 (سنة الأساس)	الأسعار في سنة 2023 (سنة المقارنة)
المواد الغذائية	10	20
الملابس والأحذية	30	40
خدمات النقل والتعليم	20	30
المجموع	60	90

المطلوب: أحسب الرقم القياسي للأسعار لعام 2023؟

$$CPI_{2023} = \frac{90}{60} \times 100 = 150\%$$

وبما أن الرقم القياسي للأسعار لسنة 2022 هو 100، فهذا يعني أن الأسعار لعام 2023 قد إرتفعت بنسبة 50% مقارنة بما كانت عليه في 2022، وهذا يؤدي إلى خفض القوة الشرائية للدخل النقدي.

2-7-ج- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين المرجح (Weighted Consumer Price Index (WCPI:

إن مما يؤخذ على إستخدام الرقم القياسي البسيط لحساب مؤشر تكاليف المعيشة هو أنه لا يوضح مدى تأثير إرتفاع الأسعار على دخول الأفراد، فهناك العديد من السلع التي إذا ارتفع سعرها، حتى ولو بنسبة كبيرة، فإن دخل الأفراد لا يتأثر بشكل واضح بسبب هذا الإرتفاع، بينما هناك سلعاً أخرى إذا حدث إرتفاع بسيط في أسعارها، فإن دخل الأفراد يتأثر بشكل ملموس، لذا لا بد من حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة باستخدام الأوزان الترجيحية.

وللحصول على الرقم القياسي المرجح، نقوم بضرب أسعار السلع والخدمات في سنة المقارنة وسنة الأساس بالوزن الترجيحي المعتمد، ومن ثم يتم جمع الأرقام الناتجة، ثم نقوم بحساب معدل التضخم.

من المثال السابق:

السلعة	الأسعارP في سنة 2022 (سنة الأساس)	الأسعارP في سنة 2023 (سنة المقارنة)	الوزن W	ترجيح 2022 P_{2022}*W (سنة الأساس)	ترجيح 2023 P_{2023}*W (سنة المقارنة)
المواد الغذائية	10	20	45	450	900
الملابس والأحذية	30	40	30	900	1200
خدمات النقل والتعليم	20	30	25	500	750
المجموع	60	90	100	1850	2850

$$WCPI_{2023} = \frac{900 + 1200 + 750}{450 + 900 + 500} = \frac{2850}{1850} \times 100 = 154\%$$

وهذه النتيجة تعني أن هناك زيادة في الأسعار بنسبة **54%** مقارنة بسنة الأساس

2-8- نسبة التضخم

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، فإذا ما علمنا أن المستوى العام للأسعار يتناسب تناسباً عكسياً مع القوة الشرائية للنقود، فإن التضخم يمثل انخفاضاً في القوة الشرائية للنقود. ويجب ملاحظة أنه يشترط أن يكون الارتفاع في الأسعار ارتفاعاً مستمراً وملموساً ولفترة زمنية معينة حتى تسمى الحالة بالتضخم، أما إذا ارتفعت الأسعار ثم عادت إلى مستواها قبل الارتفاع فإن ذلك لا يعد تضخماً حقيقياً وإنها ارتفاع مؤقت في الأسعار. (محمد بن عبد الله الجراح وأحمد بن عبد الكريم المحيميد، 2017، صفحة :229.)

يقيس معدل التضخم، كنسبة مئوية، التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مقارنة بالفترة السابقة.

أنواع التضخم: يمكن تقسيم التضخم إلى نوعين رئيسين هما: (محمد بن عبد الله الجراح وأحمد بن عبد الكريم المحيميد، 2017، صفحة :235.)

أ- **التضخم المعتدل أو الزاحف:** ويحدث عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة في فترة زمنية طويلة، وفي معظم الأحيان قد لا يصل إجمالي تلك الزيادة نسبة 15% خلال عشر سنوات مثلاً.

ب- **التضخم المتسارع أو الجامع:** وهو الذي يحدث عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات كبيرة وفي فترة زمنية قصيرة، كما حدث في دول أميركا اللاتينية، مثل البرازيل والأرجنتين والمكسيك وبعض الدول الأخرى خلال السنوات الماضية، حينما وصل التضخم في بعضها إلى 400% سنوياً، أي أن أسعار السلع والخدمات تضاعفت أربع مرات،

ويمكن قياس المعدل العام للتضخم حسب المعادلة التالية:

$$Taux\ d'infation = \frac{(CPI\ de\ l'année\ 2\ -\ CPI\ de\ l'année\ 1)}{CPI\ de\ l'année\ 1} \times 100$$

مثال: لنفترض أن لدينا إقتصاد ما سلته النموذجية تتكون من منتوجين أ وب حيث يستهلك الكميات 4و2 على التوالي خلال السنة، وأعطيت لنا معطياته ملخصة في الجدول أدناه. الوحدة مليون دينار

السنة	سعر سلعة -أ-	سعر سلعة -ب-
2020	1	2
2021	2	3
2022	3	4

المطلوب: حساب نسبة التضخم؟ مع العلم سنة الأساس 2020

الحل: 1- حساب تكلفة السلة لكل سنة

السنة	سعر سلعة -أ-	سعر سلعة -ب-	المجموع
2020	4x1	2x2	8
2021	4x2	2x3	14
2022	4x3	2x4	20
حساب مؤشر الأسعارCPI			
2020	100=100x (8/8)		
2021	175=100x (8/14)		
2022	250=100x (8/20)		
حساب معدل التضخم			
2021	%75=100/ (100-175)		
2022	%43=175/ (175-250)		

2-9-معدل النمو الإقتصادي

2-9-1-مفهوم النمو الاقتصادي: تسعى المجتمعات إلى الارتقاء برفاهية أفرادها دوماً. وتقاس الرفاهية بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي من كميات السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان). ويقاس النمو الاقتصادي الحقيقي بمعدل نمو الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي. فإذا أخذنا في الاعتبار الزيادة السنوية في عدد السكان لكان من الواضح أن الارتقاء الدائم برفاهية أفراد المجتمع لا يتحقق إلا إذا تفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على معدل النمو السكاني فإذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينمو بمعدل 4% وكان معدل النمو السكاني هو 3%. فهذا دليل على نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي أي تحسن رفاهية المجتمع. ولكن كيف يمكن للاقتصاد أن يستمر في النمو وإمكانية الإنتاج محدودة بحجم الموارد والمستوى التقني المتاحين؟ إن استمرار النمو الاقتصادي أمر مرهون بإمكانية تحقيق كل من: (عبد الوهاب الأمين وفريد بشير، 2010، الصفحات :36-37.)

1. **تنمية الموارد الطبيعية والمادية:** ويتم ذلك بالاستمرار في إستصلاح المزيد من الأراضي الزراعية أو تنمية الموارد النفطية عن طريق التنقيب عن هذه الثروات وتنمية كل من رأس المال البشري والمادي.
2. **التقدم التقني:** ويتم بالاستثمار في البحوث والتطوير بهدف إستخدام تقنيات أحدث في الإنتاج أو تجويد الإنتاج أو تصميم آلات ومعدات أكثر كفاءة، وعن طريق نقل التقنية من خلال الاستثمارات المشتركة والأجنبية أو عن طريق شراء حقوق ملكية تقنيات تم تطويرها في دول أخرى.

2-9-2- حساب معدل النمو الإقتصادي: معدل النمو هو مقياس يشير إلى التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي (PIB_R) لبلد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، فمن خلاله الممكن تقييم الحالة الاقتصادية للبلد وقدرته على توليد الثروة. ويشير معدل النمو الإيجابي (+) إلى زيادة في الناتج الاقتصادي، في حين يشير المعدل السلبي (-) إلى انخفاض. ويمكن قياس النمو الاقتصادي بإستخدام الناتج الداخلي الخام الحقيقي على النحو التالي:

$$T.c = Taux\ de\ croissance = \frac{PIBr_n - PIBr_{n-1}}{PIBr_{n-1}} \times 100$$

مثال عددي: قدر الناتج الحقيقي لإقتصاد ما للسنتين 2022 و2023 على التولي كما يلي: 19000.ون و19500و.ن

أحسب معدل النمو الإقتصادي لهذا الإقتصاد؟

$$T.c = Taux\ de\ croissance = \frac{19500 - 19000}{19000} \times 100 = 02.63\%$$

أي أن معدل النمو لهذا الإقتصاد لسنة 2023 موجب وقدر بـ: 02.63 %زيادة مقارنة بسنة الأساس 2022.

2-10- أهمية وصعوبات حساب الناتج الوطني:

2-10-أ- أهمية حساب الناتج الوطني: للمحاسبة الوطنية أهمية بالغة في الاقتصاد ولمتخذي القرار على المستوى الكلي يمكن توضيحها في النقاط التالية: (منعم أحمد خضير، 2022، الصفحات :52-53.)

(1)- قيمة الناتج المحلي ومكوناته تلخص لنا النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال السنة، كما يوضح ما تحصلت عليه عناصر الانتاج من عوائد نتيجة إسهاماتها في العملية الإنتاجية؛

(2)- إن حسابات الناتج المحلي تعد من الحسابات الضرورية وأداة التحليلات الاقتصادية وأساساً لبناء الخطط الاقتصادية، فمعرفة مكوناته على مستوى القطاعات يفيد من عملية التخطيط لتطوير وتنمية هذه القطاعات ومن ثم الاقتصاد الوطني ككل؛

(3)- كما أن معرفة مكونات الإنفاق كالاستهلاك والاستثمار يفيد أيضاً في التعرف على كيفية التصرف في الدخل خاصة في التعرف على تلك النسبة من الدخل الموجهة للاستثمار لأهميتها في زيادة رصيد المجتمع من رأس المال الذي يعمل بدوره على زيادة الناتج المحلي في المراحل المستقبلية، ومن ثم رسم خطط لتنمية وتحديد معدلات النمو على أسس واقعية تضمن تنفيذ هذه الخطط؛

(4)- توفير بيانات لسنوات عديدة على هيئة سلسلة زمنية عن الناتج المحلي يساعد على التنبؤ (fore casting) عن مقدرة الاقتصاد على التطور في السنوات المقبلة؛

(5)- كما أن معرفة مكونات الدخل المحلي في المجتمع بين الأجور والرواتب وعوائد رأس المال والإيجارات، وأهمية ذلك تكمن في اتخاذ السياسات اللازمة للتأثير على توزيع الدخل بين هذه البنود بحيث تستفيد الطبقات الفقيرة وتنال نصيبها العادل من الدخل المحلي.

كما يمكن الإستفادة منها في: (عقبة عبد اللاوي بن أحمد، 2020، الصفحات :20-21.)

(6)- لقد ازدادت أهمية الحسابات الوطنية في ظل التخطيط الاقتصادي الشامل الذي يستهدف تنظيم وتطوير حياة المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتبر الحسابات الوطنية من الأدوات المهمة في مرحلة التهيئة والتحضير لإعداد أهداف واستراتيجيات الخطة الاقتصادية لأنها تعرض وبشكل واضح دور كل قطاع من القطاعات الاقتصادية وتساعد على بيان وتفهم التركيب الهيكلي الاقتصادي وترابط أجزاءه؛

(7)- التعرف على مواطن الضعف والقوة في الاقتصاد، وتقدير الطاقات الإنتاجية المتاحة والمعطلة؛

(8)- تساعد في تقدير الأحوال المحتملة التي يمكن أن يتجه إليها الاقتصاد؛

(9)- تعتبر الحسابات الوطنية أداة مهمة للمتابعة والرقابة الاقتصادية للوقوف على مدى التقدم والتعثر في التنفيذ مع بحث واستقصاء الأسباب في الحالتين ومعالجة المعوقات؛

2-10-ب- الصعوبات التي تواجه في تقدير الدخل الوطني: هناك جملة من الصعوبات تواجه الإقتصاديين عند حساباتهم للدخل الوطني يمكن إيجازها في ستة عناصر هي: (triangle innovation hub، 2023)

1. **مشاكل التعريف:** أي ماذا يجب أن تدرج في الدخل القومي؟ فمن الناحية المثالية، يجب علينا تضمين جميع السلع والخدمات المنتجة خلال العام، ولكن هناك بعض الخدمات التي لا يتم حسابها من حيث المال، على سبيل المثال، خدمات ربات البيوت.
2. **عدم وجود بيانات كافية:** إن عدم وجود بيانات إحصائية كافية يجعل مهمة تقدير الدخل القومي أكثر حدة وصعوبة.
3. **عدم توفر معلومات موثوقة:** سبب الأمية، فمعظم المنتجين ليس لديه فكرة عن كمية وقيمة إنتاجهم ولا تتبع ممارسة الحفاظ على الحسابات العادية.
4. **إختيار الطريقة:** عند حساب الدخل القومي هو أيضا مهمة. الطريقة الخاطئة تؤدي إلى نتائج سيئة.
5. **غياب التمايز في الأداء الاقتصادي:** ففي جميع البلدان، لا يزال التخصص المهني غير كامل حتى لا يكون هناك اختلاف في الأداء الاقتصادي. قد يحصل الفرد على دخل جزئي من ملكية المزرعة وجزئيا من العمل اليدوي في الصناعة في موسم الركود.
6. **العد المزدوج**: الإزدواج هو أيضا مشكلة كبيرة أثناء حساب الدخل القومي. إذا كانت قيمة جميع السلع والخدمات مجموع، سوف يتجاوز المجموع الناتج الوطني، لأن بعض السلع تستهلك حاليا تستخدم في صنع الآخرين. وأفضل طريقة لتجنب هذا الخطأ هي حساب قيمة تلك السلع والخدمات التي تدخل في الاستهلاك النهائي فقط.

الفصل الثالث:

النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي الكلي

تمهيد:

نعالج في هذا الفصل أهم المبادئ أو الخلفيات التي أعتمدت عند المنظرين قبل ظهور إجتهادات التيار الكينزي أو بما عرف بالكلاسيك.

3-1- مدخل للنموذج الكلاسيكي

مصطلح النموذج الاقتصادي الكلي الكلاسيكي حديث النشأة نسبيا، حيث يعود الفضل في إستعماله أول مرة للاقتصادي الكبير جون **مايزد كينز** بدءا من الثلاثينيات من القرن العشرين. ففي كتابه الشهير "**النظرية العامة للتشغيل، والنقود**"، جمع كينز في مصطلح "**النموذج الكلاسيكي**" كافة الأعمال الاقتصادية المسقطة على الاقتصاد الكلي والتي بزغت بداية من القرن الثامن عشر. فاعتبر كينز أن النموذج هو نتاج أفكار ومساهمات عظماء الاقتصاديين المنتسبين إلى التيارين **الكلاسيكي والنيوكلاسيكي**. ومن أبرزهم آدم سميث Adam Smith ، جون باتيست ساي Jean-Baptiste Say دافيد ريكارديو David Ricardo ، جون ستيوارت ميل John Stuart Mill ، ليون والراس Léon Walras، آلفرد مارشال Alfred Marshall , وآرثر بيفو Arthur Pigou . (محمد بوخاري، 2014، صفحة :37.)

إن تاريخ الفكر الكلاسيكي، يمكن تحديده بفترتين رئيسيتين وفقا لأغلب المؤرخين الاقتصاديين: (محمد أحمد الأفندي، 2018، صفحة :45.)

أ-الحقبة الكلاسيكية الأولى 1830-1860.

ب-الحقبة الكلاسيكية الثانية (الجديدة): 1830-1930.

3-2- إفتراضات النموذج الكلاسيكي

لرواد المدرسة الكلاسيكية مجموعة من الإفتراضات أهمها: (علاش أحمد، 2018، الصفحات :42-51.)

1. **الحرية الفردية:** يعتمد النشاط الاقتصادي لدى المدرسة الكلاسيكية على الفرد، فهو المنتج والموزع والمستهلك، يسعى وراء مصلحته، فتكون حريته سببا في سعة النشاط وإتقانه، وفي التطور الاقتصادي لذلك تبنى آدم سميث مقولة المدرسة الطبيعية "**دعه يعمل دعه يمر**"، فلا تقييد للحركة ولا ضغوط على النشاط، ليكون الفرد الحر هو محور النشاط الاقتصادي يبدأ من عنده وينتهي إليه.
2. **حياد الدولة:** في مقابل حرية الفرد، يجب أن تكون الدولة حيادية في المجال الاقتصادي، فهو الضامن الأساسي لعدم منافسة الدولة للفرد في أعماله، فليس للدولة حق في ممارسة النشاط لأنها في اعتقاد المدرسة الكلاسيكية مسرفة بطبعها، أي لا تضبط إنفاقها فترتفع تكاليف الاستثمار لديها، بخلاف الفرد الذي يدقق في كل وحدة نقدية ينفقها في نشاطه الاقتصادي، يراقب مسارها حتى تحقق عائدها، لذا ينبغي للدولة البقاء في حياد تام في مجال النشاط الاقتصادي تاركة المبادرة للفرد، وعليه أفرد الكلاسيك وظائف محدودة للدولة تكون داعمة لأعمال الأفراد الاقتصادية، تمثلت تلك الوظائف في حفظ الأمن الداخلي والخارجي، التعليم والصحة حماية الممتلكات الخاصة، هذه الوظائف المحدودة للدولة تحتاج إلى موازنة محدودة، وبالتالي عدم تبذير ثروة الأمة، كما تسمح بتهيئة الظروف المناسبة لممارسة النشاط الاقتصادي

من طرف الأفراد دون الخوف على مصادرة نتائج نشاطهم، فيسمح ذلك بتوسيع الاستثمارات وزيادة الإنتاج.

3. **التشغيل التام(أي أن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التوظيف الكامل للموارد):** يتم النشاط الاقتصادي باستخدام عوامل الإنتاج والموارد الاقتصادية المتاحة خلال فترة زمنية، وبما أن الفرد يسعى وراء مصلحته، فإنه يسعى لاستخدام الطاقات المتاحة كلية للحصول على أقصى دخل ممكن، ما دام النشاط الاقتصادي يتم في ظروف عادية بعيدا عن أية أزمة قد تحد من نشاطهم، وعليه تفترض المدرسة الكلاسيكية أن كل الموارد المتاحة خلال فترة زمنية يتم تشغيلها كلية، فلا وجود لطاقات عاطلة، وهذا ما يسمى بالتشغيل التام، ففي مجال العمل كل فرد يرغب في العمل ويبحث عنه ويقبل بالأجر السائد سوف يجد عملا، وأية بطالة هي محدودة جدا وتتمحور أساسا حول البطالة الاختيارية والمؤقتة، نسبتها ضعيفة تدور حول 3% وهي بطالة طبيعية.

4. **حياد النقود:** ترى المدرسة الكلاسيكية أن العبرة بالمجمعات الحقيقية، أي ما تم إنتاجه فعلا من سلع وما يحصل عليه الأفراد من وحدات سلعية، والنقود ليس لها من دور سوى تسهيل المبادلات تجنبا لسلبيات المقايضة، فعلى الفرد ألا ينظر إلى عدد الوحدات النقدية التي يقبضها نظير مساهمته في العملية الإنتاجية، وإنما إلى ما يحصل عليه من سلع عندما ينزل السوق بتلك النقود التي تحصل عليها. فالنقود لعبت دور الوسيط فقط، فهي بذلك حيادية كثرتها أو قلتها لا تغير من مستوى النشاط الاقتصادي شيئا.

5. **التوازن الآلي:** بما أن الدولة حيادية في مجال النشاط الاقتصادي، والمدرسة الكلاسيكية لم تنف حدوث إختلالات عابرة فإن السوق بواسطة جهاز الثمن قادرة على تعديل أي اختلال والعودة بالنشاط الاقتصادي إلى توازنات، فيعود التوازن للسوق دون تدخل خارجي، ويتوقف مدى عودة التوازن على طبيعة السلعة ومستلزمات إنتاجها من آلات ورأسمال وعمال.

6. **المنفعة العامة تتحقق بتحقق المنفعة الخاصة:** لم تهمل المدرسة الكلاسيكية المنفعة العامة، رغم تركيزها على الفرد ومنحه كامل الحرية في حركته الاقتصادية، مبررة ذلك بأنه السبيل الوحيد لتحقيق المنفعة العامة، فكيف ذلك؟

إذا أراد الفرد تحقيق منافعه الخاصة في ظل المنافسة التامة عليه الالتزام بتحقيق شرطين إثنين:

الأول- جودة المنتوج: لأن المستهلك رشيد ويستطيع التفرقة بين المنتوج الجيد المتميز بالإتقان، وبين المنتوج الرديء، فإذا أراد المنتج إستيعاب أكبر شريحة من المستهلكين عليه تقديم منتوج بجودة عالية مقارنة مع منافسيه.

الثاني- السعر المناسب: إن المستهلك الذي يسعى لتعظيم منفعته، يصطدم بقيد الميزانية والسعر، لذا يقارن بين الأسعار حتى يحصل على السعر المناسب لمشترياته، فيعمل المنتجون على تخفيض أسعارهم، من خلال الضغط على التكاليف والبحث عن تقنيات إنتاج أكثر ملاءمة لتخفيض أسعار المنتوجات لتكون أكثر تنافسية. إن توفير منتجات بأسعار مناسبة وبجودة عالية، يحقق للمجتمع منافع متعددة، دون أن يقصد المنتجون ذلك، وهكذا من خلال عمل المنتجين على

تحقيق منافعهم الخاصة تتحقق المنفعة العامة للمجتمع وهذا ما نلاحظه في المجتمعات الرأسمالية.

7. **المنافسة التامة:** تحتاج المنافسة التامة إلى توفر عدة شروط، حيث تستبعد المدرسة الكلاسيكية أي إمكانية لحدوث الاحتكار مهما كان نوعه، ما عدا الاحتكار الطبيعي، وفيما يلي أهم شروط المنافسة التامة:

أ / مبدأ الذرية: أي تعدد المنتجين والمستهلكين بالنسبة للسلعة الواحدة، تجنبا لاحتكار المنتج أو احتكار المستهلك، فالتعدد ينفي إمكانية الاتفاق بين المنتجين أو المستهلكين على سعر محدد أو كمية محددة.

ب / تجانس المنتجات: تتم المنافسة بين المنتجين على نفس السلعة، أي لا يمكن التنافس في سلعتين مختلفتين، مثل الملابس مع الغذاء، إذ المنافسة تكون في نوع واحد من الغذاء، من اللباس، من الأدوات المنزلية، من السيارات، وهكذا. فالتجانس يعد شرطاً أساسيا للتنافس.

ج/ حرية الدخول للأسواق والخروج منها: حتى يستطيع المنتجون منافسة بعضهم بعضا، لابد لهم من حرية تامة في الدخول لأي سوق لبيع وإنتاج أي سلعة والخروج من أي سوق، هذه الحرية تمنح لهم القدرة في إنتاج ما يرونه مناسبا لتحقيق مصالحهم، نفس الشيء بالنسبة للمستهلك لا يمنع من أي سوق.

د/ وفرة المعلومات: إن حركة الأسواق ضرورية للمنتج والمستهلك، فللبائع الحق في معرفة مكان توفر الطلب المناسب على منتجاته، وللمستهلك الحق في معرفة مكان وجود السلع بالجودة والسعر المناسبين، ليتوجه كل واحد إلى السوق التي تناسبه دون عوائق بناء على المعلومات المتوفرة للجميع.

8. **العبرة بالمجمعات الحقيقية:** يعتقد الكلاسيك أن النقود تشكل خدعة لطالبيها ولمالكيها، باعتبارها حيادية ولا أثر اقتصادي لها، وأن ما يفيد الناس حقا هو ما يملكونه من سلع تشبع حاجاتهم وتلبي رغباتهم، إذ يعتقد من يملك نقودا أنه يملك ثروة لكن عند نزوله السوق قد يذهب ارتفاع الأسعار بنصف ثروته ويرى أنه لا يستطيع شراء نصف ما كان يعتقد. كما أن تقييم الناتج الوطني بالعملة قد يوحي بالأداء الجيد للاقتصاد، في ظل ارتفاع الأسعار وتراجع قيمة العملة، لكن ذلك يشكل فقط قيما إسمية لا تسمح بتقييم الأداء الاقتصادي.

بناء على ذلك تعتبر المجمعات الحقيقية من سلع متنوعة أساس قياس مدى رفاهية الأفراد ومدى تحسن الأداء الاقتصادي، فعلى العامل ألا ينظر إلى كمية النقود التي يحصل عليها كأجر، وإنما ينظر إلى سلة السلع التي يمكن أن يحصل عليها نظير ذلك الأجر، إذ تكفيه وحدات أجر محدودة في ظل انخفاض الأسعار، على أجر مرتفع في ظل ارتفاع الأسعار.

9. **العرض يخلق الطلب:** يعرف بقانون المنافذ لصاحبه "**جون باتيست ساي**" أي يتحدد العرض "الإنتاج" أولا ثم يتكون الطلب عليه، ذلك أن العملية الإنتاجية تتم باستخدام عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم، كل عنصر له عائده الخاص به نظير مساهمته في العملية الإنتاجية، وهذا على التوالي : الأجر، الفائدة ،الريع، الربح مجموع هذه العوائد تشكل ثمن السلع المنتجة، فإذا

إستخدمت هذه العوائد يتم بيع كل المنتجات، فيكون العرض هو أساس تكوين الطلب المساوي له، حيث الادخار يخصص لشراء السلع الاستثمارية، وباقي الدخل يخصص لشراء السلع الاستهلاكية.

10. **علاقة الادخار بسعر الفائدة:** يربط الكلاسيك الادخار بسعر الفائدة وفق علاقة طردية، حيث يقررون أن الفائدة هي ثمن التنازل عن الاستهلاك الحالي من أجل الادخار، فالفرد الذي يدخر جزءا من دخله، يكون قد تنازل عن بعض استهلاكه الحالي الذي يقبل التأجيل، أملا في الحصول على سعر فائدة مستقبلا يسمح له بالحصول على دخل إضافي يسمح له بتحقيق مستوى استهلاكي مستقبلا أفضل شريطة ثبات الأسعار، مثال : إذا كان أحد الأفراد يرغب في شراء سيارة حاليا، وكان سعر الفائدة على المدخرات مغريا ، فإنه يؤجل شراء السيارة حاليا ويقوم بتوظيف تلك الأموال ليستطيع شراء سيارة بعد سنة ويستفيد من الدخل الإضافي الذي جاءه في شكل فائدة، وعليه كلما زاد سعر الفائدة يزيد معه الادخار، وأن الأفراد يقررون ما يدخرونه أولا وما يتبقى من الدخل يوجه للاستهلاك.

11. - **العلاقة بين تغير مستوى عرض النقود ومستوى الأسعار:** بما أن النقود حيادية لدى المدرسة الكلاسيكية ، ولا دور لها في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، فإن كثرتها أو قلتها تنعكس فقط على مستوى الأسعار باعتبار : $MV = Py$ ، حيث M مستوى عرض النقود ويتحدد بواسطة السلطات النقدية ، V سرعة دوران النقود، أي عدد المعاملات التي تجريها الوحدة النقدية، بتعبير آخر كم مرة تنتقل الوحدة النقدية من يد إلى يد عند البيع والشراء، وتتحدد بعادات الناس في الدفع والسداد ، وكذا بوسائل الدفع، وتعتبر ثابتة في المدى القصير، بينما P تمثل مستوى الأسعار، y الناتج الحقيقي، الذي يرتبط في المدى القصير بمستوى العمل عندها أي تغير في عرض النقود سوف يؤدي فقط إلى تغير في مستوى الأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه، فإذا زاد عرض النقود بـ 10 ، تزيد الأسعار بـ 10%، وإذا تراجع عرض النقود بـ 20% تتراجع الأسعار بـ 20%.

12. **المجمعات الحقيقية والمجمعات الاسمية:** المجمعات الحقيقية تتمثل فيما يلي:

أ. الناتج الحقيقي " y": الذي يتحدد في المدى القصير بمستوى العمل المستخدم في النشاط الاقتصادي؛

ب. الأجر الحقيقي "w": ما يتقاضاه العمال من أجر مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية، ويتحدد بعدد الوحدات من السلع التي يمكن أن يحصلوا عليها.

بينما المجمعات الاسمية، فهي عملية تحويل المجمعات الحقيقية إلى قيم نقدية وفق الأسعار السائدة حيث لدينا:

ج. الناتج الاسمي "Y " = الناتج الحقيقي مضروبا في مستوى الأسعار

د. الأجر الاسمي "W" = الأجر الحقيقي مضروبا في مستوى الأسعار

13. **عجز الموازنة الحكومية وطرق معالجته** : بما أن الحكومة حيادية تجاه النشاط الاقتصادي لدى المدرسة الكلاسيكية، فإنه ينبغي لها دوما المحافظة على موازنة متعادلة لذا ينبغي أن تضغط على النفقات تجنبا لأي اختلال، إذ ليس من حقها أن ترفع من الضرائب لأن ذلك ليس في صالح النشاط الاقتصادي، وإذا ما حدث أي عجز في الموازنة الحكومية، تتم معالجته عن طريق الاقتراض من الجمهور بواسطة السندات الحكومية، أي يتم إصدار سندات عامة تباع في الأسواق المالية يشتريها الجمهور مقابل سعر فائدة لأجل مسمى، هذه العملية ترفع من الطلب على الأموال المعدة للإقراض، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، مؤديا إلى تراجع الاستثمارات الخاصة لارتباطها وفق علاقة عكسية مع سعر الفائدة، وهذا ما يعرف بأثر الإزاحة أو المزاحمة.

14. **سوق العمل** : يتكون سوق العمل كغيره من الأسواق من جانبين : جانب العرض والطلب، غير أن مفهوم كل منهما يختلف عنه في سوق السلع والخدمات، حيث : الطلب على العمل (Ld) : هو ما تطلبه المؤسسات الإنتاجية من عمال، وليس ما يريده العامل من عمل، بتعبير آخر هو حاجة المؤسسات لليد العاملة، فتطلب من سوق العمل عددا محددا من العمال بما يحقق لها أعلى ربح ممكن، لذا يرتبط الطلب على العمل بالأجر الحقيقي بعلاقة عكسية، وتتوقف المؤسسة عن توظيف العمال عندما تتساوى الإنتاجية الحدية للعمل MPL للعامل الأخير مع الأجر الحقيقي الممنوح له.

إن الإنتاجية الحدية تعني عدد الوحدات المنتجة التي يضيفها كل عامل يتم تشغيله إلى الإنتاج الكلي، وتكون إنتاجية العامل الأخير مساوية لأجره الحقيقي، فإذا افترضنا أن المؤسسة تنتج أحذية، وكان الأجر النقدي للعمال هو 50 ون، التي تساوي كأجر حقيقي 20 حذاء، فإذا وصل التوظيف إلى عامل يضيف للإنتاج الكلي 20 حذاء، فإنه يعتبر العامل الأخير، وعنده تتوقف المؤسسة عن التوظيف، فإذا انخفض الأجر الحقيقي إلى ما قيمته 15 حذاء، أمكن للمؤسسة أن تطلب عمالا جدد حسب القاعدة التي تجعل الأجر الحقيقي مساويا للإنتاجية الحدية للعمل، وعليه يرتبط الطلب على العمل بعلاقة عكسية مع الأجر الحقيقي.

عرض العمل (Ls): يتعلق بالباحثين عن العمل، فهم يعرضون قوة عملهم على أرباب العمل للحصول على منصب عمل، يرغبون في أجر حقيقي أعلى، إذ كلما زاد الأجر حسب احتياجات سوق العمل الحقيقي زاد عرض العمل.

التوازن في سوق العمل: يحدث التوازن عند تقاطع العرض مع الطلب (Ls =Ld)، يتحدد عندها الأجر الحقيقي التوازني ومستوى العمل التوازني، وهي نقطة متحركة وحسب فترات الرواج والكساد.

التوازنات: لإيجاد المستويات التوازنية في النموذج الكلاسيكي نتبع الخطوات التالية:

أ- إيجاد الإنتاجية الحدية للعمل MPL

$$MPL = \acute{y} = \frac{dy}{dL}$$

حيث "y" الناتج الحقيقي، نأخذ المشتقة الأولى للناتج بالنسبة للعمل

ب- نساوي الإنتاجية الحدية للعمل MPL مع الأجر الحقيقي w= MPL لنحصل على دالة الطلب على العمل

ج- نساوي دالة الطلب على العمل مع دالة عرض العمل المعطاة لنحصل على الأجر الحقيقي التوازني.

د-نعوض الأجر الحقيقي في دالتي الطلب على العمل وعرض العمل لنحصل على مستوى العمل التوازني

هـ- نعوّض مستوى العمل في دالة الناتج المعطاة، لنحصل على الناتج الحقيقي التوازني.

و-نحدد مستوى الأسعار من خلال العلاقة MV = Py .

ز- نحدد الناتج الاسمي، بضرب الناتج الحقيقي في مستوى الأسعار والأجر الاسمي بضرب الأجر الحقيقي في مستوى الأسعار.

16- **الادخاروالاستثمار**: يحتاج النشاط الاقتصادي إلى المدخرات التي يتم تحويلها لاستثمارات من أجل تحقيق المجمعات الاسمية والحقيقية، وعليه تكون لدينا دالة الادخار ودالة الاستثمار للحصول على التوازنات. دالة الاستثمار "I": يرتبط الاستثمار مع سعر الفائدة وفق علاقة عكسية، في حين الادخار "S": يرتبط بسعر الفائدة وفق علاقة طردية.

مساواة الادخار مع الاستثمار يسمح لنا بتحديد سعر الفائدة التوازني، وبتعويضه في الدالتين نحصل على مستوى الادخار والاستثمار في التوازن.

3-3- منهجية ومبادئ التحليل في للنموذج الكلاسيكي

إن تحليل في النموذج الكلاسيكي مبني على منهجية خاصة والتي تعتمد على قانون ليون والراس Léon Walras وفكرة الازدواجية حقيقي / نقدي، ويستلزم هذا التحليل صحة سلسلة من الفرضيات تعكس أسس النموذج الكلاسيكي والتي نعرضها فيما يلي: (محمد بوخاري، 2014، الصفحات :40-42.)

1) السلوك المتبع من طرف الوكلاء الاقتصاديين هو سلوك راشد يهدف إلى تعظيم الربح أو المنفعة؛
2) لا يعاني الوكلاء الاقتصاديين من ظاهرة الوهم النقدي*؛
3) شروط التعامل والأسعار في الأسواق معروفة معرفة تامة من طرف الوكلاء الاقتصاديين؛
4) توقعات الوكلاء الاقتصاديين مستقرة؛
5) الأسواق في حالة منافسة تامة والأسعار مرنة؛
6) لا مجال للمبادلات بأسعار "وهمية"، فوقوع المبادلات يكون رهينة التوازن المتزامن في جميع الأسواق؛
7) يعتبر النموذج الكلاسيكي نموذجا قصير الأجل ومغلق.

أولا-قانون والراس Walras: ينص القانون الذي ينسب إلى الاقتصادي الكبير ليون والراسLéon Walras على أن مجموع قيم صافي الطلب في الأسواق منعدم بطريقة مماثلة، بمعنى تحقق المساواة التالية:

* الوهم النقدي (Money Illusion): يُسمى أيضاً "الوهم "السعري" (Price Illusion)، مصطلح صاغه خبير الاقتصاد والإحصاء الأميركي "إيرفينغ فيشر" (Irving Fisher) في أحد مؤلفاته، ثم خصص له كتاباً حمل الاسم نفسه، وصدر عام 1928. يشير الوهم النقدي إلى الميل للتفكير بالقيم النقدية للثروة أو الدخل من الناحية الاسمية بدلاً من الحقيقية، بمعنى أن الفرد عادة لا يراعي مستوى التضخم في الاقتصاد عند معاينة العملة، مفترضاً أن قيمتها مماثلة لما كانت عليه في السنة السابقة. ينشأ الوهم النقدي إثر غياب المعرفة المالية؛ بمعنى عدم وجود الوعي الكافي لدى الفرد بتأثيرات التضخم، إضافة إلى بقاء أسعار السلع والخدمات على حالها. للمزيد أنظر موقع مجلة هارفد بيزنز بالعربية على الخط: https://hbrarabic.com/ أطلع عليه يوم:2023/11/25 الساعة:21:58.

$$\forall P \sum_{i=1}^{n} P_i z_i(P) = 0$$

حيث:

P: يمثل شعاع الأسعار في مختلف الأسواق

$Z_i(P)$: دالة صافي الطلب على السلعة i

ويترتب عن هذا القانون ما يلي:

1- في إقتصاد متكون من nسوق، عندما تكون n-1سوق في حالة توازن فهذا يعني حتما أن السوق n في حالة توازن كذلك؛

2- في إقتصاد متكون من nسوق، عندما تكون سوق واحدة في حالة عدم توازن فهذا يعني حتما أن سوق واحدة أخرى على الأقل في حالة عدم توازن.

إنطلاقا مما سبق، يتضح أن التوازن العام عند والراس Walras يعنى إرتباط الأسواق بين بعضها البعض، فيستحيل عدم إتزان سوق إذا كانت الأسواق الأخرى في حالة توازن. إسقاطا على الأسواق الأربع، هذا يعني أنه إذا كانت أسواق العمل ورؤوس الأموال والنقود في حالة توازن فحتما ستكون سوق السلع والخدمات في حالة توازن، هذا القانون يسمح لنا بتضييق دراسة النموذج الكلاسيكي إلى ثلاث أسواق، فالسوق الرابعة ستكون حتما متزنة في حالة اتزان الأسواق الثلاث الأولى. لهذا السبب سنبحث عن التوازن في أسواق العمل، رؤوس الأموال والنقود، ومن ثم نستنتج التوازن في السوق السلعي.

ثانيا- الازدواجية حقيقي - نقدي: بما أن حيادية النقود هي مسلمة في النموذج الكلاسيكي، فهذا يعني عدم تأثيرها على السلوكيات الرشيدة للوكلاء الاقتصاديين. فهؤلاء ليسوا عرضة للوهم النقدي، حيث يبنون خياراتهم على المتغيرات الحقيقية. وعلى هذا الأساس فالتحليل الكلاسيكي يقوم على التفرقة أو الازدواجية ما بين الحقيقي والنقدي.

تتجلى هذه الازدواجية في التعامل مع التوازنات في الأسواق المختلفة، فالقيم الحقيقية تستخلص من سوقي العمل ورؤوس الأموال والتي تسمح لنا بمعرفة الكميات التوازنية للتشغيل ورؤوس الأموال المتبادلة. أما التوازن في سوق النقود فسيسمح لنا بتحديد المستوى العام الأسعار التوازني ولا غير.

ثالثا – اليد الخفية: في عام1776، كتب الاقتصادي الإسكتلندي البارز آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" فقرة مشهورة :(**أن الأفراد في سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة، غالباً ما ينتهي بهم المطاف إلى خدمة مصالح المجتمع ككل.**)، ومنذ ذلك الحين، إستخدم الاقتصاديون مصطلح اليد الخفية للإشارة إلى الطريقة التي يدار بها اقتصاد السوق لتسخير قوة المصلحة الذاتية لصالح المجتمع. دراسة كيفية اتخاذ الأفراد للقرارات وكيفية تفاعل هذه القرارات تسمى الاقتصاد الجزئي. ومن بين الموضوعات الرئيسية في الاقتصاد الجزئي هي صحة رؤية آدم سميث: غالباً ما يعمل الأفراد الذين يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة على تعزيز مصالح

المجتمع ككل، لكن اليد الخفية ليست دائماً بمقام الصديق لنا إذ ينبغي أن نفهم أيضاً متى ولماذا يمكن أن يؤدي السعي الفردي للمصلحة الذاتية إلى سلوك عكسي. (باول كورغمان وروبن ويلز، 2022، الصفحات :68-69.)

3-4-تحليل الأسواق في النموذج الكلاسيكي (العمل / السلع والخدمات/ النقد)

إعتمادا على منهجية التحليل الكلاسيكية، سيتم البحث عن التوازنات في الأسواق الثلاثة المذكورة سابقا. فالتوازن الكلي عند الكلاسيك في الفترة القصيرة يبدأ من تابع الإنتاج، بحيث تفترض هذه النظرية بأن حجم الإنتاج (Y) يعتمد فقط على العمل (L) باعتبار أن عنصر رأس المال تابعًا أي أن:

$$Y = f(L) ; \quad f'(L) > 0$$

كما هو موضح بالشكل التالي:

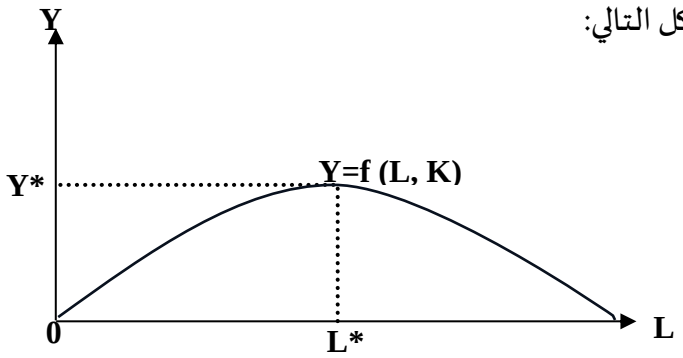

المصدر: (بريبش السعيد، 2007، صفحة :72.)

نلاحظ من المعادلة أن دالة الإنتاج تعبر عن العلاقة ما بين مستوى التشغيل وكمية الإنتاج الحقيقية القصوى. بمعنى أنه إذا قامت الشركات بتوظيف عدد معين من العمال فإننا نستطيع بواسطة دالة الإنتاج تحديد أعلى عطاء ممكن، حيث تتمتع دالة الإنتاج بالخصائص التالية: (محمد بوخاري، 2014، صفحة :44.)

1 - العلاقة ما بين الإنتاج الحقيقي والتشغيل هي طردية؛

2-دوال الإنتاج ذات مردودية متناقصة.

وبما أن حجم العمل (L) هو الذي يحدد حجم الإنتاج(Y)، فمن الضروري البحث عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة ما، وبعد تحليل سوق العمل فإن المقابلة بين الناتج (Y) أي العرض والطلب الكلي (D) تطرح مشكله التوازن في سوق السلع والخدمات وأخيرا فإن المستوى العام للأسعار "P" يتحدد في سوق النقود. (بريبش السعيد، 2007، صفحة :72.)

3-5- تحليل سوق العمل

يهدف تحليل سوق العمل إلى تحديد الأجور الحقيقية التوازنية ومستوى التشغيل التوازني L^* في آن واحد، أي الثنائية التوازنية $(L^*;(w/p)^*)$. يتحدد هذا التوازن بتقاطع دوال الطلب والعرض على العمل، ومن ثم وجب بداية كتابة هذه الدوال وتعيين محدداتها.

أولا - الطلب على العملLd : إن الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي هو تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي، بمعنى أن أصحاب المؤسسات لا يطلبون عمالا جدد إلا في ظل إنخفاض الأجور الحقيقة، وهذا يعني بأن الطلب على العمل من المنتجين ذو علاقة عكسية مع معدل الأجر الحقيقي. فإذا رمزنا بـ (Ld) للطلب على

العمل وبـ(W) للأجر الأسمى (النقدي) و (P) للمستوى العام للأسعار فإن (w/p) يسمى بالأجر الحقيقي ورياضيا يمكن توضيح ذلك بالعلاقة التالية: $Ld=f(w/p)\ ;\ f'(w/p)<0$

وهذا يؤكد وجود علاقة عكسية بين (Ld) و (w/p)، حيث كلما زادت (w/p) سيؤدي الى التخفيض في الطلب على العمل من أصحاب المؤسسات. وبيانيا يمكن توضيح ذلك كما يلي:

الشكل رقم 5:الطلب على العمل عند الكلاسيك

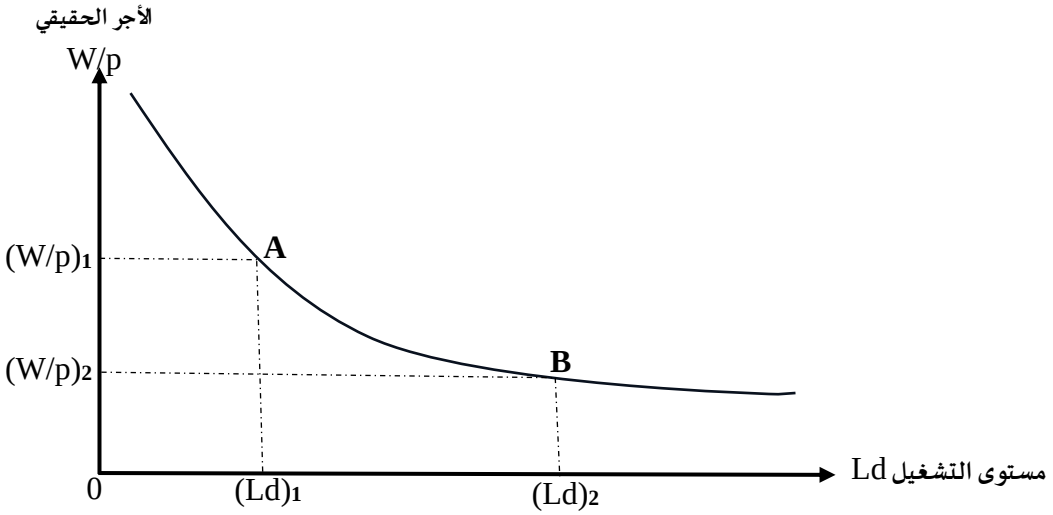

نلاحظ أن منحنى الطلب على اليد العاملة يشبه منحنى الطلب على أي سلعة وهو في علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من العمال (L) وسعرها (w/p) أي معدل الأجر الحقيقي للعامل أو لساعة العمل ويجدر بنا الإشارة إلى الملاحظات التالية المتعلقة بالاستدلالات الكلاسيكية: (بريبش السعيد، 2007، صفحة :74.)

الملاحظة (1): إن البرهان الكلاسيكي يستند في الواقع على سلوك الفرد في ظل المنافسة الكاملة، إذ أن هدفه تحقيق الأقصى من الربح، ولبلوغ هذا الهدف، فإنه يزيد إنتاجه إلى غاية النقطة التي تتساوى عندها قيمة الإنتاج الحدي مع تكلفة هذا الإنتاج (الأجر الحقيقي).

وهذا يعني بأن صاحب المؤسسة الإنتاجية من وجهة نظر الاستخدام، يستعمل عمالا إضافيين إلى حد بلوغ نقطة التوازن بين قيمة الناتج الحدي للعمل وتكلفته الحدية.

إن قيمة الناتج الحدي للعمل هي عبارة عن حاصل ضرب الناتج الحدي الطبيعي للعمل بسعر البيع للوحدات المنتجة، وأما التكلفة الحدية للعمل فتتمثل في النفقات الإضافية الناتجة عن إستخدام عنصر عمل جديد (إضافي)، ونعبر عن التحليل السابق كما يلي:

قيمة الناتج الحدي للعمل: $f'(L)P$ أما التكلفة الحدية للعمل: W

ويتحقق الحد الأقصى من الربح في ظل المنافسة الكاملة إذا كان: $f'(L).P = W$ أي: $f'(L) = W/P$

الملاحظة (2): لنفرض أن هذا الشرط قد تحقق، وحيث أن الناتج الحدي للعمل متناقص أي $f'(L)<0$ ولذلك نلاحظ بأن تخفيض الأجر الحقيقي (w/p) هو الحل الوحيد الذي يؤدى إلى زيادة الطلب على العمل، ويمكن الوصول إلى تخفيض (w/p) بطريقتين:

1- إما أن تخفض في الأجر الأسمي (W) مع بقاء سعر البيع (P) ثابتا مما يؤدي إلى إنخفاض (w/p)؛

2- وإما بارتفاع في الأسعار (P) مع بقاء الأجر الأسمى (W) ثابتا مما يؤدي إلى تخفيض (w/p).

ثانيا - عرض العمل Ls: عرض العمل في النموذج الكلاسيكي هو تابع متزايد لمعدل الأجر الحقيقي(w/p) حيث: Ls=fs (w/p) :f's (w/p)>0، هذه العلاقة تستند على الفرضية التي تقول بأن العمال عندما يقومون بعرض خدماتهم في سوق العمل، فإنهم يبحثون عن زيادة دخولهم إلى الحد الأقصى، ويسلكون نفس الأسلوب الذي يتبعه المستحدث من أجل زيادة أرباحه للحد الأقصى، وهكذا فإن الأجر الذي يقبضه العمال بمثل العائد الذي يطلبونه لتعويض ما فقدوه من منفعة العمل أو ما بذلوه من جهد في الإنتاج.

وهذا الأجر هو أجر حقيقي أي قوة شرائية، لأن المنفعة التي يحققها الأجر يعبر عنها باستهلاك كمية معينة من السلع والخدمات، وبناء على ذلك فإن الكلاسيك يفترضون أن العامل يكون قادرا على التمييز بين القيمة الإسمية والقيمة الحقيقية للنقد، أي لا يتأثر بالوهم النقدي. (بريبش السعيد، 2007، صفحة :75.)

لكن ماذا يحدث لو زادت الأجور الحقيقية؟ من الواضح أن ارتفاع مستوى الأجور الحقيقية سيرفع من العوائد وقدرة الاستهلاك وبالتالي يزيد من المنفعة التي قد تحصل عليها العائلات. النتيجة هي ميول العائلات إلى العمل على حساب الفراغ وهذا ما يعرف بظاهرة "**الإحلال**". من جهة أخرى، ارتفاع مستوى الأجور الحقيقية يعني تحسن المداخيل مقارنة بما كانت عليه ومن ثم قد تميل العائلات إلى مزيد من الفراغ وهذا ما يعرف بظاهرة "**الدخل**". السؤال الآن، أي الظاهرتين أقوى؟ ظاهرة الإحلال أم ظاهرة الدخل؟ هذه المفاضلة في النموذج الكلاسيكي تميل لصالح ظاهرة الإحلال حيث يعتبر الكلاسيك أن العائلات ستفضل العمل أكثر للحصول على قدرات إستهلاكية أعلى مضحية بذلك بقدر من الفراغ. نستنتج أن عرض العمل من طرف قطاع العائلات يتناسب طرديا مع مستوى الأجور الحقيقية، حيث أن ميل هذا المنحنى يكون متناسبا مع المفاضلة الحاصلة بين ظاهرتي الإحلال والدخل. (محمد بوخاري، 2014، الصفحات :46-47.)

الشكل رقم 6:عرض العمل عند كلاسيك

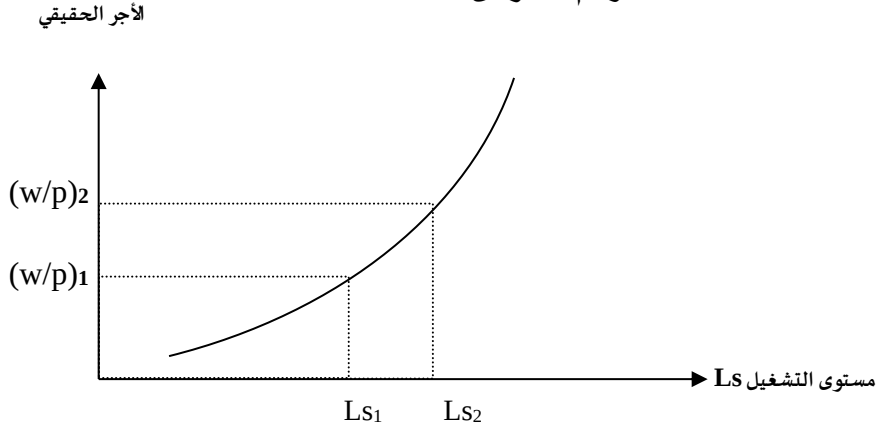

ثالثا - التوازن في سوق العمل: يتحقق التوازن في السوق العمل حسب إفتراضات الكلاسيك كأي سوق أي عندما يتعادل عرض العمل (Ls)مع الطلب عليه (Ld)، كما هو موضح على الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 7: توازن سوق العمل عند الكلاسيك

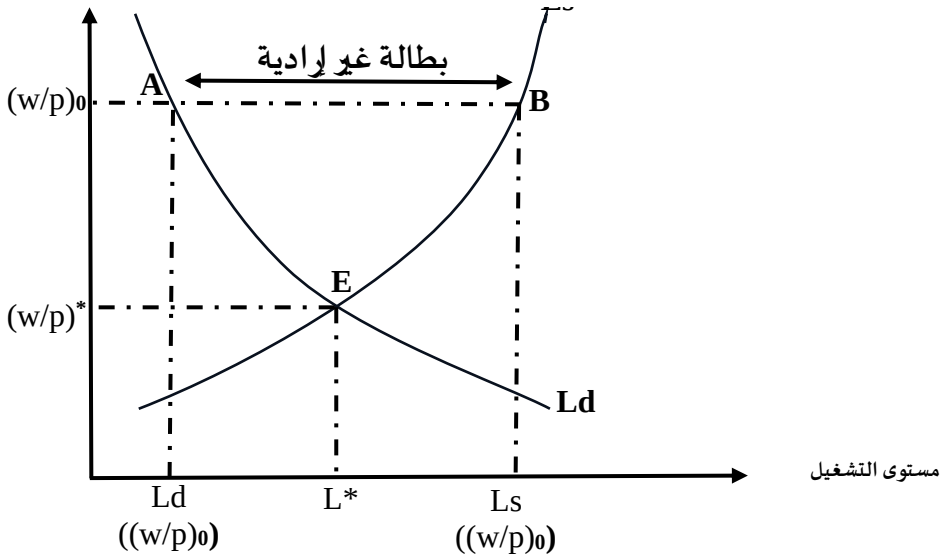

المصدر: (محمد بوخاري، 2014، صفحة :48.)

كما هو موضح في الشكل أعلاه، فإن القوى المفروضة على سوق العمل من ناحية الطلب والعرض تؤدي إلى التوازن الموافق للنقطة E ذات الإحداثيات (*(w/p) و*L) كيف نفسر هذا التوازن؟

لنفترض أن المستوى الأصلي للأجور الحقيقية هو $(w/p)_0$. نلاحظ من الشكل أن مستوى الأجور الحقيقية مرتفع **(النقطة A)** أي أن تكاليف الإنتاج مرتفعة. في هذه الحال تقوم الشركات بتوظيف عدد قليل من العمال بمقدار$(w/p)_0))$ Ld، أما قطاع العائلات سيوفر للسوق كمية إضافية من العمل قدره $(w/p)_0$ Ls وبما أن المقدار $(w/p)_0$ Ls أكبر من المقدار$(w/p)_0))$ Ld فهذا يدل على العرض يفوق الطلب. بمعنى أن عدد العمال الراغبين في العمل يفوق عدد العمال التي ترغب في توظيفهم الشركات. وبالتالي تظهر "بطالة غير إرادية" بمقدار الفجوة AB.

يرى الكلاسيك أن هذه الفجوة مؤقتة تزول جراء استواء الأجور الحقيقية. حالة البطالة غير الإرادية هي اختلال توازني بحد ذاتها نظرا لعدم توافق الطلب والعرض على العمل. فنحن في حالة خرق القانون ساي، حيث أن العرض لا يخلق طلبه بل يفوقه. ويفسر سلوك العائلات في هذه الحالة باستغلالهم لفرصة إرتفاع الأجور الحقيقية عن طريق عرضهم لمزيد من العمل على حساب وقت الفراغ، أما بالنسبة للشركات، فكل توظيف يفوق المقدار $(w/p)_0))$ Ld يعني لها الخسارة لارتفاع التكاليف بالتالي فقوى السوق عن طريق آلية اليد الخفية ستعيد الأطراف إلى حالة التوازن الذي تتوافق فيه رغبات الشركات مع كمية العمل المعروضة في السوق من طرف قطاع العائلات، أي الثنائية [*(w/p) وL*].

هنالك حالة أخرى وهي حالة "**البطالة الإرادية** "التي توافق مستوى أجور حقيقي أقل من المستوى التوازني، هنا تفضل العائلات تكريس مزيد من الوقت للفراغ أما الشركات فتود توظيف عددا أكبر من العمال، هذه حالة اختلال توازني أيضا وهي بالتالي مؤقتة ومآلها الزوال للعودة إلى الثنائية [*(w/p) وL*]. في ظل

الفرضيات الموضوعة سابقا، تعتبر نقطة التوازن نقطة مستقرة ووحيدة، أما مستوى التشغيل التوازني فيعرف عند الكلاسيك بمستوى "**التشغيل الكامل**".

3-6- توازن سوق السلع والخدمات

رأينا سابقا أن النموذج الكلاسيكي للتوازن الإقتصادي الكلي فهو المدى القصير فقط، ويعتمد بصورة أساسية على الإنتاج كنقطة إنطلاقة في تحليلاته. كما أن هذه الدالة تعتمد فقط على العمل مع إفتراض ثبات جميع العوامل. أما في سوق السلع والخدمات فلقد حاول الكلاسيك الربط فيه بين ثلاث متغيرات أساسية في الاقتصاد الكلي هي الإدخار S والإستثمارI وسعر الفائدةi. فجاءات أعمالهم للإجابة على التساؤل التالي:

إذا قام بعض الأفراد في إقتصاد نقدي بادخارقسم من دخولهم الجارية بدلا من إنفاقها في مشتريات سلع وخدمات، ألا ينتج عن ذلك قصورا أو نقص في الطلب الكلي بمبلغ يساوي قسم الدخل المدخر؟

إجابة الكلاسيكيون على هذا السؤال كانت بالنفي، لأنه حسب رأيهم أن الإدخار هو شكل من أشكال الإنفاق أي أنه يمثل الإنفاق على مشتريات سلع رأسمالية، وبتعبير أخر أن كل إدخار لا بد أن يتحول إلى إستثمار وبصورة آلية. وبذلك لا يمكن أن ينتج حالة نقص في الطلب الكلي، حيث إن تحويل الإدخار إلى إستثمار يجري تحت تأثير عمل معدل الفائدة (i%) حيث يشكل معدل الفائدة حجر الزاوية في بناء النموذج الكلاسيكي باعتباره الوسيلة التي يغدو بفضلها قانون Say صحيحا بالنسبة لإقتصاد نقدي؟ لأن الإستثمار يعتبر طلبا للموارد التي يمثل الإدخار عرضا لها، ولذلك فإن معدل الفائدة هو ثمن التنازل على هذه الموارد، ودورها هو تأمين المساواة بين الإدخار (S) والإستثمار (I). (بريبش السعيد، 2007، صفحة :81.)

إن الاستثمار ككل الطلبات هو تابع متناقص لمعدل الفائدة (i) في حين أن العرض تابع متزايد لمعدل الفائدة (i)، ومن أجل الوصول إلى التوازن فإنه حسب رأي النظرية الكلاسيكية لابد أن يكون الإستثمار والإدخار الحقيقي متساويين أي: $I(i)=S(i)$ ، وعليه فن معدل الفائدة الذي يحقق وضعية التوازن يتحقق بتقاطع منحنى الطلب على الاستثمار و منحنى عرض الإدخار. (بريبش السعيد، 2007، صفحة :81.)

الإدخـار = الإستثمـار

عــرض رأس المــال = الطلب على رأس المال

\+ -

يتناسب طرديا سعر الفائدة يتناسب عكسيا

ملاحظات هامة:

1- إن تحديد التوازن في سوق العمل يحدد لنا الإستخدام الكامل (L*) وهو بدوره يحدد قيمة الدخل (Y*) (توازنه) وأما معدل الفائدة فإن دوره هو تأمين أو ضمان المساواة بين الإستثمار (I) والإدخار (S) أي توازن سوق السلع والخدمات ومعدل الفائدة (i) هو معدل وحيد.

2- معدل الفائدة (i) لا يؤثر على مستوى العام للأسعار (P) ولا على الدخل (Y) ولا على سوق العمل (Ls/Ld).

والشكل التالي يوضح التوازن في سوق السلع والخدمات

الشكل رقم 8:التوازن في سوق السلع والخدمات

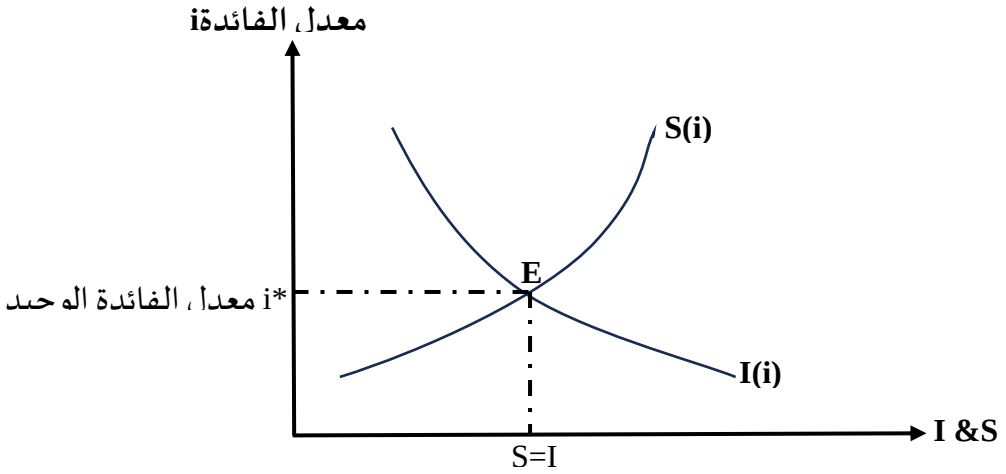

المصدر: (بريبش السعيد، 2007، صفحة :82.)

3-7- توازن سوق النقود

لقد حاول الكلاسيك ربط النقود بالحياة الطبيعية للناس حتى يكون نموذجهم يعكس ويحاكي الواقع تماما ولقد تناولوها الكلاسيك من خلال دراسة تابع الطلب على النقود عند Fisher وتابع الطلب على النقود لمدرسة Cambridge أو تابع Cambridge للنقود.

تتبنى المدرسة الكلاسيكية فكرة أن التوازن في سوق النقود يتحقق عندما يتساوى عرض النقود والطلب على النقود أي عندما تكون الكتلة النقدية المعروضة في الاقتصاد مساوية للكمية المطلوبة منها، والهدف الأساسي من دراسة هذا التوازن عند الكلاسيك هو تحديد المستوى العام للأسعارP الذي تباع به المنتجات في سوق السلع والخدمات. (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، صفحة :201.)

أولا - عرض النقود: يعتبر عرض النقود عند المدرسة الكلاسيكية متغيرا مستقلا تحدده السلطة النقدية أي البنك المركزي، أي: $Ms = \overline{Mo}$ حيث: Ms = عرض النقود، Mo = عدد معين.

ثانيا - الطلب على النقود: يمكن فهم ما توصلت إليه النظرية الكلاسيكية حول السوق النقدي من خلال أعمال فيشر وكامبريدج لتابع الطلب على النقود.

2-أ- معادلة التبادل أو معادلة Fisher: في القرن (16) طرحت تساؤلات عديدة حول أسباب ارتفاع الأسعار، و من ثم أثيرت مسألة الظاهرة التي تتعلق بدراسة النقود، والدراسات في هذه النقطة متعددة تذكر منها دراسة J.Bodin و الذي يرجع ارتفاع الأسعار إلى زيادة كمية النقود المتداولة (المعروضة) وكذلك الدراسة التي جاء بها D.Ricardo و التي استنتج منها وجود علاقة طردية بين كمية النقود المتداولة (M) والمستوى العام للأسعار (P) ، و قد عرفت فيما بعد هذه الدراسة بتسمية **النظرية الكمية للنقود** . (بريبش السعيد، 2007، صفحة :83.)

تعتقد النظرية النقدية عند الكلاسيك والتي تمثلها النظرية الكمية للنقود لصاحبها Irving Fisher بأن النقود تؤدي وظيفة وسيط في التبادل، أي أنها أداة لإجراء المبادلات ووسيط فيها، ومن ثم فإنها تستبعد الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل. (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، صفحة :202.)

ويوضح Fisher نظرية كمية النقود باستخدام معادلة التبادل والتي مفادها: أن النقود كوسيلة للتبادل تحقق **التساوي بين القيم المدفوعة والقيم المقبوضة** وهكذا يمكننا أن نستنتج أن عملية التبادل ذات طرفين: (بريبش السعيد، 2007، صفحة :84.)

طرف نقدي: ويمثل النقود المدفوعة ويعبر عنها بـ: كمية النقود المدفوعة في سرعة تداولها (دورانها).

طرف سلعي: يمثل قيمة السلع المتبادلة ويعبر عنها بـ: كمية السلع مضروبة في أسعارها.

لو افترضا الآن أن (M) هي كمية النقود و (v) سرعة دورانها و (Q) كمية السلع و (P) سعر السلعة فإن معادلة التبادل يمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$M*V= \sum P*Q$$

وقد طور فيشر هذه العلاقة وصاغها بالشكل التالي:

M.V = P.T

حجم المعاملات x المستوى العام للأسعار= سرعة تداول النقد X حجم الرصيد النقدي

وقد أطلق عليها معادلة التوازن في السوق النقود عند Fisher

وبما أن حجم المبادلات(T) مرتبط بحجم الدخل(Y) وهو ثابت لأن الاقتصاد في حالة توازن والتشغيل الكامل في الفترة القصيرة فهذا سيؤدي إلى أن (T) أيضا ثابتة وبما أن (V) مرتبط بعادات وتقاليد المجتمع والتي هي ثابتة في الفترة القصيرة وهذا يؤدي إلى اعتبار (V) ثابتة أيضا، وعندئذ تصبح (M) هي المتغير المستقل و(P) هو المتغير التابع أي: $P = f(M)$: $f'(M) > 0$ بحيث أن كل زيادة في (M) ستؤدي إلى زيادة في (P) لأن (Y) ثابتة. (بريبش السعيد، 2007، صفحة :84.)

2-ب- معادلة Cambridge (صيغة دوران الدخل)

بالرغم من عدم المساس بالخطوط العريضة والرئيسية لنظرية كمية النقود السابقة الذكر فان عرض هذه النظرية على أيدي إقتصاديي مدرسة Cambridge قد تضمن تغييرا جوهريا في أسلوب الدراسة والتحليل، فقد أشار Pigou إلى أن كل فرد يسعى للاحتفاظ بنسبة معينة من موارده المتاحة على شكل نقود سائلة للقيام بمختلف المعاملات الجارية دون مشقة ولاعتبارات السهولة والراحة من ناحية ولتوفير الضمان والاطمئنان والأمن من ناحية أخرى، ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي: (بريبش السعيد، 2007، صفحة :85.)

$K = 1/V$
$V = 1/K$

حيث K هي نسبة النقود المحتفظ بها بشكل سائل من مجمل الموارد المتاحة والعلاقة تبين (V) و (K) هي علاقة عكسية، ومعادلة Cambridge للتوازن في سوق النقود يمكن استخراجها كما يلي: **M.V = P.T**و بما أن T هو دالة في Y فهذا يؤدى إلى تعويض T بـ :Y نجد:

$MV = PY$
$M(1/K) = PY$

$M = K. PY$

بشكل آخر ;بما أن الدخل عند الكلاسيك هو حقيقي:

$Y_R = Y/p$
$M = K.P(Y/P)$
$M = K.Y$

أو بشكل آخر

$$M/P = K.Y$$

وهو تابع الطلب على القيمة الحقيقية للنقود.

2-ج- نظرية كمية النقود: لقد رأينا سابقا في صيغتي فيشر وكمبردج أن هاتين العلاقتين توضحان العلاقة بين كمية النقود المتداولة (M) والمستوى العام للأسعار (P) وذلك رغم اختلاف شكليهما إلا أنهما يؤديان إلى نفس النتيجة، فلو إعتبرنا على سبيل المثال معادلة Cambridge للتوازن في سوق النقود:

$$M = K.P.Y$$

حيث أن (Y) ثابتا في مستوى التشغيل الكامل ونسبة النقود المحتفظ بها من مجمل الموارد المتاحة ثابتة أي (kثابتة) حيث $K = 1/V$، وكما ذكرنا سابقا أن الكلاسيك يعتبرون أن سرعة دوران النقود (V) تكون ثابتة في الفترة القصيرة لإعتمادها على عادات وتقاليد المجتمع التي لا يمكن تغييرها في الفترة القصيرة ولهذا فإن K تكون أيضا ثابتة وبالمثل (Y)، وهكذا نصل إلى نفس النتيجة التي توصل إليها FISHER وهي أن كمية النقود هي التي تؤثر على المستوى العام للأسعار وليس العكس أي: $P = f(M): f'(M) > 0$.

أي المستوى العام للأسعار (P) تابعا متغيرا لعرض النقود (M) هذه العلاقة الأخيرة يمكن أن تحلل من زاويتين: زاوية المفهوم الضيق أو الجامد أي تغيير المستوى العام للأسعار (P) في نفس الإتجاه وبنفس نسبة تغيير الكتلة النقدية (M) الأمر الذي سيؤدي إلى نتيجة هامة وهي عدم ممارسة النقود أي تأثير على الظواهر الإقتصادية وهذا يعني وجود إنفصال بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي، وزاوية المفهوم الأكثر مرونة: وهو تغير المستوى العام للأسعار (P) في نفس إتجاه تغير الكتلة النقدية (M) ولكن ليس بالضرورة بنفس النسبة، وفي هذه الحالة فإن كل زيادة تحدث في (M) ستؤدي إلى زيادة في (P) ولكن ليس بنفس النسبة نظرا لثبات مستوى الدخل (Y) كما يوضحه البيان التالي : (بريبش السعيد، 2007، صفحة 86.)

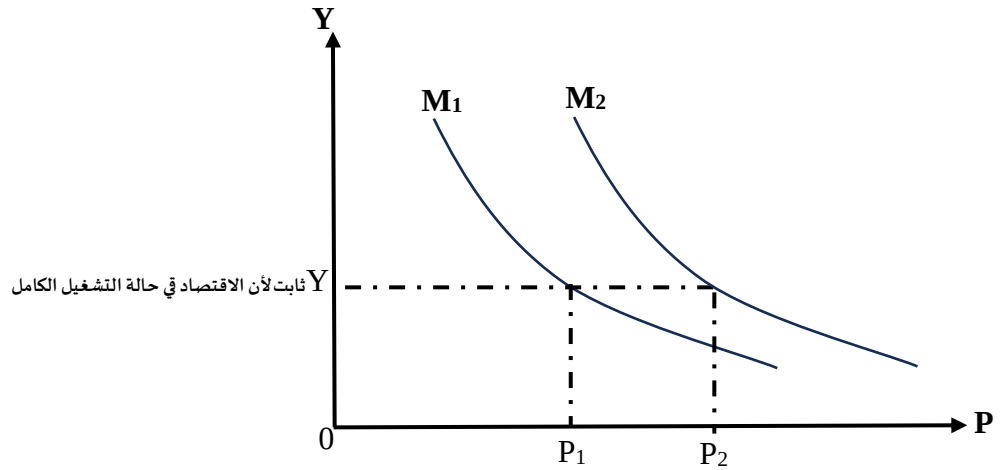

مثال تطبيقي: إذا كانت لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد (كلاسيكي) مبسط كما يلي:

$$Y = 100(L)^{\frac{1}{2}} \quad ; \quad L_S = \frac{\left(\frac{w}{p}\right)^2}{500}$$

المطلوب:

-1- أوجد الأجر الحقيقي المناسب وتوازن سوق العمل؟

-2- أحسب (L*) اللازم؟

-3- أحسب حجم الناتج الحقيقي (Y*)؟

-4- أوجد مستوى الأسعار (P) إذا علمت أن M = 2600 و V=1؟

-5- أحسب المتغيرات الاسمية المناسبة؟

الحل:

-1-إيجاد دالة الطلب على العمل Ld:

$$Y = 100(L)^{\frac{1}{2}}$$

$$\frac{\partial Y}{\partial L} = \frac{100}{2\sqrt{L}} = \frac{50}{\sqrt{L}}$$

الشرط: الإنتاجية الحدية = الأجر الحقيقي

$$\frac{50}{\sqrt{L}} = \frac{W}{p}$$

$$L_d = \frac{(50)^2}{\left(\frac{W}{p}\right)^2} = \frac{2500}{\left(\frac{W}{p}\right)^2} \quad \text{دالة الطلب عن العمل.....}$$

حساب الأجر الحقيقي W/p: من الشرط: $L_d = L_s$

$$\frac{\left(\frac{w}{p}\right)^2}{500} = \frac{2500}{\left(\frac{w}{p}\right)^2} \Rightarrow 1250000 = \left(\frac{W}{p}\right)^4 = \frac{W}{p} = 33.437$$

-2- حساب (L*): نعوض بالأجر الحقيقي في دالتي الطلب وعرض العمل نجد:

$$\boldsymbol{L_s} = \frac{\left(\frac{w}{p}\right)^2}{500} = \frac{(33.437)^2}{500} = \frac{1118}{500} = 2.236$$

$$\boldsymbol{L_d} = \frac{2500}{\left(\frac{W}{p}\right)^2} = \frac{2500}{(33.347)^2} = \frac{2500}{1118} = 2.236$$

-3- حساب الناتج الحقيقي (Y*):

$$Y = 100(L)^{\frac{1}{2}} = 100(2.236)^{\frac{1}{2}} = 500$$

-4- حساب المستوى الأسعار (P):

$$M*V=P*Y \Rightarrow 2600 * 1 = P * 500 \Rightarrow P = 5.2$$

-5- حساب المتغيرات الاسمية وهي الناتج الإسمي والأجر الإسمي

$$Y_n=Y_r*P=500*5.2=2600$$

$$W_n=W_r*P=33.437*5.2=173.8724$$

3-8- تقييم النظرية الكلاسيكية

كينز أول اقتصادي قام بتقديم إنتقادات لاذعة للنظرية الكلاسيكية سواء من ناحية الإفتراضات التي تقوم عليها أو من ناحية سيروتها وتحليلها لبعض الظواهر وفيما يلي أهم هذه الإنتقادات: (بريبش السعيد، 2007، الصفحات :88-89.)

-1- من الخطأ الاعتقاد بوجود حالة توازن الإستخدام الكامل أو التشغيل الكامل كما جاء به الكلاسيك بل على العكس من ذلك يرى كينز بأن التشغيل الناقص أو غير الكامل هو الحالة الأكثر شيوعا وواقعية، ولهذا نلاحظ وجود بطالة إجبارية ناتجة عن نقص فرص العمل نتيجة تداخل عدة عوامل إقتصادية واجتماعية ومالية...إلخ، وأن فكرة عدم حدوث فائض في الإنتاج التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية غير صحيحة والدليل على ذلك أزمة الفائض في الإنتاج (1929 - 1933) ومنه فإن الإنتاج لا يكون ثابتا كما جاء به الكلاسيك.

-2- عدم قابلية الأجور للانخفاض بصفة مستمرة كما جاء به الكلاسيك وذلك لأن هناك حد أدنى للأجور تحدده الحكومات مع النقابات ورجال الأعمال وهو الحد الأدنى اللازم للمعيشة (SMIG) والذي يختلف في مبلغه من دولة إلى أخرى باختلاف الأنظمة الإقتصادية ودرجات تقدمها أو تخلفها.

-3- يرى كينز بأن العامل الأكثر تأثيرا على التوازن هو الدخل (Y) وليس المستوى العام للأسعار (P) باعتبار أن الدخل هو الذي يؤثر على السعر باعتباره أداة للنمو الاقتصادي.

-4- يعتبر كينز بأن العرض ليس هو الأساس بل الطلب هو الأساس، وأن الطلب يمكن أن يكون غير كافيا لإمتصاص كل الإنتاج، ولهذا يقترح كينز زيادة النفقات الحكومية (G) أي زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبشكل فعال وذلك بغرض إرجاع الإقتصاد إلى حالة التوازن، لأن زيادة النفقات الحكومية (G) تؤدي إلى علاج نسبي للحالة وذلك بتشغيل جزء من العاطلين وبالتالي توزيع دخول إضافية مما يؤدي لزيادة الطلب الكلي (D) وبالتالي التخفيف من البطالة.

-5- زيادة الطلب الكلي أو نقصانه له تأثير أكبر على الإنتاج (Y) من تأثير التغير في الأسعار (P) على الإنتاج (Y) أي لا يمكن زيادة الإنتاج إلا في ظل زيادة الطلب.

-6- أن فكرة المنافسة الكاملة ما هي إلا نموذج نظري فقط لا وجود له في الواقع حيث لا يمكن عرض سلع متجانسة يكون فيها السعر ثابتا دائما.

-7- أن حجم الإنتاج (Y) يعتمد على عدة عوامل وليس على عنصر العمل فقط كما هو الحال عند الكلاسيك، بل يعتمد أيضا على السياسة المالية والنقدية ... إلخ التي تسلكها الحكومات وعوامل أخرى.

-8- يرفض كينز فكرة حيادية النقود التي تعتمد عليها النظرية الكلاسيكية، ويعتبر أن للنقود دور أساسي في الحياة الإقتصادية وأنها تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية. وهذا يعني أن زيادة عرض النقود (M) يؤثر على الدخل(Y) وكذلك على التشغيل (L) والاستثمار بحيث أن زيادة في (M) سيؤدي إلى نقصان في معدل الفائدة (i) ومنه يرتفع الإستثمار (I) مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج (Y) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل Ld وتخفيض في مستوى البطالة أي عرض العمل Ls.

-9- يرفض كينز فكرة عرض النقود (M) يؤثر على المستوى العام للأسعار (P) فقط، ويرى إن المستوى العام للأسعار (P) يؤثر على حجم الكتلة النقدية المعروضة (M) أيضا حيث أن أي زيادة في (P) ستؤدي إلى تخفيض قيمة النقود ومنه ضرورة زيادة عرض النقود.

-10- التحليل في الفترة القصيرة.

وكنتيجة لفشل الإقتصاد الكلاسيكي في تفسير الحياة الإقتصادية ظهرت النظرية العامة للتشغيل، الفائدة والنقود لـ Keynes سنة 1936 م، وقد أحدثت هذه النظرية ثورة فكرية كبيرة في ذلك الوقت مما زاد في أهمية التحليل الإقتصادي الكلي والسياسة الإقتصادية الهادفة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتفادي الأزمات الاقتصادية، وهذا ما سوف نتعرض له لاحقا.

الفصل الرابع:

النموذج الكينزي في التوازن الاقتصادي الكلي

4-1- مبادئ النموذج الكينزي

إرتبطت المدرسة الكينزية بإسم الشخص الذي أسسها، والذي لاقت أفكاره رواجاً لدى كثير من المفكرين المعاصرين، من خلال كتابه النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود عام 1936.

وكينز (1883-1946) هو إقتصادي إنكليزي، وهو إبن الاقتصادي جون نيفل كينز، تعلّم الاقتصاد على يد مارشال وبيجو، وكتب مجموعة كبيرة من المقالات والكتب كان من بينها التبعات الاقتصادية للسلام عام 1919، ولكن أهم عماله كتابه الشهير النظرية العامة الذي هاجم فيه النظرية الكلاسيكية التي كانت تفترض أنَّ النظام الاقتصادي سيكون دائماً عند مستوى التوظف الكامل، وأن هناك يداً خفية تعمل على إرجاع الأسواق المختلفة إلى حالة التوازن، وذلك من خلال آليات السوق وحرية السعر التي من ضمنها مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة (عمرو هشام محمد، 2013).

لقد صاغ كينز توجهاته وأراءه الإقتصادية وفق الفرضيات التالية: (جواد كاظم عبد نصيف البكري، 2013)

الفرضية الأولى-الاقتصاد الاستهلاكي: هذه الفرضيه هي نقيض الفرضيه الكلاسيكية التي تستند الى قانون ساى، والذي مفاده أن العرض يخلق الطلب. كينز ومنذ أول صفحه له في كتابه (**النظرية العامة**) يرفض قانون ساي، لذلك يمكن القول ان الفرضيه الكلاسيكية تنقلب الى ضدها عند كينز ويصبح الاستهلاك يقرر الانتاج والطلب هو الذي بخلق العرض، لذلك فأن المشكلة الإقتصادية عند كينز هي نقص الاستهلاك والتي تؤدي الى عدم التوازن الاقتصادي. وأعتقد كينز وجود ميل سايكولوجي لدى الانسان يسميه الميل للاستهلاك (Propensity to consumption)وهذا الميل يؤدي الى حدوث فجوة استهلاكية (حدوث فرق بين العرض الكلي والطلب الكلي) ولكن ملئ هذه الفجوة إما عن طريق آلية النظام الاقتصادي نفسه او بواسطة تدخل سلطة الدولة في حالة عجز هذا النظام .وعليه فالتوازنات الاقتصاديه في نظره لا يمكن ان تحدث تلقائياً بل تتطلب علاجاً ، ويكمن العلاج لهذه العلة المزمنة بخلق طلب إضافي مصدره القطاع العام ، والذي من شأنه ان يؤدي الى ملئ الفجوة الاستهلاكية بعد ملئ الفجوة الاستثمارية وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي، أما فيما يتعلق بالميل للاستهلاك وعلاقته بالتغيرات الاخرى فيعتبره كينز هو المتغير المستقل بين المتغيرات الاقتصاديه الاخرى .وبهذا يختلف عن المدرسة السويديه التي كانت تعتبر الميل للاستهلاك هو متغير تابع، ومن أعجب ما توصل اليه كينز هو اعتقاده بأن الميل للاستهلاك هو قانون ثابت وان الميل للادخار والميل للاستثمار هو دالة تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك .

الفرضية الثانية- اقتصاد الركود: نشأت النظرية الكينزية في مناخ الركود العام الذي تميز فيه الاقتصاد الانكليزي في الثلاثينات بأعتباره مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية .يعتقد كينز ان الركود قصير الاجل الذي حدث في الثلاثينات والذي خلق مناخاً عاماً لظهور نظريته جاء كنتيجة لعجز النظرية الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة عن حل مشاكل النظام الاقتصادي، وإلى جانب هذا الركود القصير الاجل هنالك ركود طويل الاجل الذي يعتبر جزء من الازمة الإقتصادية العامة للنظام الاقتصادي الرأسمالي ، والتي بدأت على اثر الحرب العالمية الاولى من جهة وظهور النظام الاشتراكي من جهة أخرى، إن علة مشكلة الركود في الاجل القصير والذي يعتبر جزء من الركود الطويل الاجل في نظر كينز هو نقص الاستهلاك كما هو في الفرضية الاولى،

ولمعالجة هذه المشكلة لابد من خلق طلب اضافي تقوم به الدولة الى جانب الطلب الخاص على الفجوة الإستهلاكية، من هذه الزاوية هاجم كينز جميع مبادئ الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي أكدت على أن إرتفاع الاجور هو العامل الاساسي في البطالة، وعلى أن تخصيص الاجور يعد أحد العوامل الاساسية في إنقاص البطالة وزيادة العمالة .

الفرضية الثالثة - إقتصاد تدخلي (موجه): يقصد كينز أن المشروع الخاص او المنشأة الخاصة القائمة على أساس الملكية الفردية عجزت على تحقيق التوازنات الاقتصادية وخاصةً بين الاستهلاك والانتاج وبين الإدخار والإستثمار على أساس العمالة الكاملة، ويرى أن السبب في هذا العجز يعود إلى كون الاقتصاد بشكل عام وخاصة الدورة الاقتصادية غير محكومة بقوانين موضوعية تضبط عملية التطور وهذا نتيجة خطيرة من نتائج كينز الذي يقف على نقيض من الكلاسيك الذي يؤمنون بأن الاقتصاد يخضع لقوانين موضوعية، فقد أنكر كينز وجود مثل هذه القوانين ولذلك يعتقد أن غيابها هو الذي يؤدي الى الاضطراب في الحياة الاقتصادية ومن اهم الاضطرابات هو حدوث فجوة استثمارية، وتعني عدم إتجاه الإدخار والإستثمار نحو التساوي أو نحو التوازن في الاجل الطويل وبالعكس من ذلك في المجتمعات المتقدمة حسب رؤية كينز بهذا الخصوص، إذ تتسع الفجوة بين الإدخار والإستثمار وليس هناك قوانين داخلية من شأنها أن تؤدي الى تقليص هذه الفجوة أو القضاء عليها .

صحيح أن عمل النظام الاقتصادي قد يؤدي إلى إعادة التوازن ولكنة لا يعيد التوازن الاقتصادي لمستواه الأول، وانما بمستوى أكثر إنخفاضاً، لأنه عندما يكون الإدخار أكبر من الإستثمار والفرق بينهما هو الفجوة الاستثمارية ويعني إنخفاض الانتاج وبالتالي إنخفاض الدخل أيضاً، وأن هذا يعني أن نسبة الإستهلاك تزداد وعندئذ ينخفض الإدخار. وهكذا تتقلص الفجوة ولكن على حساب توازن أقل من المستوى السابق وهذا ما يسميه كينز (التوازن في حالة نقص العمالة) ويكون مثل هذا التوازن غير مستقر ومهدد دائماً بالإنفجار.

فما هو العلاج أذاً؟

العلاج في نظر كينز هو الدولة، فالدولة تستطيع التدخل لتحقيق التوازن الذي لا يقوم على نقص العمالة، وإنما على توازن العمالة الكاملة وبالتالي زيادة الدخل، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق وسيلتين مختلفتين: الوسيلة الاولى الانفاق الاستثماري (أي ملئ الفجوة الإستثمارية)

أما الوسيلة الثانية فهي زيادة الانفاق (أي ملئ الفجوة الإستهلاكية).

الفرضية الرابعة - تناقض المصالح: يؤكد كينز أن هناك تعارض أو تناقض بين مصالح الفئات الإجتماعية مثل المستهلكون والمدخرون والمستثمرون وسبب هذا التعارض من وجهة نظره هو اختلاف سيكولوجية هذه الفئات، وهذا تفسير سيكولوجي للصراع الاجتماعي. ومن هنا يختلف كينز تماماً عن النظرية الكلاسيكية (وخاصة عند آدم سميث) الذي يعتقد بفرضية إنسجام المصالح الاجتماعية القائمة على أساس طبيعي وليس إجتماعي أي هناك ميل يسميه ميلاً للتعامل والمقايضة، فالإنسان ميال الى المبادلة (أي نظام السوق) .ومن نتائج التعارض بين مصالح الفئات الاجتماعية ظهور الأعراض المرضية للنظام الاقتصادي مثل البطالة ، عدم المساواة بين الإدخار والإستثمار، وأن علاج هذه الأعراض تتم بواسطة تدخل الدولة بإعتبارها

الوحيدة القادرة على إعطاء العلاج الشافي لكل هذه الأمراض السيكولوجية بدواء جديد وهو النقود أي خلق فائض نقدي من شأنه تنشيط القطاعات الاقتصادية.

الفرضية الخامسة - الاحتمال: لم يميز كينز تمييزاً سليماً بين الضرورة والصدفة، أي أنه ينكر الضرورية الموضوعية ويؤكد على عامل الصدفة التاريخية. والدولة في نظره هي التي تستطيع عن طريق نظرية الإحتمال أن تعالج أعراض الدورة الإقتصادية لأنها النظرية الوحيدة التي تعوض عن إهمال القوانين التاريخية الموضوعية للإقتصاد التي لا يعتقد كينز بوجودها، فأنه استبدل القوانين الإجتماعيه التاريخية بالميول السيكولوجية أو القوانين الرياضية.

4-2- نظرية الطلب الفعال والإستخدام الكامل

قبل سنة 1929 كان الاقتصاد قائم على أساس مبادئ ونظريات المدرسة الكلاسيكية القائمة على فكرة **العرض يخلق الطلب** وذلك استنادا إلى **قانون المنافذ ودور اليد الخفية في إحداث التوازن عند مستوي التشغيل الكامل حتما بطريقة تلقائية**، إلى أن ظهرت أزمة الكساد العظيم العالمية وما نتج عن ذلك من انتشار واسع للبطالة مما أدى بكثير من المفكرين والاقتصاديين لإعادة النظر في المبادئ والأسس التي قام عليها التوازن الكلي الكلاسيكي ، ومن بين أهم هؤلاء الاقتصاديين "جون مينارد كينز " الذي أقام نموذج جديد للتوازن الاقتصادي الكلي وقد ظهر نموذجه هذا لأول مرة في كتابه الشهير الذي أصدره سنه 1936م بعنوان النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود ,The General Theory of Employment Interest,.

لقد بدأ كينز في كتابه " النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" بعرض أهم ما جاءت به النظرية الكلاسيكية ثم بتوجيه إنتقادات لها فهو أول إقتصادي تصدى للنظرية الكلاسيكية حيث حاول أن يبين أهم العيوب التي يمكن أن تؤخذ عليها. (بريبش السعيد، 2007، الصفحات :184-185.)

لقد إنتقد كينز بشدة مبدأ الكلاسيك أن توازن الكلي يكون حتما عند مستوى التشغيل الكامل "التام" فهي حالات نادرة الحدوث وقصيرة الأجل، لهذا يري كينز أنه يمكن أن نكون في وضع توازني كلي أقل أو ناقص من التشغيل التام، لكن كيف؟

تكمن الإجابة في نظريته الخاصة بالطلب الفعال، حيث يري عكس منطق الكلاسيك (قانون المنافذ لـ Say العرض يخلق طلب مساوي له.) وخلص كينز أن الطلب والطلب الفعال بالذات هو الذي يحدد كلا من مستوى التشغيل التام والإنتاج.

معنى ذلك أن المنظمين عند بدء كل فترة إنتاجية جديدة يتوقعون ما سيكون عليه الطلب الكلي، علما أنهم لا يهدفون من عملية التوقع هذه إشباع كل هذا الطلب ولكن يوجهون إنتاجهم لإشباع جزء فقط من هذا الطلب، وهو الذي يحقق لهم أكبر ربح ممكن. لأن هذا الجزء هو الذي يحرك عجلة الإنتاج وبالتالي تكون له فعالية والصلاحية في تحديد مستوى التشغيل التام ولذلك فإن هذا الجزء من الطلب الكلي هو كما يقول كينز الطلب الفعال أو المؤثر في العملية الإنتاجية وفي النشاط الإقتصادي. (بريبش السعيد، 2007، صفحة :185.)

4-3- دالة الإستهلاك "C"

يعد الإنفاق الاستهلاكي أكبر مكونات إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد، ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة لذلك، تعتبر معرفة التغييرات في الإستهلاك (والإدخار) الناتجة عن التغيرات في الدخل من المعلومات المهمة جداً للتعرف على التأثيرات التي تحدثها هذه التغيرات على الاستثمار ومستوى الاستخدام وبالتالي مستوى دخل التوازن الكلي في الإقتصاد.

4-3-1-مفهوم الإستهلاك:

يشير الإستهلاك إلى مجموع المبالغ النقدية المخصصة من طرف الأفراد (قطاع العائلات) لشراء مختلف السلع والخدمات بغرض تلبيت حجاتهم. وتنقسم مكونات الإستهلاك الكلي إلى: (خالد واصف الوزاني و أحمد حسين الرفاعي، 2007، صفحة :73.)

1. سلع معمرة Durable Goods كالثلاجة والأثاث والسيارة.
2. سلع غير معمرة Nondurable Goods كالخضار والفواكه والملابس.
3. الخدمات Servicesوتشمل كافة الخدمات مثل خدمة الطبيب، والتامين، والبنك وغيره.

يمكن أن يتأثر الإستهلاك "دالة الإستهلاك" زيادة أو نقصان بالعديد من العوامل أهما: (خالد واصف الوزاني و أحمد حسين الرفاعي، 2007، الصفحات :79-84. بتصرف)

أ. **الثروة:**فالإستهلاك عموما في علاقة طردية مع حجم الثروة التي في يد الأفراد فأصحاب الأموال يستهلكون أكثر من أصحاب الدخول.

ب. **مستوى الأسعار:** وهنا تكون العلاقة عكسية بين حجم الإستهلاك ومستوى الأسعار "تدني القدرة الشرائية".

ج. **معدلات الفائدة:** تعتبر أسعار الفائدة عوائد وحوافز للإدخار، فعند زيادة أسعار الفائدة تزداد الفرصة الضائعة للإستهلاك، وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى الإدخار، أي بمعنى إنفاق مبالغ أقل على السلع والخدمات "علاقة عكسية بين معدلات الفائدة والإستهلاك".

د. **التوقعات:** تؤثر التوقعات الخاصة للأفراد على مستويات الإستهلاك سلبا أو إيجاباً فإذا توقع الأفراد زيادة دخولهم للفترة القادة فإنهم سيزيدون من إستهلاكاتهم تبعا لمقدار الزيادة والعكس صحيح.

هـ. **النمو الديموغرافي (السكانية):** مما لا شك فيه أن الزيادة السكانية –بشكل عام – تعني زيادة الإقبال على الإستهلاك بيد أن البعد السكاني للإستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعداه إلى التوزيع العمري، البعد التعليمي والثقافي، الجنس وغيرها.

كما هناك أسباب أخرى:

و. **التقليد والمحاكاة:** يعتبر عامل التقليد والمحاكاة من العوامل الهامة والتي تؤثر في أنماط الاستهلاك، حيث يتأثر أفراد المجتمع في سلوكهم الاستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء وجيران، ومحاولة تقليدهم في أنماطهم الاستهلاكية. وقد يلجأ البعض إلى شراء سلع لا يحتاج إليها أو لم يعتاد استخدامها ليس إلا رغبة في محاكاة أصدقاء أو جيران ولو اضطر إلى إنفاق معظم دخله في سبيل ذلك. كما يلاحظ أحياناً أن محاولة أفراد المجتمع محاكاة مستويات المعيشة السائدة في الدول الغربية والمتقدمة تؤثر كثيراً على نمط استهلاكهم،

فتزيد من كمية السلع المطلوبة والتي لم يعتادوا شراءها من قبل. ويدخل ضمن هذا العامل كل ما من شأنه التأثير على ذوق المستهلك من دعاية وإعلان وغيرها.

ز. **النظرة إلى الادخار**: إن نظرة المجتمع للادخار ووعيهم لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الاستهلاك وبالتالي الادخار، وهذه النظرة تحكمها عوامل اجتماعية ونفسية وإقتصادية. فلو كان المجتمع ينظر إلى الادخار على أنه أمر مهم فإنه سوف يدخر أكثر ويستهلك أقل كما في معظم المجتمعات المتحضرة. أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون اهتماماً يذكر للادخار أو أنهم محبون للاستهلاك بطبعهم فإن هذا المجتمع يزيد فيه الاستهلاك وينخفض فيه الادخار.

ح. **العوامل الاجتماعية**: هناك عوامل اجتماعية كالعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر على حجم الاستهلاك. فبالنسبة للعمر، نجد أن الدخل الفردي ودخل الأسرة يأخذان في النمو منذ الشباب وحتى منتصف العمر، ثم يبدأن بالتناقص في سن الشيخوخة، وتأخذ نسبة الدخل المدخرة نفس النمط حيث يزيد الادخار في سن الشباب ويصل إلى قمته في منتصف العمر ثم تتناقص. وهذا يدل على أن الجزء الأكبر من الاستهلاك يكون في سن الشباب وسن الشيخوخة، والجزء الأقل منه يكون في منتصف العمر.

ط. **الأذواق**: تختلف أذواق الأفراد اختلافا متبايناً، فمن الناحية الاقتصادية هناك من يستهلك أكثر وهناك من يستهلك أقل. ويعزى ذلك إلى اختلاف الميول الادخارية والتي ترجع بدورها إلى اختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الاجتماعية وخلافه، هذا إضافة إلى التغيرات المستمرة والتي تحدث في نوعية السلع وجاذبيتها والتغيرات التي تطرأ على طرق الدعاية والإعلان وكلها أمور من شأنها تغيير أذواق المستهلكين من فترة لأخرى وعلى الرغم من إختلاف الميول والأذواق لدى المستهلكين فإنه من الأهمية أن نشتق دالة استهلاك كلية للاقتصاد تعتمد هذه الدالة على مجموعة محددة من ميول المستهلك. فإذا تغيرت الميول فجأة نحو الادخار فإن دالة الاستهلاك الكلي سوف تتغير، ولكن لا يعني ذلك أن ميول الأفراد الاقتصادية تتغير سريعاً بمرور الزمن حيث أن أنماط الاستهلاك تتميز غالبا بشيء من الاستقرار النسبي.

ي. **نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع**: تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الأكبر من دخلها، وادخارها غالباً ما يكون منخفض نسبياً بسبب انخفاض مستويات دخلها. أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك نسبة أقل من دخلها وادخار نسبة أكبر منه. فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء. ولذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة كلما زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار من الدخل والعكس بالعكس.

ك. **الضرائب**: تؤثر السياسة الضريبية للدولة على الاستهلاك ومن ثم على الادخار، حيث تعتبر الضرائب استخدام غير إنفاقي للدخل فيشار إليها بالادخار الحكومي (أو الادخار العام)، حيث أن زيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب.

4-3-2- دالة الاستهلاك (Consumption):

توضح دالة الإستهلاك العوامل المحددة لإجمالي الكميات التي يشتريها الأفراد من السلع الإستهلاكية خلال فترة زمنية معينة، وتعتبر دالة الإستهلاك أهم إضافات Keynesإلى أدوات التحليل الكلي. وقد قرر كينز أنه من الممكن إعتبار الإنفاق الإستهلاكي للأفراد دالة مستقرة في الدخل الكلي الحقيقي (المتاح) للمستهلكين. (حمدي أحمد العناني، 1995، صفحة :155.)

تعتبر النظرية التي جاء بها كينز (Keynes) بواسطة ما أسماه **بالقانون النفسي أو القانون السيكولوجي الأساسي** حول العلاقة بين مستوى الدخل ومستوى الإستهلاك من أهم عناصر النظرية الحديثة لتحديد الدخل. وتنص على "**أن الأفراد يميلون إلى زيادة إستهلاكهم كلما إزدادات دخولهم، ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الدخل**". أما الجزء المتبقي من الدخل فيتم إدخاره.

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الخطية التالية:

$$C = F(y) = a + bY_d$$

حيث أن: C = الإنفاق الأستهلاكي ؛ Y_d = الدخل المتاح للعائلات ؛

a = الاستهلاك المستقل عن الدخل "الإستهلاك المستقل" أي الإستهلاك عندما ينعدم الدخل Y_d=00؛

b = ميل دالة الاستهلاك "الميل الحدي للإستهلاك".

ويدعي كينز (Keynes) بأنه يمكن أن نثق في هذا القانون بشكل قبلي (a priori) نظرا لمعرفته بالطبيعة الإنسانية، وبعدي (a posteriori) نظرا للتعاليم التجريبية المتعدد، هكذا فإن كان "C" الإستهلاك الكلي و "Y" الدخل الكلي المتاح فإن (ΔC) و (ΔY) أي تغيريهما لهما نفس الإشارة، وتسمى هذه العلاقة بالميل الحدي للإستهلاك. (محمد الشريف إلمان، 2003، صفحة 106.)

4-3-3- الميل الحدي للإستهلاك (Marginal Propensity to Consume – MPC):

يطلق على (b) الميل الحدي للإستهلاك (MPC) وتعرف على أنها نسبة التغير في الإستهلاك مع تغير الدخل وهي تقيس الزيادة في الإستهلاك لكل وحدة نقدية (1دج) إضافية في الدخل.

تتراوح قيمة (b) بين الصفر والواحد الصحيح ($0 < b > 1$) وهي موجبة لأن العلاقة بين (C) و (Y) طردية كما جاء في نظرية كينز، وأقل من الواحد الصحيح لإفتراض كينز بأن الأفراد يدخرون جزءً من دخولهم.

يعبر بالميل الحدي للإستهلاك كما أوضحنا من قبل، التغير في الإستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بمقدار وحدة نقدية واحدة (1دج). ويمكن أن يعبر عنه بالمعادلة التالية: $MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$

4-3-4- الميل المتوسط للإستهلاك (Average Propensity to Consume – APC)

يقصد بالميل المتوسط للإستهلاك متوسط ما ينفق من الدخل للإستهلاك، حيث أن: $APC = \frac{C}{Y}$

ويكون الميل المتوسط للاستهلاك أقل من واحد كلما إزداد الدخل عن مستوى التعادل.

4-4- دالة الإدخار"S"

4-4-1- تعريف الإدخار: يعرف الإدخار بأنه الجزء المتبقي من الدخل بعد الإستهلاك أي المبالغ المالية التي يحتفظ بها الأفراد بدلا من إستهلاكها. وبالتالي الإدخار هو الجزء غير المستهلك من الدخل. (خالد واصف الوزاني و أحمد حسين الرفاعي، 2007، صفحة :73.)

4-4-2- دالة الإدخار: دالة الإدخار هي العلاقة أو الصيغة الرياضية بين حجم الإدخار والدخل المتاح (Michael Parkin ; Robine Bade & Benoit Carmichael, 2005, p. :195.)، وبما أن الادخار هو الفرق بين الدخل والاستهلاك وبما أن الاستهلاك يعتمد على الدخل، لذلك فإن الإدخار يعتمد على الدخل أيضاً. وتسمى هذه العلاقة بين الإدخار والدخل بدالة الادخار، كما في العلاقة التالية:

$Y=C+S$

$S=Y-C$...../$C=a+by$

$S=Y-(a+by)$

$S=-a+(1-b)y$

$S=-a+sy$ ...../ $s=1-b$

4-4-3- الميل الحدي للادخار: (Marginal Propensity to Save –MPS)

يرمز له بـ "s" وهو عبارة عن التغير في الإدخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار وحدة نقدية واحدة "دينار واحد"، ويحسب بالعلاقة التالية: $MPS = s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$

<u>قاعدة عامة</u>: مجموع الميل الحدي للإستهلاك والإدخار يساوي الواحد الصحيح (MPC+MPS=1)

4-4-4- الميل المتوسط للأدخار(Average Propensity to Save – APS)

يقيس نسبة ما يدخر من الدخل، حيث أن: $APS = \frac{S}{Y}$

<u>قاعدة عامة</u>:

1. الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض مع زيادة الدخل، بينما يزداد الميل المتوسط للإدخار مع زيادة الدخل.
2. مجموع الميل المتوسط للإستهلاك والإدخار يساوي الواحد الصحيح: $\frac{C}{Y}+\frac{S}{Y}=\frac{Y}{Y}=1$

<u>مثال عددي</u>: لتكن لدينا معلومات حول إقتصاد ما كما يلي:

$C=a+bY_d = a+0.7Y_d$ .....$(Y=Y_d)$

العمل المطلوب:

1. أحسب فرغات الجدول أدناه؟
2. مثل النتائج المتحصل عليها في رسم بياني؟

MPS " s"	MPC "b"	APS	APC	S	C	Y
					180	00
						100
						200
						300
						400
						500
						600
						700
						800
						900
						1000

الحل:

(1)- نلاحظ من الجدول أن مستوى الإستهلاك (C=180) وذلك عندما ينعدم الدخل =Y=00، وبالتالي هو الإستهلاك التلقائي أي a=180. وبالتالي دالة الإستهلاك هي من الشكل: C=180+0.7Yd.

(2)- من خلال دالة الإستهلاك يمكن إستنتاج دالة الإدخار وهي من الشكل: S=-180+0.3Yd.

(3)- نعوض بقيم الدخل Y في الدالتين نجد مستويات الإستهلاك والإدخار (العمود02+03).

(4)- العمود 04 يحسب بالعلاقة C/Y والعمود 05 بالعلاقة S/Y.

(5)- أما قيم العمود 06 فهو معطي في معادلة الإستهلاك b=0.7 والعمود 07 كذلك في دالة الإدخار s=0.3 وهما ثابتان لا يتغيران.

وبالتالي فقيم الجدول كما يلي:

MPS " s"	MPC "b"	APS	APC	S	C	Y
0,3	0,7	/	/	-180	180	00
0,3	0,7	-1.5	2.50	-150	250	100
0,3	0,7	-0.6	1.60	-120	320	200
0,3	0,7	-0.30	1.30	-90	390	300
0,3	0,7	-0,15	1,15	-60	460	400
0,3	0,7	-0,06	1,06	-30	530	500
0,3	0,7	0	1	0	600	600
0,3	0,7	0,04286	0,95714	30	670	700
0,3	0,7	0,075	0,925	60	740	800
0,3	0,7	0,1	0,9	90	810	900
0,3	0,7	0,12	0,88	120	880	1000

يتضح من الجدول أن زيادة الدخل تؤدي الى زيادة الاستهلاك وكذلك الادخار. ويلاحظ من العمود (03) أن الادخار كان سلباً بالنسبة للمستوى الأول حتى السادس للدخل، وذلك لزياد الإنفاق الاستهلاكي عن مستوى الدخل، ويمكن تفسير هذه الحالة التي يتجاوز فيها الإنفاق الاستهلاكي الدخل الحالي للأسر، بأن الأسر في هذه الحالة إما أن تعتمد في جزء من إنفاقها على المدخرات السابقة أو أن تلجأ إلى الإقتراض أو أن تعطى لها لتغطية ذلك الفارق صدقات أو زكوات في مجتمعات المسلمة مثلا.

الرسم البياني:

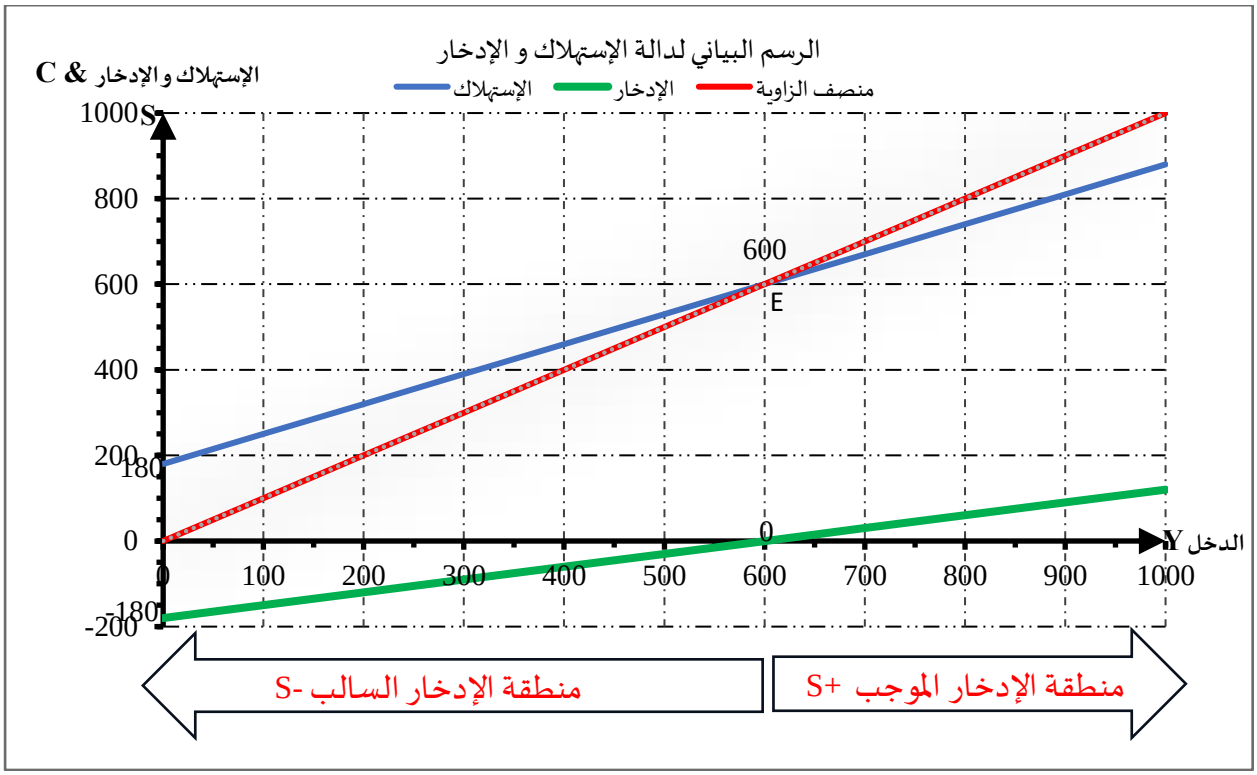

في الشكل أعلاه، يمثل إرتفاع خط منصف الزاوية 45^{o} المنطلق من نقطة الأصل مقدار الدخل، ويطلق عليه خط الدخل (C = Y). ويمثل منحنى الاستهلاك (C) الأرقام المدرجة في العمود رقم (01) من الجدول السابق. ويوضح تقاطع هذا المنحنى مع خط الدخل نقطة التوازن (التعادل)، التي يتساوى عندها الاستهلاك والدخل (C=Y) حيث لا يوجد عند هذا المستوى أي إدخار (S=0).

أما إلى اليمين من نقطة التعادل (E)، فيكون الإنفاق الاستهلاكي أقل من الدخل (C < Y)، وتمثل المسافة العمودية المحصورة بين منحنى الاستهلاك (C) وبين خط الدخل مقدار الادخار (S). أما إلى الشمال من نقطة التعادل، فيكون الإنفاق الاستهلاكي أكبر من الدخل المتاح (C > Y) ويمثل الفرق بينهما ما يسمى بالادخار السالب (Des – saving)، أي السحب من المدخرات السابقة أو الاقتراض.

4-5- النموذج الكينزي مع وجود قطاعين (العائلات "C" والإستثمار"I" / Y=C+I)

تمهيد:

قطاع الإستثمار Investment: يشكل الجزء الثاني الأكبر المكمل للطلب الكلي بعد الاستهلاك. حيث يحظى بأهمية بالغة لدى الإقتصاديين نظرا لعلاقته الوثيقة بنمو وتطور المجتمع ورفاهه (فهو بمثابة المحرك في الاقتصاد) كونه نابع من الإستراتيجية العامة لتطوير الإقتصاد، والذي يعبر عن طموحات أصحاب القرار طويلة الأجل، لهذا يعتبر ترشيد ومتابعة القرارات المتعلقة به محور أساس في العملية الإنتاجية بقصد إضافة طاقة جديدة أو الإحلال والاستبدال أو تحسين وتطوير أداء الخدمات.

4-5-1- مفهوم الإستثمار: يعرف الإستثمار على أنه " تعيين أو تخصيص "une affectation" لموارد مالية في مشروع معين على أمل إسترجاعها كعوائد أو الأرباح المستقبلية." (Claude Alazard & Sabine Separi, 1994, p. 457.)

إذن يقصد بالاستثمار الإنفاق الذي ينطوي على استحداث أو شراء أصول رأسمالية أو إنتاجية جديدة، سواء تم ذلك بالإنفاق مباشرة على اقتناء هذه الأصول أو بالإنفاق على شراء أصول مالية (أسهم وسندات) جديدة.

إن عملية تسيير الإستثمارات تقوم أساسا على الخطوات التالية: (Béatruce et francis grandguillot, 2009, p. :83.)

1. دراسة المردودية الإقتصادية للمشاريع الإستثمارية؛
2. قياس وتحديد المخاطر الناجمة عن الإستثمار؛
3. إختيار أحسن المشاريع التي لها أكبر مردودية وطريقة تمويلها المناسبة؛
4. إعداد التوقعات الخاصة بالمشاريع وترجمتها في شكل موازنات؛
5. متابعة تنفيذ الموازنة، وطرق تمويلها وكذا مردوديتها "تشغيلها".

4-5-2- تصنيفات الإستثمارات: يمكن التميز بين الإستثمارات حسب أكثر من معيار، لكن هنا نكتفي بذكر معياريين على سبيل المثال لا الحصر هما حسب طبيعتها او الهدف منها كما في الشكل التالي.

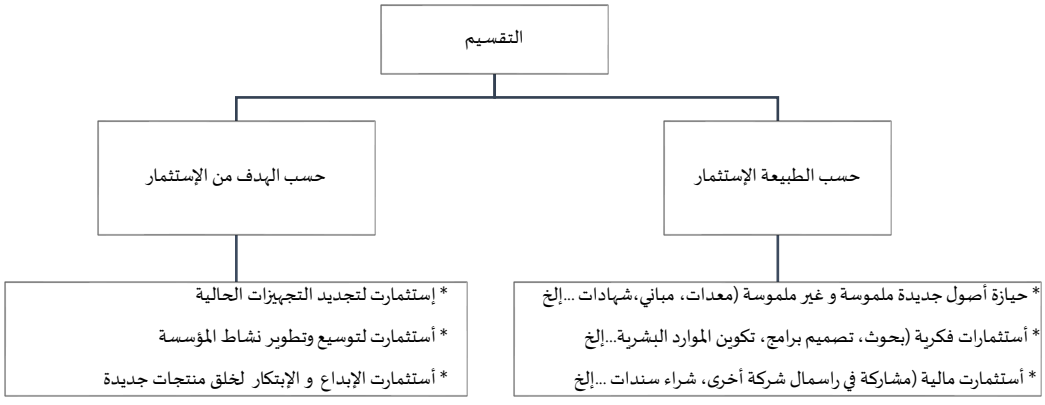

المصدر: (Béatruce et francis grandguillot, 2009, p. :84.)

4-5-3- معايير المفاضلة بين المشاريع الإستثمارية: حتى يكون المشروع مقبولا من الناحية الإقتصادية يجب أن تكون ايراداته أكبر من تكاليفه أي يسمح بتحقيق فوائض مالية، أي الإيرادات المستقبلية المتوقعة

أكبر من تكلفة المشروع C_I"؛ لإجراء هذه المفاضلة بين المشاريع الإقتصادية هناك مجموعة من الأدوات أو المعايير الرياضية يستعين بها المسير في إتخاذ قرارته الإستثمارية، والتي تقوم أساسا على إجراء مقارنة بين تدفقات النقدية للمشروع وتكلفته حيث تصنف هذه المعايير عادة كما يلي:

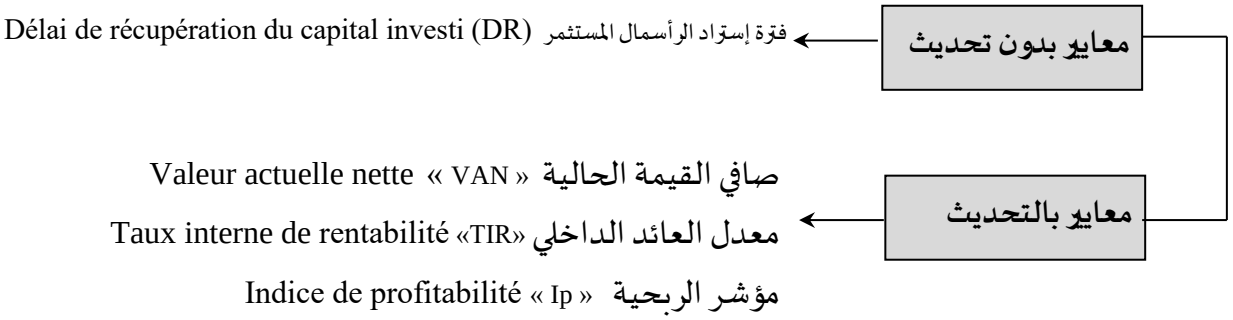

المصدر: (Béatruce et francis grandguillot, 2009, p. :87.)

وفيما يلي شرح لأهم الطرق والمعايير المستعملة للمفاضلة بين المشاريع:

4-5-3-أ- فترة الإسترداد DR[1]: وتعتبر من أبسط الأساليب المستخدمة في المفاضلة بين الإستثمارات وتبحث هذه الطريقة عن الفترة التي تستغرقها التدفقات الصافية للمشروع لتغطية أو إسترجاع المبلغ المستثمر (Michel Gervais, 1994, p. :P58.)، الإختيار يكون هنا لأقصر فترة ممكنة حتى يكون الإستثمار ذا مردودية وأقل خطراً، أي الزمن الذي تكون فيه الإيرادات المتراكمة للمشروع مساوية لتكلفة الإستثمار.

تحسب فترة الإستراداد بالعلاقة التالية: مجموع الإيرادات المتراكم = تكلفة المشروع

$$DR = \sum CF = C_I$$

ملاحظة: المفاضلة تكون لأقصر فترة.

4-5-3-ب- معدل المردودية المحاسبي "TRC"[2]: يطلق عليه في بعض المراجع معدل العائد المتوسط عبارة عن العلاقة بين الأرباح (الإيرادات) السنوية المتولدة من المشروع والتكلفة الأولية له، يحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية: (Claude Alazard & Sabine Separi, 1994, p. : 458.)

$$t = \frac{\text{متوسط الأرباح}}{\text{التكلفة الإستثمار}} = \frac{\text{الإيرادات السنوية / ن}}{\text{التكلفة الإستثمار}} = \frac{\text{Bénéfice moyen}}{C_I}$$

ملاحظة: المفاضلة تكون لأكبر معدل

4-5-3-ج- صافي القيمة الحاليةvan: عبارة عن الفرق بين التدفقات النقدية المستقبلية المستحدثة في الزمن 0 خلال مدة حياة المشروع مع التكلفة الأولية للمشروع. (Béatruce et francis grandguillot, 2009, p. :86.) هذه الطريقة تعتمد أساسا على تحديث التدفقات النقدية المستقبلية أي تراعي تأثير عنصر الزمن على النقود، تحسب صافي القيمة الحالية بالعلاقة التالية:[3]

[1] En anglais : payback period.
[2] Taux de rentabilité comptable
[3] CF = Cashs-flows nets=résultat net après impots + la dotation aux amortissemnets

$$\text{Van} = \sum_{i=0}^{n} \text{CF actualisés} - C_I$$

ملاحظة: المفاضلة هنا بين المشاريع تكون لأكبر صافي قيمة حالية.

4-5-3-د- معدل العائد الداخلي "TIR": عبارة عن معدل إستحداث الذي تكون عنده صافي القيمة الحالية مساوية للصفر. (Claude Alazard & Sabine Separi, 1994, p. :460.)

$$i\% \rightarrow \sum_{i=1}^{n} \text{CF actualisés} = C_I \quad \text{اي}$$

ملاحظة: الإختيار يكون لأكبر معدل، وبالتالي يكون المشروع ذا مردودية إذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من المعدل الأدنى (معدل الرفض) والذي يكون محدد من طرف المؤسسة. (Béatruce et francis grandguillot, 2009, p. 86.)

في بعض الأحيان يقارن معدل العائد الداخلي "TIR"مع معدل الإستحداث " Taux d'actualisation"

4-5-3-هـ- مؤشر الربحية "IP": يسمح لنا هذا المعيار بالمفاضلة أو الإختيار بين مشروعين بتكلفة ومدة زمنية مختلفتين. (J.F Soutenain, P.Farcet, 2007, p. :263.)

يقيس هذا المعيار الإيراد الناتج عن إستثمار كل وحدة نقدية، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$IP = 1 + \frac{\text{Van}}{C_I} = \frac{\sum_{i=1}^{n} \text{CF actualisés}}{C_I}$$

ملاحظة: الإختيار يكون لأكبر مؤشر.

مثال عددي: ليكن لدينا مشروع إستثماري بالخصائص التالية: (المبالغ بالآلاف)

1. تكلفة الإستثمار 1000دج يهتلك بطريقة خطية لمدة 5 سنوات.
2. قيمة المتبقية للمشروع بعد التشغيل (كخردة) 30دج.

توقعات تشغيل المشروع في الجدول التالي:

السنوات	1	2 à 5
مبيعات خارج الرسم HT	1 000	1 100
التكاليف المتغيرة	300	450
التكاليف الثابتة بدون الإهتلاك	310	340

المطلوب:

1- حساب التدفقات الصافية للمشروع (الضريبة 35%).

2- حساب صافي القيمة الحالية للمشروع Van (معدل الإستحداث 9%)، حساب معدل العائد الداخلي TIR، فترة الإسترداد DR، معدل العائد المتوسط TMR، مؤشر الربحية IP.

الحل:

1- حساب التدفقات النقدية الصافية للمشروع " Cash-flows ":

بيان	0	1	2	3	4	5
تكلفة الإستثمار	-1 000					
المبيعات		1 000	1 100	1 100	1 100	1 100
التكاليف المتغيرة (1)		300	450	450	450	450
التكاليف الثابتة(2)		310	340	340	340	340
الإهتلاكات(3)		200	200	200	200	200
النتيجة قبل ضريبة(4)		190	110	110	110	110
النتيجة الصافية(5)		123,5	71,5	71,5	71,5	71,5
القيمة المتبقية للمشرع(6)						30
التدفقات النقدية الصافية	- 1 000	323,5	271,5	271,5	271,5	301,5

2- حساب صافي القيمة الحالية t=%9

$Van = 323,5(1,09)^{-1} + 271,5(1,09)^{-2} + 271,5(1,09)^{-3} + 271,5(1,09)^{-4} + 301,5\ (1,09)^{-5} - 1000$

$Van = 1\ 124 - 1\ 000 = 124$

بما أن صافي القيمة الحالية للمشروع موجب وبالتالي نقبل المشروع

3- حساب معدل العائد الداخلي TRI:

$TIR(x) \Rightarrow C_l = CF(1+x)^{-n}$

$1\ 000 = 323,5(1+x)^{-1} + 271,5(1+x)^{-2} + 271,5(1+x)^{-3} + 271,5(1+x)^{-4} + 301,5\ (1+x)^{-5}$

ا	Cash-flow	معامل التحديث	12%	معامل التحديث	13%	معامل التحديث	14%
1	323,5	0,8928	289	0,8849	286	0,8771	284
2	271.5	0,7971	216	0,7831	213	0,7694	209
3	271,5	0,7117	193	0,6930	188	0,6749	183
4	271,5	0,6355	173	0,6133	167	0,5920	161
5	301,5	0,5674	171	0,5427	164	0,5193	157
المجموع			**1042**		**1018**		**994**

TRI = 13% + x%,

x = (1018 – 1000) / (1018 – 994)

TRI = 13,75%

4- **فترة الإسترداد** DR

السنوات	التدفقات الصافية	التدفقات المتراكمة
1	323.5	323.5
2	271.5	595
3	271.5	866.5
4	271.5	1138
5	301.5	1439.5

في نهاية السنة الثالثة التدفقات الصافية المتراكمة مساوية 866.5، وبالتالي يلزمنا (1000-866.5 = 133.5 دج) لإستراجاع مبلغ الإستثمار كاملاً، إن الفارق 133.5 دج يتحقق في فترة اقل من سنة، أي قبل نهاية السنة الرابعة لذا نقوم بحساب تاريخ تحقق هذا الفارق كالتالي:

$$\begin{cases} 1138 - 866.5 \rightarrow 12 \text{ mois} \\ 1000 - 866.5 \rightarrow \quad x \end{cases}$$

$$x = \frac{133.5 * 12}{1138 - 866.5} = 5.9 \cong 6 \text{ mois}$$

وبالتالي فترة إسترداد المشروع هي 3 سنوات و6 شهر

5- متوسط العائد

$$TMR = \frac{\frac{1439.5}{5}}{1000} = 0.2879 = \%28.79$$

6- مؤشر الربحية

$$Ip = 1 + \frac{van}{C_i} \text{ ou } \frac{\sum_{i=1}^{n} CF}{C_i}$$

$$Ip = 1 + \frac{124}{1000} \text{ ou } \frac{1124}{1000} = 1.124$$

معيار المفاضلة	القيمة المعيار	ملاحظة
Van	124	موجب وبالتالي نقبل المشروع
IP	1.124	كل وحدة نقدية مستثمرة تحقق ربح 0.124 نقبل المشروع
TIR	13.75%	أكبر من معدل الإستحداث وبالتالي نقبل المشروع لأنه مربح
DR	3.6 سنوات	
TMR	28.79%	

4-5-4- الكفاءة الحدية للإستثمار: تعتبر توقعات الأرباح أو معدل العائد المتوقع للاستثمار (Expected Rate of Return-r) المحدد الرئيس لقرارات الاستثمار، أو كما سماه كينز بالكفاءة الحدية لرأس المال، وهو معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للدخل المتولد من المشروع مساوية لمجمل كلفة المشروع، ومن ثم يقارن ذاك المعدل بالفائدة المصرفية الجارية، فإذا كان المعدل المذكور أعلى من نسبة الفائدة المصرفية السارية فإن المشروع يعدّ مربحاً.

4-5-4-أ- العلاقة بين معدل العائد المتوقع (i) وإجمالي الاستثمار (I): بالرغم من تنافس المجالات الاستثمارية على الموارد المحدودة، إلا أن بعضها يكون أكثر ربحية من غيرها لذلك، تقوم المؤسسات بترتيب المشروعات الاستثمارية حسب معدل العائد المتوقع، أي حسب مقدار الكفاءة الحدية للاستثمار، ومن الطبيعي أن تعطى الأولوية في الاستثمار للمشروعات التي تدر أعلى معدلات الربح، لكن بالإضافة إلى الكفاءة الحدية للاستثمار، تعتمد قرارات الاستثمار أيضاً على تكلفة رأس المال (معدل الفائدة)، والعلاقة عكسية بين

حجم الاستثمار ومعدل الفائدة والذي يمثل تكلفة التمويل، فيؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى إنخفاض حجم الاستثمار والعكس صحيح.

الشكل رقم 9: منحنى الطلب على الاستثمار أو منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال

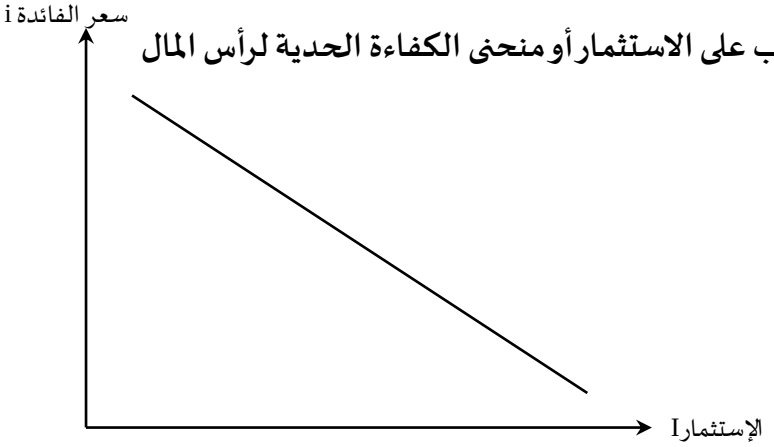

4-5-4-ب-العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار: تتأثر الكفاءة الحدية للاستثمار بعدة عوامل أهمها:

1- <u>الطلب المتوقع</u>: يعتمد العائد الصافي المتوقع بالنسبة لاستثمار معين إلى حد كبير على الطلب المتوقع على المنتجات النهائية لذلك الاستثمار، فكلما زاد الطلب على المنتجات وإرتفعت أسعارها وأنتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جهة اليمين وزاد معدل العائد المتوقع عند كل مستوى من الاستثمار.

2- <u>التقدم التقني</u>: يؤدي التقدم التقني إلى خفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة توقعات الأرباح والكفاءة الحدية للاستثمار.

3- <u>تكاليف الإنتاج</u>: تؤدي توقعات زيادة تكاليف الإنتاج إلى انخفاض الكفاءة الحدية للإستثمار، ومن العوامل التي تؤثر عادة على تكاليف الإنتاج هي: الأجور، وضريبة الأرباح، وأسعار المواد الأولية وأسعار الأصول الرأسمالية.

4- <u>رصيد رأس المال</u>: كلما إزداد رصيد الإقتصاد من السلع الرأسمالية إزدادت الطاقة الإنتاجية وانخفضت أسعار السلع المنتجة، وبالتالي إنخفضت الأرباح المتوقعة وتدنت الكفاءة الحدية للإستثمار.

4-5-5- تحديد التوازن الاقتصادي الكلي (الدخل الوطني) مع وجود قطاعين (Y=C+I)

في ظل النموذج الكينزي المبسط المكون من قطاعين، يوجد مصدران محتملان للطلب يمثلان معاً الطلب الكلي في المجتمع، الأول هو طلب العائلات لشراء مختلف السلع االإستهلاكية النهائية"C"، والثاني هو الطلب المشروعات لشراء السلع الإستثمارية "I".

أي أن الدخل الوطني يصبح ناتج أداء قطاعين هما: Y=AD=C+I يتحقق توازن الاقتصاد عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي على مستوى الاقتصاد **"AS=AD".**

يتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج بتحقق شرط التوازن:

$$AS=AD$$
$$Y = C + I_0$$

بإعادة ترتيب الحدود نجد أن:

$$Y - C = I_0$$
$$S = I_0$$

يقيس الطرف اليسار من لهذه المتساوية الادخار، أما الطرف الأيمن فيمثل الإستثمار. فتكون الصيغة الأخرى لشرط التوازن إذاً هي تعادل الادخار مع الإستثمار شرط التوازن (I=S):

<u>قاعدة عامة</u>: شرطي التوازن في ظل إقتصاد مغلق مكون من قطاعين هما:

1. تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي أي $Y^*=C^*+I^*$

$Y=AD$

2. تساوي المدخرات المجتمع مع حجم الإستثمار (الحقن=التسرب) $S^*=I^*$

في الاقتصاد المغلق تكون مدخرات بعض أفراد المجتمع عبارة عن فوائض مالية يقترضها أفراد آخرون تحتاجون الأموال فينفقونها على إستثماراتهم، أي أن الادخار يكون مساوياً للاستثمار كشرط للتوازن في الاقتصاد المغلق.

ومن المفترض في هذا النموذج أن الاستثمار مستقل عن الدخل (لا يتأثر بالدخل$I=I_0$)، أي متغير خارجي أما الاستهلاك فيفترض أنه يعتمد على الدخل وتمثله الدالة الخطية البسيطة C، بتعويض معادلة الاستهلاك في شرط التوازن الأول نحصل على الدخل القومي التوازين Y^*:

$$Y=AD$$
$$Y=C+I$$
$$Y=a+bY+I$$
$$Y-bY=a+I$$
$$Y(1-b)=a+I$$
$$Y^* = \frac{1}{1-b}(a+I)$$

<u>مثال عددي</u>: ليكن لدينا إقتصاد ما كالتالي:

$C=50+0.75yd \quad ; \quad I=20$

المطلوب:

1. أحسب الدخل التوازني بطرقتين؟
2. حدد القيم التوازنية؟
3. حدد معادلة وحجم الطلب الكلي AD؟
4. قدم رسم بياني لهذا الإقتصاد؟
5. إذا أصبح I=30 ما تأثير ذلك على القيم التوازنية؟

<u>حل التمرين:</u> حساب الدخل التوازني:

الطريقة الأولى:

$$Y = C + I \Rightarrow Y^* = \frac{1}{1-b}(a+I)$$

$$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{1-0.75}(50+20) = 280$$

الطريقة الثانية:

$$S = I \Rightarrow -50 + 0.25y = 20$$
$$Y^* = \frac{50+20}{0.25} = 280$$

حساب قيمة الإستهلاك C: $C = 50+0{,}75(280) = 260$

حساب قيمة الإدخار S: $S= -50 + 0{,}25(280) = 20$

حساب قيمة الطلب الكلي AD: $AD = C + I \Rightarrow D = 260 + 20 = 280$

التمثيل البياني:

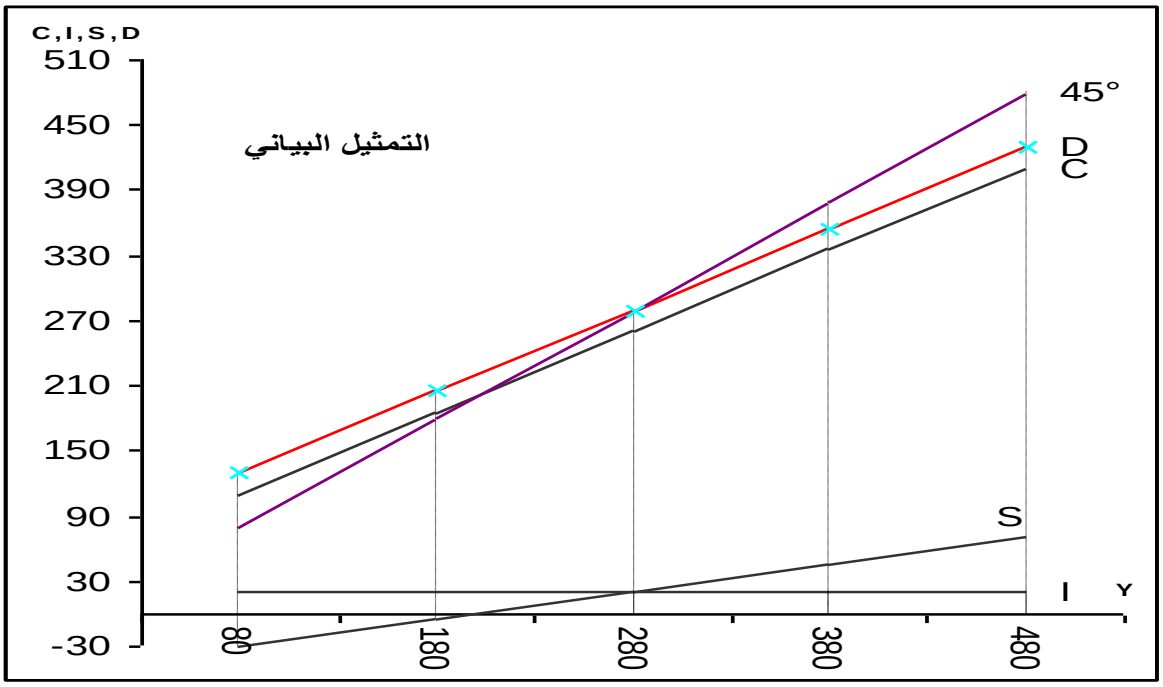

في حالة إذا أصبح I=30

$$Y_2^* = \frac{1}{1-b}(a+I) \Rightarrow Y_2^* = \frac{1}{1-0.75}(50+30) = 320$$
$$\Delta Y = Y_2^* - Y_1^* \Rightarrow \Delta Y = 320 - 280 = 40$$
$$C_2 = 50 + 0.75(320) = 290, \Rightarrow \Delta C = C_2 - C_1 = 290 - 260 = 30$$
$$S_2 = -50 + 0.25(320) = 30, \Rightarrow \Delta S = S_2 - S_1 = 30 - 20 = 10$$
$$D_2 = 290 + 30 = 320, \Rightarrow \Delta D = D_2 - D_1 = 320 - 280 = 40$$

نلاحظ أن: زيادة الإستثمار إلى 30 يؤدى إلى زيادة في الدخل بمقدار 40 والإستهلاك بمقدار 30 والإدخار بـ 10 والطلب الكلي عند التوازن زاد بـ 40.

6-4- المضاعف و أنواعه

تناولنا فيما سبق الكيفية التي يتحدد بها مستوى التوازن في الدخل الوطني، إلا أن هذا المستوى نادراً ما يستقر بل هناك عوامل تؤدي إلى تغييره وإحداث اختلالات تفاعلا مع التغيرات التي تحدث الاستهلاك أو الاستثمار، ولكننا نفترض هنا أن الاستهلاك أكثر ثباتاً واستقراراً من الاستثمار، ولذلك نركز على أثر تغير دالة الإنفاق الكلي نتيجة لتغير الإنفاق الاستثماري على مستوى التوازن.

لو فرضنا تغير أحد العوامل المؤثرة في الاستثمار، فمثلاً لو حدث تقدم تكنولوجي أو زاد عدد السكان أو سادت حالة من التفاؤل بين رجال الأعمال حول توقعات مبيعاتهم وأرباحهم، أو انخفض سعر الفائدة أو غير ذلك مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار، فإن الإنفاق الاستثماري سوف يزيد ولتكن الزيادة مقدارها و.ن فإن الاستثمار سيزيد وبالتالي تنتقل دالة الإنفاق بأكملها إلى أعلى معبرة عن زيادة الإنفاق الاستثماري لتقطع خط الدخل عند نقطة جديدة للتوازن ويتحدد مستوى توازني جديد للدخل والعكس كذلك.

أي أن تغير الاستثمار أو أي مكون من مكونات الإنفاق الكلي يحدث أثراً مضاعفاً في الدخل هذا الأثر يعرف بأثر "المضاعف".

6-4-أ- مفهوم المضاعفK: يعرف المضاعف "K" عموماُ على أنه المقياس لمدى تأثر الدخل الوطني"Y" نتيجة تغير أحد محددات الطلب الكلي "AD" بوحدة واحدة.

وعليه يقصد بمضاعف الإستثمار أنه إذا زاد الاستثمار بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الإجمالي والعكس صحيح، وليس بالضرورة أت تكون هذه الزيادة الضعف.

فزيادة الإنفاق الاستثماري تولد دخولاً لمنتجي السلع الاستثمارية والعاملين والموردين في هذا القطاع في أول المرحلة، ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في الدخول إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بما يتناسب مع حجم الميل الحدي للاستهلاك (b) وبذلك تتولد دخولاً جديدة، ينفق الجزء الأكبر منها عادة ويدخر المتبقي منها فيقترضه آخرون لينفقوه كذلك، وتستمر هذه الموجات المتلاحقة ليكون الأثر النهائي زيادة في الناتج والدخل أضعاف حجم الزيادة الأصلية في الاستثمار.

6-4-ب- قياس مضاعف الاستثمارKI: لتوضيح فكرة المضاعف سنفترض وجود إقتصاد بسيط من قطاعين، على أن نضيف باقي القطاعات بعد ترسيخ مبدأ المضاعف في ذهننا.

أولاً- المضاعف في حالة السكون" المضاعف الساكن":

أ- **<u>المضاعف البسيط</u>:** حتى نتمكن من قياس أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل، نشتق أولاً مضاعف الإنفاق الاستثماري في أبسط أشكاله (أي الإستثمار متغير خارجي والإستهلاك في دالة) ويتم ذلك من صياغة شرط التوازن السابق:

$$Y=C+I$$

$$Y^*=\frac{1}{1-b}(a+\ I_a)$$

إن أي زيادة في الدخل الوطنيΔY ستكون حتما زيادة ناتجة عن الإستثمارΔI أو الإستهلاكΔC أو الإثنين معاً نفترض هنا زيادة ناتجة من الإستثمار وبالتالي:

$Y^*= \frac{1}{1-b}(a + I_a)$ .....(1)

$\Delta Y+Y^* = \frac{1}{1-b}(a + I_a + \Delta I)$.....(2)

بطرح (2) من (1) نجد:

$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta I)$

$\Delta Y = K_I * \Delta I$

$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$

ومنه: وبما أن الميل الحدي للإستهلاك (b) أقل من الواحد الصحيح، فإن قسمة الواحد على الميل الحدي للاستهلاك تكون دائماً أكبر من الواحد الصحيح ولذلك يطلق على هذا الكسر إسم المضاعف، فالتغير في الدخل يكون في النهاية أضعاف مضاعفة للتغير في الاستثمار.

ملاحظات مهمة:

1) وعلى ذلك فالمضاعف هو مقلوب الميل الحدي للادخار، يرتبط بعلاقة عكسية مع هذا الأخير، بينما يرتبط بعلاقة طردية مع الميل الحدي للاستهلاك، هذا ولا يرتبط المضاعف بحجم الاستثمار فقط إنما بجميع مكونات الطلب الكلي.

2) وبنفس الطريقة يمكن إشتقاق باقي المضاعفات ($K_i = K_x = K_G = K_C$).

ب - **المضاعف المركب:** إفترضنا من قبل أن حجم الاستثمار مقدار ثابت "متغير خارجي"، ولكن في الواقع وكما ذكرنا مسبقا، فإن الاستثمار لا يتكون فقط من الجزء الثابت إنما هناك أيضا جزء متغير يتأثر بالدخل وهو الاستثمار التابع أو المستمال، وبافتراض أن الميل الحدي للاستثمار هو"i"فإن دالة الاستثمار تكون: $I = I_o + iY$

فلو زاد الدخل فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وعليه يكون المستوى التوازني للدخل في قطاعين استهلاكي واستثماري كالتالي:

$$Y^* = \frac{1}{1-b-i}\ (a + I_o)$$

وهذا المستوى التوازني للدخل في حالة وجود نوعين من الاستثمار: **مستقل** "I_0" **ومستمال** "iY"* ويكون المضاعف في هذه الحالة هو مقلوب الفرق بين الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستثمار. وعلى ذلك تزيد قيمة المضاعف عما كانت عليه في حالة وجود الاستثمار المستقل فقط.

وإذا كانت b هي الميل الحدي للاستهلاك، وi هي الميل الحدي للاستثمار، فإن $b + i$ تمثل الميل الحدي للانفاق. وعليه يكون المضاعف المركب هو مقلوب الواحد الصحيح مطروحاً منه الميل الحدي للإنفاق، أي: $K = \frac{1}{1-(b+i)}$

مثال عددي: أحسب أثر زيادة الاستثمار بمقدار 100 و ن، في اقتصاد ما عندما يكون:

1. الميل الحدي للاستهلاك هو MPC=0.8. فما أثر ذلك على الدخل توازني؟

* الإستثمار في الواقع في علاقة عكسية مع أسعار الفائدة السائدة في السوق i وليس مع الدخل الوطني Y، هنا فقط إستثناء للتوضيح فقط. سيتم التطرق لذلك في نموذج IS/LM.

2. عندما يكون b=0.8 و i=0.1. فما أثر ذلك على الدخل التوازني؟

الحل:

1- $\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta I) = \frac{1}{1-0.8}(100) = 500$

ملاحظة: الدخل الوطني Y إرتفع خمس مرات عن الزيادة المتولدة في الإستثمارI.

2-$\Delta Y = \frac{1}{1-b-i}(\Delta I) = \frac{1}{1-0.8-0.1}(100) = 1000$

ملاحظة: الدخل الوطني Y إرتفع عشر مرات عن الزيادة المتولدة في الإستثمارI.

وبالتالي أثر المضاعف في الحالة الثانية كان أقوى من الحالة الأولى.

ثانياً- المضاعف الديناميكي "الحركي": في المضاعف الساكن تجاهلنا عنصراً مهماً جداً وهو الزمن، حيث أنه في الواقع عند حدوث زيادة في الاستثمار، فإن هذه الزيادة تأخذ فترة من الزمن حتى تحقق الزيادة المضاعفة في الدخل القومي، فعندما يزيد الاستثمار تزيد دخول الأفراد، فيزيد الاستهلاك، وتتولد عن ذلك زيادة في الإنتاج، وكل ذلك يأخذ فترة زمنية تعرف بـ "فترة الإبطاء" بين الاستهلاك والإنتاج، حيث لا تتم العمليات الاقتصادية بالصورة التي نتصورها، بل تأخذ المتغيرات فترة زمنية حتى تتمكن من التكيف مع بعضها البعض.

وبإعتبار المضاعف السكوني الذي درسناه سابقا لا يأخذ في الحسبان الإستمرارية في الإستثمار ويعتبره يزيد لمرة واحدة تستقر عند الفترة "t_1"، ومن البديهي أنه إذا حدثت زيادة مستمرة في الإستثمار فإننا سنكون أمام حالة المضاعف الديناميكي، حيث نلاحظ أن الوحدات الإقتصادية في الإقتصاد الكلي لا تظل ساكنة بل توجد فواصل زمنية بين لحظة حصولها على دخولها ولحظة إنفاقها لها أي وجود فترة إبطاء. (بريبش السعيد، 2007، صفحة :159.)

وقد عمد الاقتصاديون وخاصة "ألفين هانسن" و"فريتز ماخلوب" إلى مراعاة المدة التي يجب أن تمر بين الإنفاق الاستثماري الإضافي والزيادة التي يحدثها في الدخل القومي، والتي يتم فيها إعادة المنتجات الاستهلاكية لعدة مرات، ويطلق على هذا المضاعف "المضاعف الحركي أو الديناميكي". هذا وتتوقف المدة التي يحدث فيها المضاعف أثره كاملاً على عاملين هما:

أ- **طول فترة إعادة الإنفاق:** وهي الفترة التي تتم بين حصول الأفراد على الزيادة في دخولهم وإعادة إنفاقهم لجزء من هذه الزيادة على المنتجات الاستهلاكية، وكلما طالت هذه المدة طالت فترة المضاعف.

ب- **مقدار معامل المضاعف:** والتي كلما كبرت زادت مدة أو فترة المضاعف.

لو فرض الآن أن الاستثمار قد تغير بمقدار 100، وكان الميل الحدي للاستهلاك =0.6، وأردنا معرفة مقدار التغير في الدخل مع أخذ عنصر الزمن في الحسبان:

وتكون محصلة التغيرات التي حدثت في الدخل هي:

أ. **قانون المضاعف في حالة الزيادة المستدامة:**

$$\underbrace{\Delta Y_n}_{\text{ز.م}} = \Delta I(1 + b + b^2 + b^3 + \cdots \ldots + b^{n-1})$$

ب. قانون المضاعف في حالة الزيادة غير المستدامة:

$$\Delta Y_{n} = \Delta I(b^{n-1})$$
زغم

وهكذا نكون قد حصلنا على قيمة المضاعف نفسها، والغرض من كل هذه المحاولات هو توضيح أثر عنصر الزمن والذي يؤديه في زيادة الدخل.

هذا ويوضح الرسم أدناه أثر الزيادة في الاستثمار، والتي أدت إلى انتقال منحنى الطلب من AD وإلى AD_1، ولكن هذا الانتقال لم يحدث فجأة بل بعد سلسلة متتالية من الزيادات في الطلب، وسلسلة من الزيادات في الدخل، حتى نحصل على التغير الكلي.

الشكل رقم 10: أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل الوطني في حالة المضاعف الديناميكي

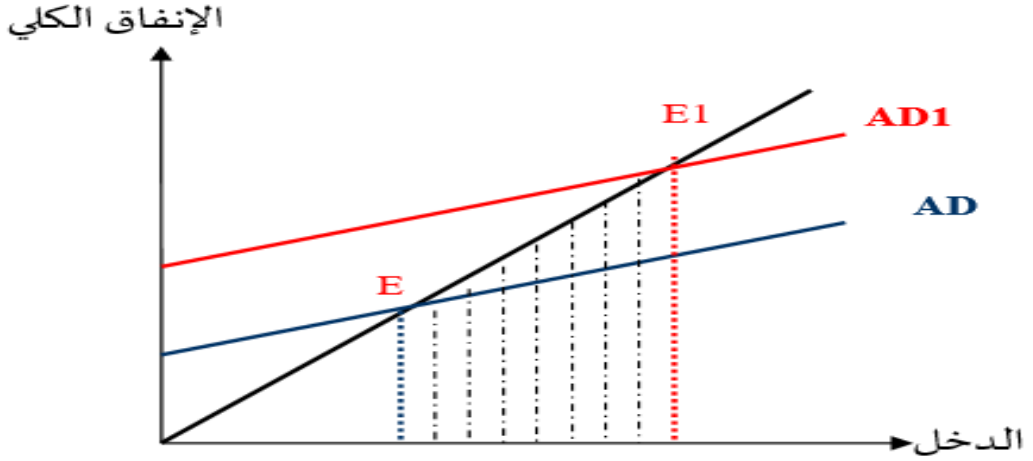

<u>مثال عددي</u>: إذا إفترضنا أن الدخل الحالي هو 500 والميل الحدي للإستهلاك هو 0.8 وأن الإستهلاك دالة تابعة للدخل المتاح مع وجود فترة زمنية واحدة (تؤخذ الفترة الزمنية الواحدة بثلاثة أشهر)

<u>المطلوب</u>:

1. ما هي الزيادة المستديمة في الإستثمار حتى يصل الدخل 559 خلال سنة واحدة؟
2. أحسب أثر المضاعف الديناميكي في منتصف السنة الثانية في حالة الزيادة المستديمة وغير المستديمة في الإستثمار؟

الحل: لدينا $Y = 500, \dots . b = 0.8$

$$\Delta Y = Y_1 - Y = 559 - 500 = 59$$
$$\begin{cases} 1\text{فترة} \rightarrow 3\text{شهر} \\ n\text{فترة} \rightarrow 12\text{شهر} \end{cases} \Rightarrow n = \frac{12}{3} = 4$$

1. في حالة زيادة مستديمة في الإستثمارI:

$$\Delta Y_4 = \Delta I(1 + b + b^2 + b^3)$$
$$\Rightarrow 59 = \Delta I(1 + 0.8 + 0.8^2 + 0.8^3)$$
$$\Rightarrow 59 = \Delta I(2.952) \Rightarrow \Delta I = 19.98 \cong 20$$

2. منتصف السنة الثانية أي سنة ونصف"18 شهر ":

$$\begin{cases} 1\text{فترة} \rightarrow 3\text{شهر} \\ n\text{فترة} \rightarrow 18\text{شهر} \end{cases} \Rightarrow n = \frac{18}{3} = 6$$

أ- في حالة زيادة مستديمة:

$$\Delta Y_6 = \Delta I(1 + b + b^2 + b^3 + b^4 + b^5)$$
$$\Delta Y_6 = 20(1 + 0.8 + 0.8^2 + 0.8^3 + 0.8^4 + 0.8^5) = 73.78$$

ب- في حالة زيادة غير مستديمة:

$$\Delta Y_6 = \Delta I(b^5) = 20(0.8^5) = 6.5536$$

4-7- النموذج الكينزي مع وجود القطاع الحكومي"G" (Y=C+I+G)

تمهيد:

يعتبر دورالقطاع الحكومي (Government Sector) على جانب كبير من الأهمية في التأثير في مستوى الفعاليات الاقتصادية. ويسري تأثير القطاع الحكومي في الاقتصاد حسب النموذج الكينزي من خلال المتغيرات التالية: (بريبش السعيد، 2007، صفحة :161.)

المتغير الأول: الإنفاق الحكومي G: أي ما تقوم الحكومة بإنفاقه من أجل الحصول على السلع والخدمات. يقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين:

أ- **الإنفاق الجاري** (Current Expenditure) ، ويشمل الإنفاق الجاري الرواتب والأجور التي تدفعها الحكومة المركزية والإدارات المحلية إلى العاملين في الأجهزة الحكومية من موظفين وعمال ومدرسين وأطباء وأفراد في كل من الجيش والشرطة وغيرهم، مقابل ما ينتجونه من خدمات عامة نهائية.

ب- **الإنفاق الاستثماري** (Investment Expenditure): وهوالإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية (Infrastructure) كالمباني والطرق والسدود والخزانات والآليات والمصانع التي تملكها الدولة وكافة المشروعات الإنمائية.

المتغير الثاني: الضرائب والرسوماتT وتتمثل في الإقتطاعات التي تفرضها الدولة على دخول الأفراد والوحدات الإقتصادية، والتي تعتبر كإيرادات للدولة من أجل تمويل نفقاتها.

المتغير الثالث: التحويلات الحكومية R وتتمثل في المساعدات التي تقدمها الحكومة للأفراد والمؤسسات وتمثل الطرف المعاكس للضرائب.

4-7-1- تحديد الدخل التوازني في إقتصاد من ثلاث قطاعات في حالة الضريبة متغير خارجي $T=T_0$

نفترض في هذه الحالة دائماً أن الاقتصاد مغلق لكن يتكون من ثلاث قطاعات هي Y=C+I+G حيث أن:

- القطاع العائلي (C)
- قطاع الأعمال (I)
- القطاع الحكومي (G) كما يمكن للدولة أن تتدخل في الحياة الإقتصادية عن طريق التحويلات يرمزلها بـ R و/أو الضرائب T.

يمكن في هذه الحالة صياغة شروط توازن الاقتصاد كما يلي: $Y = C + I_0 + G_0$

ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية:

دالة الإستهلاك من الدخل المتاح: $C = a + bY_d$

الدخل المتاح "التصرفي" $Y_d=Y-T+R$

الضريبة دالة في الدخل: $T =T_0$

التحويلات متغير خارجي $R=R_0$

باستخدام شرط التوازن: العرض = الطلب $AS=AD$

$Y=C+ I_0 + G_0$

$Y = a + b (Y-T+R) + I_0 + G_0$

$Y = a + b (Y-T_0+ R_0) + I_0 + G_0$

$Y = a + bY-bT_0 +bR_0 + I_0 + G_0$

$y-by = a + I_0 + G_0-bT_0+bR_0$

$Y(1-b) = a + I_0 + G_0-bT_0+bR_0$

$$Y^* = \frac{1}{1-b}(a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0)$$

وهي العلاقة التي نحسب بها الدخل التوازني *Y عندما تكون الضريبة مستقلة عن Y.

4-7-2- المضاعف في حالة الضريبة متغير خارجي: بالنسبة لمضاعف الإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي لهم نفس القيمة حسب العلاقة التالية على التوالي:

$$\Delta y = \frac{1}{1-b}\Delta a \qquad \Delta y = \frac{1}{1-b}\Delta I \qquad \Delta y = \frac{1}{1-b}\Delta G$$

مضاعف الضرائب Kt:

$$\Delta y = \frac{-b}{1-b}\Delta T$$

مضاعف التحويلات Kr:

$$\Delta y = \frac{b}{1-b}\Delta R$$

وهي العلاقة التي توضح الأثر الذي سيحدث للدخل الوطني في التوازن عندما يتغير أي واحد منهم (الضرائب أو التحويلات) بوحدة واحدة.

4-7-3- مضاعف الميزانية المتعادلة أو المتوازنة: لو إفترضنا زيادة الإنفاق الحكومي G والضرائب T بنفس القيمة ($\Delta T=\Delta G$) أي أن الميزانية العامة متوازنة لكن ما تأثير ذلك على الدخل الوطني ؟ $=\Delta Y$

يمكن أن نوضح ذلك الأثر رياضيا بالبرهان التالي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}\Delta G + \frac{-b}{1-b}\Delta T \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \Delta G = \Delta T$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}\Delta G + \frac{-b}{1-b}\Delta G$$
$$\Delta Y = \frac{1-b}{1-b}\Delta G$$
$$\Delta Y = \Delta G$$

أي أن الزيادة المتساوية في الإنفاق الحكومي والضرائب ستؤدي إلى زيادة مستوى الدخل بمقدار تلك **الزيادة فقط**. (عمر صخري، 2005، صفحة :112.)

أما بالنسبة للتحويلات والضرائب عندما تتغيران بنفس القيمة لا يؤثران على الدخل، ويمكن البرهنة على ذلك بنفس الطريقة كالتالي:

$$\Delta Y = \frac{b}{1-b}\Delta R + \frac{-b}{1-b}\Delta T \dots\dots\dots\dots\dots\dots \Delta R = \Delta T$$
$$\Delta Y = \frac{b}{1-b}\Delta R + \frac{-b}{1-b}\Delta G$$
$$\Delta Y = \frac{b-b}{1-b}\Delta G$$
$$\Delta Y = 00$$

أي أن زيادة في التحويلات والضرائب في أن واحد وبنفس المقدار تترك الدخل الوطني دون **تغيير**. (عمر صخري، 2005، صفحة :112.)

4-7-4- الضريبة المرتبطة بالدخل ودراسة المضاعفات السابقة (الضريبة متغير داخلي $T=T_0+tY$)

لقد تحصلنا على النتائج السابقة في إطار فرضية إستقلالية مبلغ الضرائب T عن حجم الدخل Y في الحقيقة أن ذلك مجرد إفتراض لأنه في الواقع العملي نجد أن مبلغ أو نسبة الضريبة ترتفع أو تنخفض بحسب **حجم Y**. (بريبش السعيد، 2007، صفحة :169.)

بإفترض أن الحكومة قد فرضت مستقلة "جزافية" T_0 و ضريبة نسبية بمعدل (t) على الدخل الشخصي أي: $T=T_0+tY$. يمكن في هذه الحالة صياغة شروط توازن الاقتصاد كما يلي:

$Y = C + I_0 + G_0$

ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية:

دالة الأستهلاك من الدخل المتاح: $C = a + bY_d$

الدخل المتاح "التصرفي" $Y_d=Y-T+R$

الضريبة دالة في الدخل: $T = T_0 + tY$

التحويلات متغير خارجي $R=R_0$

<u>باستخدام شرط التوازن</u>: العرض = الطلب $AS=AD$

$Y=C+ I_0 + G_0$

$Y = a + b\,(Y-T+R) + I_0 + G_0$

$Y = a + b\,(Y-T_0 - tY+bR_0) + I_0 + G_0$

$Y = a + bY-bT_0-bty+bR_0 + I_0 + G_0$

$y-by+bty = a + I_0 + G_0-bT_0+bR_0$

$Y(1-b+bt) = a + I_0 + G_0-bT_0+bR_0$

$$\boxed{Y^* = \frac{1}{1-b+bt}(a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0)}$$

وهي العلاقة التي نحسب بها الدخل التوازني *Y عندما تكون الضريبة معادلة في الدخل Y (متغير داخلي). وعليه تكون علاقة المضاعفات السابقة في حالة كون الضريبة دالة في الدخل الوطني على النحو التالي: مضاعف الإستهلاك Kc ، مضاعف الإنفاق الحكومي KG ، مضاعف الإستثمار KI :

$$\Delta y = \frac{1}{1-b+bt}\Delta a \qquad \Delta y = \frac{1}{1-b+bt}\Delta I \qquad \Delta y = \frac{1}{1-b+bt}\Delta G$$

مضاعف الضرائب Kt:

$$\Delta y = \frac{-b}{1-b+bt}\Delta T$$

مضاعف التحويلات Kr:

$$\Delta y = \frac{b}{1-b+bt}\Delta R$$

4-7-5- التباطؤ والمضاعف Lag and Maltiplier: إن أهم الأسباب التي تجعل عمليات المضاعف متباطئة (متأخرة) هي: (عمر صخري، 2005، صفحة :94.)

4-7-5-أ- التباطؤ في الانفاق Expenditure Lag : من المعروف أن المستهلك يقبض عادة أجره في نهاية كل شهر لينفقه تدريجيا خلال الشهر التالي، وبالتالي هناك تباطؤ أو هناك فترة زمنية فاصلة Lag بين مقبوضاته، أي دخله، ومدفوعاته، أي اتفاقه. ومن هنا ينشأ ما يسمى بالتباطؤ في الاتفاق الذي يجعل من أثر المضاعف غير مباشر.

4-7-5-ب- التباطؤ في الانتاج Production Lag : من الملاحظ أنه كلما زاد المستهلكون أو المنتجون من إنفاقهم فان الأثر الأول لهذه الزيادة سوف يتمثل في إنخفاض المخزون Inventory الموجود لدى تجار الجملة أو المفرق أو حتى لدى المنتجين أنفسهم. وإذا حدث هذا، فان المنتجين سيجدون أنفسهم مضطرين إلى زيادة الانتاج - إما بسبب إنخفاض المخزون أو بسبب زيادة تجار الجملة والمفرق - غير أن زيادة الانتاج ربما تتطلب توظيف عمال جدد إستخدام كميات أكبر من المواد الأولية وربما تتطلب أيضا إستخدام رأس مال أكثر وكما هو معروف، فان إجراءات الانتاج تتطلب فترة زمنية طويلة لأن إستخدام عوامل إضافية لا يتم بشكل مباشر وإنما بشكل متباطئ لهذه الأسباب ولأسباب أخرى أيضا تظهر فترة زمنية فاصلة بين زيادة الاستهلاك والاستثمار والتي من شأنها أن تؤخر عمليات المضاعف ويسمى هذا التباطؤ أو التأخر بالتباطؤ في الانتاج .

4-7-6- الفجوة الإنكماشية والتضخمية: لقد إختلف كينز مع الكلاسيك في مسألة التوزان كما أشرنا له سابقا، ففي حين يري الكلاسيك أن الوضع التوازني هو نفسه وضع التشغيل الكامل($Y^*=\overline{Y}$) ويحدث ذلك بطريقة ألية (اليد الخفية وقانون ساي)، إلا أن كينز خالفهم تماما في هذه النقطة حيث يرى أن

الإقتصاد قد يكون عند مستويات أقل أو أكبر من مستوى الإنتاج الكامل أو الكامن، وهذا ما يولد إختلال في الناتج الاقتصادي سالب أو موجب يعبره عنه بمفهوم الفجوات.

4-7-6-أ- الفجوة الإنكماشية: وتحدث عندما يكون الناتج أو الدخل التوازني (Y^*) أقل من الإمكانات الفعلية للإقتصاد أو ما يسمى الناتج الكامل أوالكامن Potential GDP". إذن فالإقتصاد يعمل بأقل من طاقته، وبالتالي فالوضع هنا وجود بطالة من نوع ما في الإقتصاد، مما يعني وجود ركود لدى بعض الوحدات الإقتصادية؛ وهذه الحالة تشير إلى ما يسمى بالفجوة الركودية Recessionary Gap . (خالد واصف الوزاني و أحمد حسين الرفاعي، 2007، صفحة :134.)

4-7-6-ب- الفجوة التضخمية: وهي عكس الأولى تماما، أي يكون الدخل التوازني عند وضع يفوق مستوى الناتج الكامن أو بمعنى آخر أن يكون مستوى الإنفاق في الإقتصاد أعلى من قيمة الناتج الكامن له، أي أن الطلب الفعال أكبر من قيمة مستوى الناتج الذي تحدده إمكانات الإقتصاد. إذن فالقيمة النقدية في أيدي القطاعات الإقتصادية تفوق القيمة الحقيقية للإنتاج الكامن. وهذا بدوره يخلق ما يسمى بالفجوة التضخمية Inflationary Gap". (خالد واصف الوزاني و أحمد حسين الرفاعي، 2007، الصفحات :134-135.)

الملاحظ أن في كلتا الحالتين أن الاقتصاد يعاني من إختلال يجب التخلص منه إما برفع مستوى الناتج في حالة الفجوة الإنكماشية (سياسة توسيعية) أو بضبطه في الفجوة التضخمية (سياسة إنكماشية).

4-7-6-ج- حساب حجم الفجوة: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{ح .ف} = \text{حجم الفجوة} = \frac{\left|\text{فجوة الإنتاج}\right|}{\text{المضاعف}} = \frac{|Y^* - \bar{Y}|}{K}$$

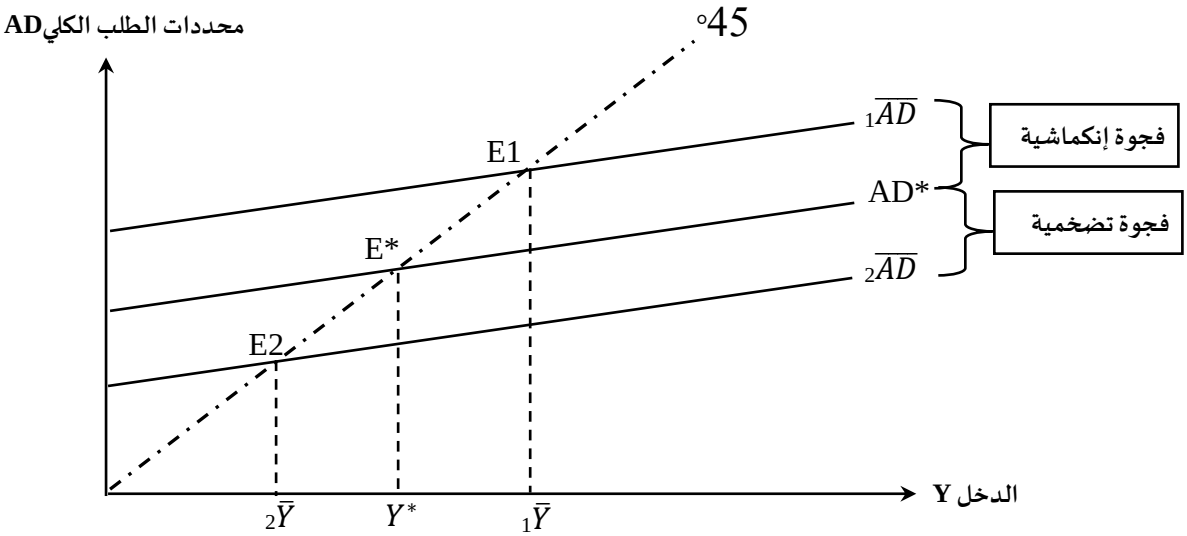

مثال عددي: إذا كان إقتصاد ما كالتالي:

$$I = 60 \; ; \; G = 33 \; ; C = 0.9 \; (Y - T) \; ; \; T = 10 + 0.2Y$$

المطلوب:

1. أحسب القيم التوازنية؟

2. ما هي قيمة المضاعف في هذه الحالة؟

3. حدد وضعية ميزانية الحكومة؟

4. لنفترض إن **t** ارتفعت إلى 0.25 , ما هو مستوى الدخل التوازني في هذه الحالة , وما هي قيمة المضاعف الجديد؟

5. احسب التغير الحاصل في ميزانية الحكومة، وهل تتوقع أن يكون التغير في ميزانية الحكومة أكبر أو اقل منه في حالة ارتفاع **b** إلى 0.95 .

6. بالرجوع للحالة الأصل، إذا كان مستوى التشغيل الكامل **350=** $\overline{\boldsymbol{Y}}$،

6-أ- ماهي طبيعة الفجوة؟

6-ب- وحجم الفجوة؟

6-ج- وكيف يمكن التخلص منها عن طريق الإنفاق الحكومي؟

الحل: لدينا C=0,9(Y-T), T=10+0,2Y, I=60, G=33

1. حساب القيم التوازنية:

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt}\left(a + I + G - T_0(b)\right)$$
$$Y^* = \frac{1}{1-0{,}9+0{,}9(0{,}2)}\left(60 + 33 - 10(09)\right) = 300$$
$$T^* = 10 + 0{,}2(300) = 70$$
$$Yd = Y^* - T^* == 300 - 70 = 230$$
$$C^* = 0{,}9(230) = 207$$
$$S^* = 0{,}1(230) = 23$$

2. حساب قيمة المضاعف:

$$K_E = \frac{1}{1-b+bt} = \frac{1}{1-0{,}9+0{,}9(0{,}2)} = \frac{1}{0{,}28} = 3{,}57$$

3. تحديد وضعية الميزانية:

$$B_G = T - (G + R) = 70 - 33 = 37$$

الميزانية في حالة فائض يقدر بـ 37.

4. في حالة t=0,25، T=10+0,25Y

$$Y^* = \frac{1}{(1-b+bt)}\left((I + G + T_0 b)\right)$$
$$Y^* = \frac{1}{\left(1-0{,}9+0{,}9(0{,}25)\right)}\left(60 + 33 - 10(0{,}9)\right) = 258{,}46$$
$$K_E = \frac{1}{1-b+bt_2} = \frac{1}{1-0{,}9+0{,}9(0{,}25)} \cong 3{,}077$$

5. **أ- حساب التغير الحاصل في الميزانية:**

$$T = 10 + 0{,}25(258{,}46) = 74{,}615$$
$$B_G = 74{,}615 - 33 = 41{,}615$$

زاد الفائض بمقدار:**4,615**

5. **ب-حساب التغير الحاصل في الميزانية في حالة b=0,95:**

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt}(I + G + T_0 t)$$
$$Y^* = \frac{1}{1-0{,}95+0{,}95(0{,}2)}\big(60 + 33 - 10(0{,}95)\big) = \frac{1}{0{,}24}(80{,}5) \cong 348$$
$$T_2 = 10 + 0{,}2(348) = 79{,}6$$
$$B_G = T - G = 79{,}6 - 33 = 46{,}6$$

☜ **إستنتاج:** نلاحظ أن زيادة الميل الحدي للإستهلاك"b" أدى إلى زيادة الفائض في الميزانية ومنه تأثيرMPC يكون أكبر على الميزانية من تأثيرt.

6. **إذا كان مستوى التشغيل الكامل 350= $\overline{Y}$،**

6-أ- ماهي طبيعة؟ بما أن دخل مستوى تشغيل التام أكبر من المستوى التوازني فهي فجوة إنكماشية

6-ب- حجم الفجوة؟ تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{ح .ف} = \text{حجم الفجوة} = \frac{\left|\text{فجوة الإنتاج}\right|}{\text{المضاعف}} = \frac{|Y^* - \bar{Y}|}{K} = \frac{|300 - 350|}{3.57} = \frac{50}{3.57} = 14$$

6-ج-كيف يمكن التخلص منها عن طريق الإنفاق الحكومي؟ نطبق قانون المضاعف الحكوميKG

$$\Delta y = \frac{1}{1-b+bt}\Delta G \Rightarrow 50 = \frac{1}{1-0.9+(0.9*0.2)}\Delta G \Rightarrow \Delta G = \frac{50}{3.57} = 14$$

أي للقضاء على الفجوة يجب رفع الإنفاق الحكومي بـ14 و.ن أي يصبح 14+33=47

4-8- النموذج الكينزي بوجود القطاع الخارجي (الصادرات x والواردات M) "النموذج المفتوح"

لقد أقتصر تحليلنا السابق على النموذج البسيط المغلق أما في هذا النموذج نضيف القطاع الخارجي (الصادرات والواردات) ليصبح مفتوح على العالم الخارجي وأقرب ما يكون إلى الواقع.

4-8-1- المعاملات الإقتصادية الدولية وتحديد معادلات الدخل الوطني: يأخذ التعامل مع العالم الخارجي شكل الواردات M والصادرات X السلعية والمشتريات والمبيعات من الخدمات والتحويلات وإقراض وإقتراض من العالم الخارجي، والإستثمار المباشر في /أو من العالم الخارجي وهذه التعاملات المختلفة يتم تسجيلها عادة في الحسابات الخاصة بالميزان المدفوعات الذي يسجل فيه ملخصا لكافة المعاملات الجارية والرأسمالية بين المقيمين المحليين والعالم الخارجي خلال فترة معينة من الزمن عادة السنة. (بريبش السعيد، 2007، صفحة :172.)

ويؤدي إدخال العلاقات التجارية الدولية في التحليل إلى تأثر كل من الإقتصاد الوطني وميزان المدفوعات بالتطورات المرتبطة بالتجارة الدولية وبالظروف الإقتصادية في العالم الخارجي. وبالتالي التأثير على مستوى الدخل الوطني في التوازن Y^*. (بريبش السعيد، 2007، صفحة :173.)

4-8-2- دالة الصادرات والواردات: يفترض هنا أن الصادرات مستقلة عن الدخل المحلي، فطلب العالم الخارجي يعتمد على دخول الدول الأخرى، لا على الدخل المحلي أي $X=X_0$. كما يفترض أن الواردات تعتمد على الدخل المحلي والعلاقة بينهما موجبة، وبالتالي فالإضافة الجديدة تتلخص في دالتي الصادرات والواردات التاليتين:

الصادرات المستقلة $X = X_0$

دالة الواردات $M = M_0 + mY$

4-8-3- حساب قيمة الدخل التوازني في النموذج المفتوح

أ- شروط توازن الاقتصاد: هنا شرطان هما على النحو التالي:

الشرط الأول، كما هو الحال في النماذج السابقة هو تعادل الدخل المحلي الإجمالي (العرض الكلي) مع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (الطلب الكلي) ويمكن صياغته على النحو التالي:

الميزان التجاري $X_m=X-M$ ..... $Y = C + I + G + X_m$

يضم الطرف الأيمن من المتساوية بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي ويطلق على المقدار (X - M) صافي الصادرات أو الميزان التجاري. والطرف الشمالي من المتساوية هو الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي.

أما **الشرط الثاني للتوازن**، فهو عبارة عن تعادل مجموع التسربات مع مجموع الحقن أي:

$$(S + T + M) = (I + G + R + X)$$

وفي هذا النموذج تصاغ معادلة دخل التوازن على النحو التالي:

$$Y = C + I + G + X - M$$
$$Y = a + bYd + I + G + X - (M_0 + mY)$$
$$Y = a + b(Y - (T_0 + tY) + R) + I + G + X - M_0 - mY$$
$$Y - bY + bty + my = (a - bT_0 + bR + I + G + X_0 - M_0)$$

$$Y^* = \frac{1}{1 - b + bt + m}(a + I + G + bR_0 - bT_0 + X_0 - M_0)$$

وهي العلاقة التي يحسب بها الدخل التوازوني في ظل النموذج المفتوح المكون من أربع قطاعات

Y=C+I+G+X-M

ب- مضاعف التجارية الخاريجية(الصادرات والواردات):

مضاعف الصادرات:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b + bt + m}\Delta X$$

مضاعف الواردات:

$$\Delta Y = \frac{-1}{1 - b + bt + m}\Delta M$$

4-8-4- حساب رصيد الميزان التجاري: بدخول القطاع الرابع في النموذج يصبح لدينا رصيد جديد علينا حسابه هو رصيد الميزان التجاري، **ويحسب** بالفرق بين حجم الصادرات والواردات Xm=X-M

حيث إذا كان هذا الرصيد:

أ- **(+)** موجب فهناك فائض؛

ب- أما إذا كان **(-)** سالب فهناك عجز

ج- أما إذا كان معدوم **(00)** فهناك تعادل أو توازون

ملاحظات هامة: ثلاث إستنتاجات كبيرة يمكن إستخراجها من هذا الفصل: (ب.برنييه وإ.سيمون، 1989، صفحة :209.)

أ. توازن المبادلات مع الخارج هو هدف هام للسياسة الاقتصادية؛

ب. كل عجز في المبادلات يضعف النشاط والاستخدام الداخليين؛

ج. كل فائض في المبادلات يزيد النشاط والاستخدام الداخليين.

مثال عددي: في إقتصاد مفتوح، لنفرض أن: C = 100 +0.8Yd ، M = 30 + 0.2 Y، I=800 G=2000 X=300 وكانت الحكومة تغطي بعض من نفقاتها من ضريبة نسبية بواقع 10% على الدخل.

المطلوب: 1-أحسب مستوى دخل توازن الاقتصاد؟ 2-ميزانية الحكومة؟ 3-وضعية الميزان التجاري؟

4- ماذا يحدث للدخل لو إرتفعت الصادرات بـ 10 و.ن؟

الحل: مع العلم أن الضريبة: T=0.1Y

1-حساب الدخل التوازني:

$$Y^* = \frac{1}{1 - b + bt + m}(a + I + G + bR_0 - bT_0 + X_0 - M_0)$$

$$Y^* = \frac{1}{1 - 0.8 + (0.8 * 0.1) + 0.2}(100 + 800 + 2000 + 300 - 30) = 6604.17$$

2-وضعية المبزانية:

BG=T-(G+R)

T*=0.1(6604.17) =660.42

BG=660.42-(2000) =-1339.6 **عجزفي ميزانية الحكومة**

3- حساب وضعية الميزان التجاري:

Xm=X-M

M*=30+0.2(6604.17) =1350.834

عجز في الميزان التجاري بـ: Xm=300-1350.834= - 1050.834

4- في حالة إرتفع الصادارات ب 10: أي $\Delta X = 10$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt+m}\Delta X = \frac{1}{1-0.8+(0.8*0.1)+0.2}(10) = 20.83$$

أي أن زيادة الصادرات بـ: 10 و.ن أدت إلى زيادة الدخل بـ:20.83، أي أن الدخل الجديد هو:

6625=20.83+6604.17

4-9- نموذج IS/LM

حتى يكتمل فهمنا لآليات عمل الإقتصاد على المستوى الكلي وفق النموذج الكينزي يجب علينا التطرق في الختام لنموذج IS/LM، والذي يقوم على فكرة أساسية هي التوازن بين سوقين السوق الأول هو **سوق السلع والخدمات** ويمز له بـ: IS والذي يكون منحناه في شكل دالة خطية بين الدخل وسعر الفائدة أي: $Y=f(i)$ حيث العلاقة بين المتغير التابع والمستقل علاقة عكسية.

أما السوق الثاني فهو **السوق النقدي** ويرمز له بـ: LM والذي يكون منحناه في شكل دالة خطية بين الدخل وسعر الفائدة أي: $Y=f(i)$ حيث العلاقة بين المتغير التابع والمستقل علاقة طردية، ويحدث التوازن عند تقاطع المنحنيين في نقطة واحدة فقط هي ذات الإحداثية $(Y^*; i^*)$.

ويسمى أيضاً (Hicks - Hansen Model)، كما قد يشار إليها أيضاً باسم (Keynesian Cross) وهو مصطلح يرمز إلى: (الإستثمار – المدخرات / السيولة - النقدية)

(Investment-Savings / Liquidity-Money)

وهو نموذج الاقتصاد الكلي الكينزي (Keynesian Macroeconomic Model) الذي يتم تمثيله كرسم بياني يتقاطع فيه منحنى (IS)الذي يمثل سوق السلع الاقتصادية مع منحنى (LM) الذي يُمثل سوق الأموال القابلة للإقراض أو سوق المال، وذلك لإظهار التوازن في المدى القصير بين معدلات الفائدة والإنتاج. (https://www.meemapps.com/term/the-islm-curve-model, 2024)

4-9-1- إشتقاق منحنىIS أو منحنى Hansen: يبين منحنى (IS) توفيقات ما بين أسعار الفائدة ومستويات الدخل أين يكون الإنفاق المخطط يساوي الدخل، فبيان توازن السوق السلعية هو توسيع لتحديد الدخل مع الرسم خط 45° إذ أن الإستثمار لم يعد الآن متغيرا خارجيا تماما، بل يُصبح محددا بواسطة سعر الفائدة كذلك، وعلى هذا الأساس يكون الاستثمار تابعا لمعدلات الفائدة السائدة في السوق، ويكون منحنى الاستثمار سالب الميل. وعليه فإن دالة الاستثمار تكتب بالشكل الآتي: $I = I_0 - \mu i$ ، حيث يمثل I_0 = الاستثمار المستقل، i = معدل الفائدة، μ=معلمة الإستثمار. (عقبة عبد اللاوي بن أحمد، 2020، صفحة :387.)

فإذا كانت المعادلات السلوكية لإقتصاد كما يلي:

دالة الأستهلاك:	$C = a + bYd$
الدخل المتاح "التصرفي"	$Yd=Y-T+R$
الضريبة دالة في الدخل:	$T = T_0 + tY$
التحويلات متغير خارجي	$R=R_0$
الإنفاق الحكومي متغير خارجي	$G=G_0$
الإستثمار دالة في سعر الفائدة:	$I=I_0-\mu i$
الصادرات	$X=X_0$
الواردات	$M=M_0+mY$

يمكننا إستنتاج معادلة منحى سوق السلع والخدمات كما يلي:

لدينا شرط التوازن هو: Y=C+I+G+X-M

$$Y = a + bYd + I_0 - \mu i + G_0 + X_0 - (M_0 + mY)$$
$$Y = a + b(Y - (T_0 + tY) + R) + I_0 - \mu i + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$
$$Y - bY + bty + my = (a - bT_0 + bR + I_0 - \mu i + G_0 + X_0 - M_0)$$
$$Y^* = \frac{1}{1 - b + bt + m}(a + I_0 - \mu i + G_0 + bR_0 - bT_0 + X_0 - M_0)$$

بجمع كل القيم أو الإنفاقات المستقلة وضربها في الكسر نرمز لها بـ: A، وكذلك قيم غير المستقلة (μi) وضربها في الكسر نرمز لها بـ: β وعليه تصبح المعادلة النهائية (Y_{IS})لمنحي سوق السلع والخدمات كما يلي:

$$Y_{is} = A - \beta i$$

ويكون الرسم البياني لها كما يلي:

الشكل رقم 11: يوضح منحى IS

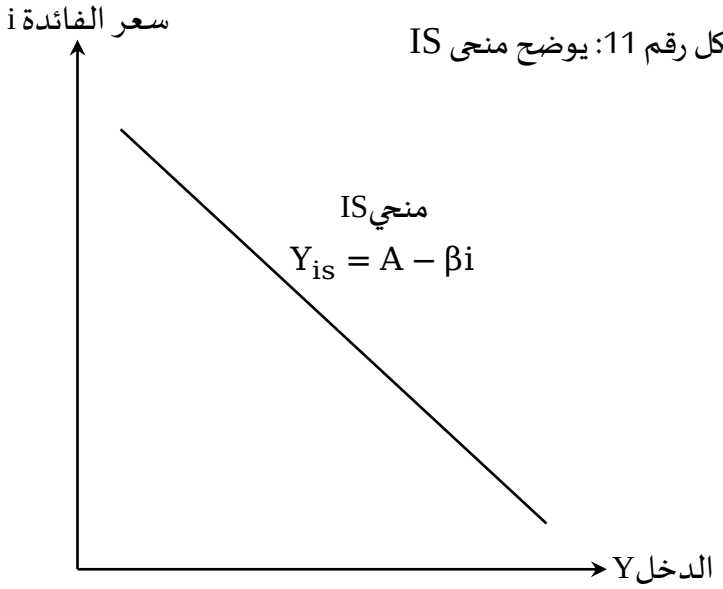

ملاحظة:

1. يمثل منحي سوق السلع والخدمات كل التوفيقات التوازنية بين سعر الفائدة i والدخل Y.
2. يمتاز منحي سوق السلع والخدمات بعلاقة عكسية بين سعر الفائدة i ومستويات الدخل Y.
3. على يمين منحى IS يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي والعكس صحيح.
4. يتأثر ميل منحني IS بالميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للضريبة وكذا سعر الفائدة.
5. يتأثر أو ينتقل منحني IS بأي تقلبات في عناصر الطلب الكلي، وكذا بالسياسة المتبعة من طرف الحكومة سواء كانت توسعية أو إنكماشية (يميناً أو يساراً على التوالي).

4-9-2- إشتقاق منحي السوق النقدي LM أو منحى Hicks: هذا النموذج يؤكد ما ذهب إليه كينز في معارضة الكلاسيك على الدور المحوري للنقود في الحياة الاقتصادية اليوم وإعتبرها أفضل الأصول السائلة،

حيث يشق بالإعتماد على مكونات وعلى شرط التوازن في سوق النقدي أي العرض النقدي=الطلب النقدي، وبالتالي إنصبت تحليلاته للنقود على شقي العرض والطلب كما يأتي بيانه.

4-9-2-أ - عرض النقودMs: عرض النقود هو عمل النظام المصرفي (المصرف المركزي بالنسبة للنقود الائتمانية والمصارف التجارية بالنسبة للنقود الكتابية)، المصرف المركزي هو أخيراً، المؤسسة المختصة التي تحدد حجم الكتلة النقدية، فهو يسهر على تنظيم إصدار العملة بواسطة مختلف أدوات السياسة النقدية. (ب.برنييه وإ.سيمون، 1989، صفحة :201.)

وبالتالي إن عرض النقود عند كينز هو متغير خارجي في الدراسة يحدد من طرف البنك المركزي فقط.

4-9-2-ب – الطلب على النقودMd: يعتبر الطلب على النقود من أهم وأعقد المواضيع في التحليل النقدي والذي إستقطب الكثير من إهتمامات الإقتصاديين وعلى وجه الخصوص الكنزيين الجدد والكميين **الجدد.** (محمد الشريف إلمان، 2003، صفحة :205.)

ولتفسير طلب الوحدات الاقتصادية غير المصرفية للنقود، تجب الإجابة على السؤال التالي:

لماذا تحتفظ الوحدات الاقتصادية بثرواتها على شكل سيولات لا تحمل شيئاً في حين أنها تستطيع بهذه السيولات شراء سندات تعطيها ايراداً معيناً؟

ميز كينز بين ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقود: (ب.برنييه وإ.سيمون، 1989، صفحة :202.)

1- **دافع المعاملات التجارية:** تحتفظ الوحدات الاقتصادية بالنقود لإجراء مشترياتها الجارية، هذا الطلب على النقود هو دالة على حاصل الدخل الوطني.

حيت تطلب النقود أو يحتفظ بجانب كبير منها لعبور الفجوة الزمنية بين إستلام المدفوعات النقدية (الدخل) وانفاقها، وغالبا ما يحصل الأفراد على دخولهم في بداية كل شهر، ولكنهم يجب أن يدفعوا الفواتير ويمولوا المعاملات يوما بعد يوم خلال الشهر، ومن ثم يكون هناك طلب على الأرصدة النقدية لتمويل هذه المعاملات، وهذه الأرصدة تسمى بأرصدة المعاملات transactions balances ويسمى الطلب عليها بالطلب بدافع المعاملات. (مايكل أبدجمان، 2012، صفحة :233.)

2- **دافع الحرص (الإحتياط):** تحتفظ الوحدات الاقتصادية بالنقود لمواجهة نفقات غير مرتقبة، هذا الطلب كذلك هو دالة على مستوى الدخل الوطني.

3- **دافع المضاربة (تفضيل السيولة):** يكون تفضيل السيولة ضعيفاً عندما يكون معدل الفائدة مرتفعاً، طلب النقود بدافع المضاربة هو دالة معاكسة لمعدل الفائدة.

لقد إعتقد الإقتصاديون التقليديون أن الناس يحتفظون بالنقود من أجل المعاملات فقط وظنوا أن الناس لن يحتفظوا بأكثر مما يحتاجون اليه لعبور الفجوة بين الدخل وإنفاقه، أما كينز فقد قدم دافعين إضافيين للاحتفاظ بالنقود وهما: دافعا الاحتياط والمضاربة، ولا يمثل الطلب على النقود بدافع الاحتياط في الواقع تحولا كبيرا عن الفكر التقليدي، لأنه يشبه الطلب على النقود من أجل المعاملات ومن ناحية أخرى كان الطلب على النقود بدافع المضاربة حقا إضافة جديدة. (مايكل أبدجمان، 2012، صفحة :239.)

3-أ-مفهوم المضاربة: هي عملية بيع أو شراء الأصول بأنواعها لا لذاتها، لكن للإستفادة من تقلبات سعرها، وليس لإستخدامها في الأغراض التي وجدت من أجلها، أو الاستفادة من عوائدها. تتناسب أسعار السندات تناسبا عكسيا مع سعر الفائدة. إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات. ويعود السبب في العلاقة العكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة إلى محدودية العائد السنوي المستحصل من السند. (عقبة عبد اللاوي بن أحمد، 2020، صفحة :393.)

3-ب-مصيدة السيولة: يعتقد كينز بوجود قانون سيكولوجي يسود أسواق المال إذ يؤكد أنه: عندما يصل سعر الفائدة إلى ذلك المستوى المرتفع تكون أسعار السندات قد وصلت إلى مستويات منخفضة جدا، عندها يشعر المضاربون أن سعر الفائدة لا يمكن أن يرتفع أكثر مما إرتفع أي أن أسعار السندات لا يمكن أن تنخفض أكثر مما إنخفضت، وأنه لا بد من إنخفاض أسعار الفائدة، ومنه إرتفاع أسعار السندات. وإستنادا إلى هذا الشعور النفساني يقدم المضاربون على شراء السندات أملا في إرتفاع أسعارها فيما بعد، ومن ثم تمكنهم من تحقيق أرباح رأسمالية تتمثل في الفرق بين قيمة شراء السندات وبيعها إن صحت توقعاتهم. (عقبة عبد اللاوي بن أحمد، 2020، صفحة :393.)

وبذلك فإن الطلب على النقد لأجل المضاربة يرتبط عكسيا مع سعر الفائدة، كما أن هناك علاقة عكسية بين سعر السند السوقي الجاري وسعر الفائدة السوقي، وبذلك يحتفظ الأفراد بجزء من ثروتهم على شكل نقود سائلة لكي يستفيدوا من التغيّر المتوقع في سعر السند السوقي عن سعر السند الاسمي، وهو تغيّر ينجم بدوره عن تغير سعر الفائدة، لذلك فإن المضارب لا بد أن يحتفظ بالنقد لإتمام عملية المضاربة، ومن ثم محاولة الاستفادة من تقلبات سعر الفائدة. ونتيجة للتحليل السابق يرتبط الطلب على النقد لأجل المضاربة بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة. (عقبة عبد اللاوي بن أحمد، 2020، الصفحات :393-394.)

وعليه بناء على ما سبق فإن الطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط (الدافعين الأولين) لهما نفس الهيكلة أو النموذج الحسابي وبالتالي يمكن صياغة معادلاتها الرياضية كنسبة من الدخل في علاقة طردية كما يلي: $M_t = \propto_1 Y$

أما الدافع الثالث (المضاربة) فيمكن صياغة علاقته كدالة في سعر الفائدة وفق علاقة عكسية كما يلي:

$$M_a = A - \propto_2 i$$

إذاً يكون الطلب الكلي على النقود هو:

$$Md=Mt+Ma$$

4-9-2-ج-التوازن في السوق النقدي: يحدث التوازن في السوق النقدي كغيره من الأسواق بتعادل أو تساوي الطلب النقدي مع المعروض النقدي (Ms=Md)، ومنه يتم إشتقاق منحى LM.

$$Ms = Md$$

$$Ms = Mt + Ma$$

$$Ms = \propto_1 Y + A - \propto_2 i$$

$$Y_{LM} = \frac{Ms - A + \propto_2 i}{\propto_1}$$

بالقسمة النهائية للثوابت أو القيم المستقلة (MS-A) على $\propto_1$ نحصل على الثابت B أما بقسمة غير الثوابت أو غير المستقلة $\propto_2$ على $\propto_1$ نحصل على λ على الشكل النهائي لمعادلة منحى السوق النقدي LM كما يلي: $Y_{LM} = B + \lambda i$

أما الرسم البياني لها يكون كما في الشكل أدناه

الشكل رقم 12: يوضح منحنىLM

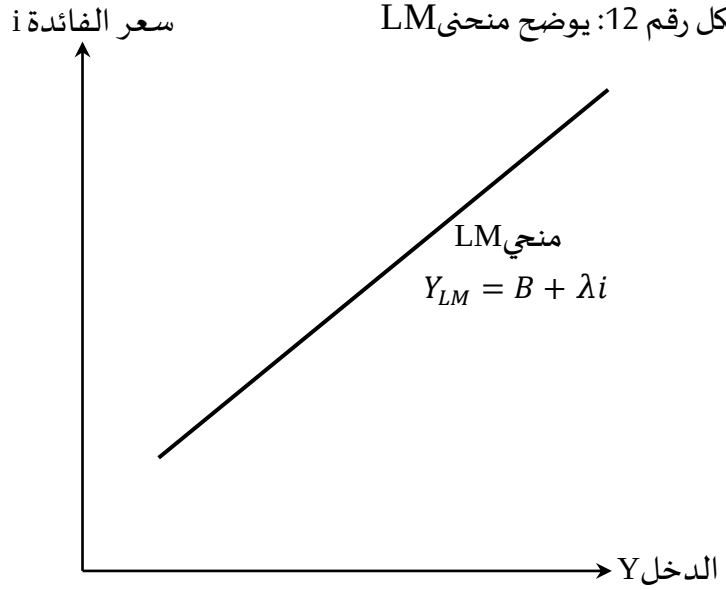

ملاحظة:

1. يمثل منحي سوق النقدي كل التوفيقات التوازنية بين سعر الفائدة i والدخل Y.
2. يمتاز منحي سوق السوق النقدي بعلاقة طردية بين سعر الفائدة i ومستويات الدخل Y.
3. على يمين منحى LM يكون فائض في الطلب النقدي وفي اليسار يكون فائض العرض النقدي.
4. يتأثر أو ينتقل منحني LM بأي تقلبات في: الطلب النقدي، سرعة دوران النقود، والعرض النقدي كذلك.

4-9-3- التوازن الأني (أو الكلي) في النموذج IS/LM: يحث التوازن الآني في النموذج عند نقطة وحيدة فقط هي النقطة تقاطع منحي السوق النقدي LM مع منحي سوق السلع والخدمات IS، والتي يوافقها جبرا أو رياضيا تساوي الدخل المتولد في سوف النقدي IS مع الدخل في سوق السلع والخدمات LM أي أن:

$$Y_{LM} = Y_{is}$$

$$B + \lambda i = A - \beta i$$

عندها نجد سعر فائدة التوازني i^* وهو الجزء المشترك في معادلتي سوق السلع والخدمات IS وسوق النقدي LM نعوض فيها نجد نفس مستوى الدخل التوازني وهو Y^*، وهكذا نحصل على ثنائية التوازن وهي: $(Y^* ; i^*)$، والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 13: يوضح التوازن الكلي أو الأنى في نموذج IS/LM

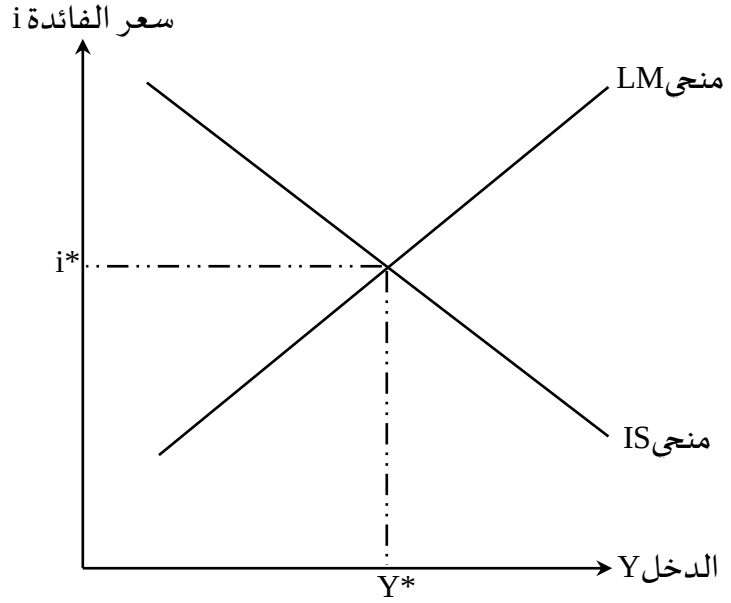

مثال عددي: لتكن لديك المعطيات الآتية لاقتصاد بلد ما:

سوق السلع والخدمات						
الواردات	الإنفاق الحكومي	الصادرات	التحويلات	الضرائب	الاستثمار	الاستهلاك
$M = 5000 + 0.1Y$	$G = 6000$	$X = 7000$	$R = 1500$	$T = 2500 + 0.2Y$	$I = 3750 - 10000i$	$C = 1000 + 0.75\,Y_d$
سوق النقد						
عرض النقود		الطلب على النقد من أجل المعاملات والحيطة		الطلب على النقد من أجل المضاربة		
$Ms = 20000$		$Mt = 0.4Y$		$Ma = 12000 - 8000i$		

المطلوب:

1/ أحسب المستوى التوازني لهذا الاقتصاد وفق نموذج IS/LM؟ ومثله بيانيا؟

2/ أوجد مستوى كل من: الاستهلاك، الاستثمار؟

3/ ماهي وضعية الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري عند التوازن؟

الحل:

1.1. معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات $\mathbf{Y}_{IS}$:

$$Y_{IS} = \frac{1}{[1 - b + bt + m]}[a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0 - \mu i]$$

$$Y_{IS} = \frac{1}{[1 - 0.75 + 0.75x0.2 + 0.1]}[1000 + 3750 + 6000 - 0.75x2500 + 0.75x1500 + 7000 - 5000 - 10000\,i]$$

$$Y_{IS} = 24000 - 20000i$$

2.1. معادلة التوازن في سوق النقد $\mathbf{Y}_{LM}$:

$$Y_{LM} = \frac{1}{\alpha_1}[Ms - A + \alpha_2\, i]$$

$$Y_{LM} = \frac{1}{0.4}[20000 - 12000 + 8000i]$$

$$Y_{LM} = 20000 + 20000i$$

3.1. التوازن الآني للسوقين: شرط التوازن: $\mathbf{Y_{IS} = Y_{LM}}$

$$\mathbf{24000 - 20000i = 20000 + 20000i}$$
$$\mathbf{Y^* = 22000}$$
$$\mathbf{i^* = 0.1}$$

ثنائية الحل هي: (0.1، 22000)

4.1- الرسم البياني:

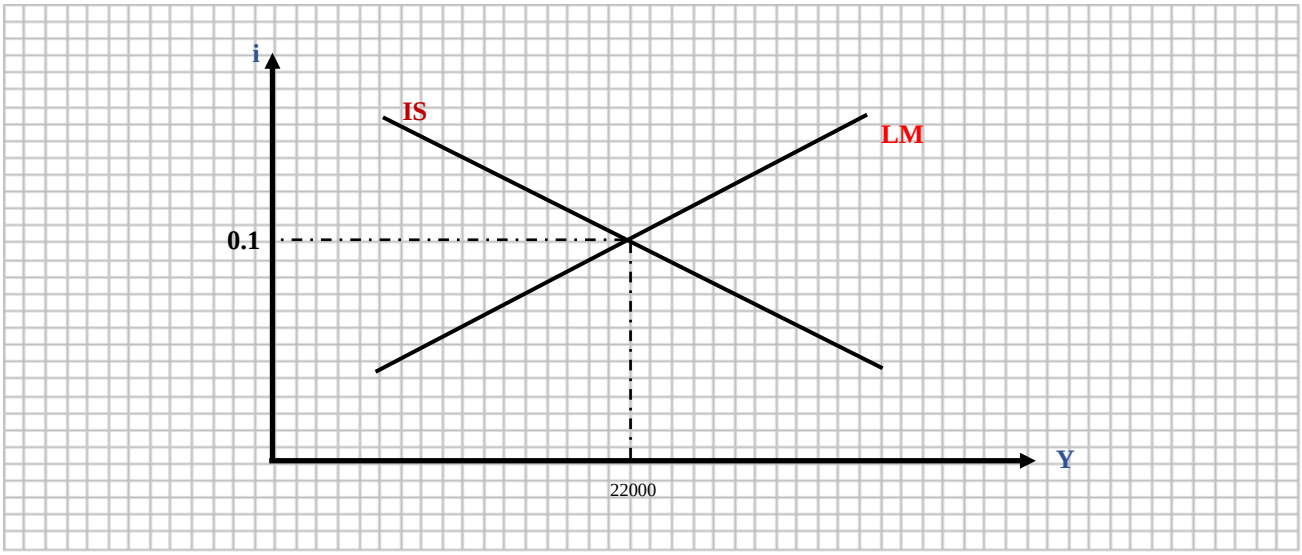

2/ حساب التوازنية للاستهلاك والاستثمار:

$T^* = 2500 + 0.2Y = 2500 + (0.2x22000) = 6900$

$Yd = Y - T + R = 22000 - 6900 + 1500 = 16600$

$C^* = 1000 + 0.75\ (16600) = 13450$

$I^* = 3750 - 10000(0.1) = 2750$

$M = 5000 + 0.1(22000) = 7200$

3/ بين وضعيتي الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري عند التوازن.

الميزان التجاري في حالة عجز $X_m = X - M = 7000 - 7200 = -200$

الموازنة في حالة عجز $BG = T - (G+R) = 6900 - (6000+1500) = -600$

الفصل الخامس:

الدورات الإقتصادية

تمهيد:

تهتم الدورات الاقتصادية بتفسير التقلبات التي تمس إقتصاديات السوق، ويعتبر التغير في الاستثمار من أهم أسباب حدوث الدورات الاقتصادية، حيث يؤثر في النمو الاقتصادي عن طريق تأثيره على الطلب الكلي في المدى القصير، كما يؤثر في المدى البعيد على قدرة الاقتصاد القومي على إنتاج السلع وذلك بتغيير كمية ونوعية السلع الرأسمالية او الطاقات الانتاجية للاقتصاد.

5-1- مفهوم الدورات الإقتصادية

تعرف الدورة الاقتصادية على أنها: "تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الإقتصادي". أو" تقلبات في النشاط الإقتصادي الكلى مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار". (عدنان فرحان الجوراني، 2011)

كما تعرف كذلك بأنها: "تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي" وهذه الدورات تتعرض لها إقتصاديات العالم وتختلف مدة كل دورة وفقا لقدرة الاقتصاد على الخروج من مراحلها المختلفة والوصول المرحلة الانتعاش أو الرخاء. (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، صفحة :454.)

وقد فسر كنز التقلبات في الدورات الاقتصادية على (أن هناك قوى تدفع مستوى التشغيل والانتاج في إتجاه الصعود مثلا، الى أن تفقد قوتها تدريجيا وفي نقطة معينة تحل محلها قوى أخرى تعمل في الاتجاه المعاكس وهو الاتجاه الهابط وهذه أيضا تفقد قوتها تدريجيا لتأتي قوى أخرى تدفع مستوى التشغيل والانتاج القومي في الاتجاه الصاعد ، وهكذا ، وان لهذه التقلبات درجة من الانتظام من حيث الزمن وديمومة الحركات التصاعدية والتنازلية وان تعويض الاتجاه الهابط لاتجاه صاعد كثيرا ما يكون فجائيا وبشدة في حين ليس هناك مثل هذا التحول الحاد حين يعوض الاتجاه الصاعد الاتجاه الهابط ، وان هذه التقلبات تغطي حوالي أربع سنوات ونصف وليست من وحي الصدفة ولكن نتيجة لقوى معروفة).

من هنا فان أهم ما يميز الدورات الاقتصادية هو تعاقب الاتجاهات الهابطة للاتجاهات الصاعدة وبالعكس، ومع اختلاف كل اتجاه من حيث المعدل والتأثير ، يمكن التمييز بين حالتين رئيسيتين للاتجاهات الهابطة ، وهما حالة الركود (Recession) ، وحالة الكساد (Depression) ، تمتد الحالة الاولى عادة لستة أشهر أو أكثر أو أقل بقليل ، بينما قد تستمر الحالة الثانية لعدة سنوات ، وتشمل تحولات أشد وأبلغ أثرا من حالة الركود ، حيث يحدث انخفاض حاد في مشتريات المستهلكين وتتراكم مخزونات قطاع الأعمال للسيارات والسلع المعمرة ويهبط الناتج الحقيقي وتتدهور الأرباح وتنخفض الكفاءة الحدية لرأس المال وينخفض الطلب على العمل.

وللتمييز بين الكساد والركود علينا النظر الى التغيرات في الناتج المحلى الاجمالي الحقيقي (GDP Real)، فالكساد هو أي إقتصاد يحدث لديه هبوط بحيث أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ينخفض بأكثر من 10%، والركود هو أي انخفاض في النشاط الاقتصادي يكون أقل حدة من ذلك. (عدنان فرحان الجوراني، 2011)

هناك ثلاث مؤشرات رئيسيه تفسر اسباب حدوث التقلبات الاقتصادية وهي:

1. التغير في الناتج المحلي الاجمالي
2. التغير في معدلات البطالة أو الاستخدام.

3. التغير في المستوى العام للأسعار.

وهناك ثلاثة مؤشرات فرعية للتغيرات التي تحدث في مكونات المؤشر الاساسي للدورات الاقتصادية والمتمثل في التغير في الناتج المحلي الاجمالي تستخدم ايضا في تحديد اسباب التقلبات الاقتصادية وهي:

أولا: التغير في الانتاج القطاعي: الصناعي والزراعي والخدمي والتجارة الخارجية.

ثانيا: التغير في مستوى الانفاق الاستهلاكي الكلي.

ثالثا: التغير في مستوى الانفاق الاستثماري الكلي.

5-2- مراحل الدورات الاقتصادية

إتفقت وتوحدت أراء الباحثون حول أربع مراحل لأي دورة إقتصادية يمكن توضيحها في الشكل التالي وشرحها فيما بعد.

الشكل رقم 14: مراحل الدورة الإقتصادية

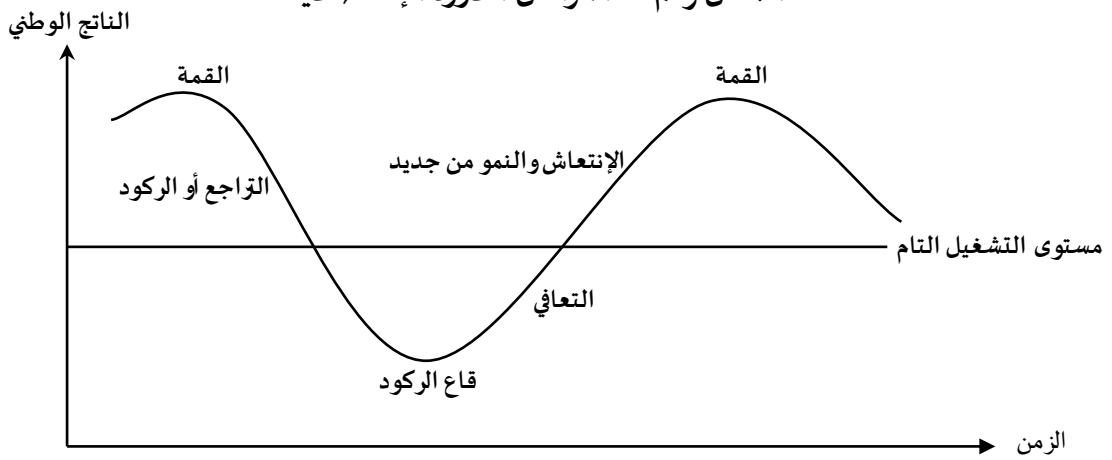

5-2-أ- مرحلة الركود أو الانكماش (Recession): يقصد بالركود إنخفاض في الناتج الكلي والدخل والاستخدام والتبادل التجاري الداخلي والخارجي حيث يستمر عادة لمدة 6 أشهر أو أكثر ويتصف هذا الوضع بتقلص النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات والأنشطة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية. (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، صفحة :456.)

تتميز هذه المرحلة بـ: إنخفاض في الناتج المحلي، وزيادة معدل البطالة وإنخفاض المستوى العام للأسعار وكما سبق الإشارة إليه فهو حالة عامة تسود معظم النشاطات الاقتصادية لذلك فان التغيرات الموسمية في الطلب الكلي التي تحدث عادة في بعض القطاعات لا تعتبر مؤشرات للدلالة على دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الركود.

5-2-ب- مرحلة الكساد(Depression): وهي المرحلة التي يصل فيها النشاط الاقتصادي والاجتماعي إلى أدنى مستوى له بعد إستمرار الركود أو الانكماش ومن أبرز الأمثلة على هذه المرحلة ما حدث للاقتصاد العالمي خلال الفترة 1929-1933 من كساد والذي كان بمثابة تحد كبير للاقتصاد الرأسمالي مما أدى إلى المطالبة بتدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية لإيقاف التدهور الاقتصادي. (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، صفحة :456.)

تتميز هذه المرحلة بـ: إنخفاض النشاط الاقتصادي الى أدنى مستوياته "**قاع الركود**" (Bottom of Recession)، في غياب أي تدخل من جانب الحكومة لإيقاف الركود الاقتصادي، والجدير بالذكر أنه منذ

حدوث الكساد العالمي خلال الفترة 1929-1933 لم يشهد الاقتصاد العالمي حالة كساد بالمستوى الذي حدث في تلك الفترة وذلك بفضل سياسات الاقتصادية التي تمارسها جميع الحكومات المتقدمة والنامية على حد سواء لمعالجة حالات الركود قبل إستفحالها وإنزلاق الاقتصاد الوطني الى هوة الكساد.

5-2-ج- مرحلة الانتعاش (Recovery): في هذه المرحلة يبدأ الاقتصاد الوطني بالانتعاش نتيجة لسياسات إقتصادية مناسبة حيث يتجه الاقتصاد الكلي نحو التزايد التدريجي وترتفع الأرباح والاستخدام والأجور وسعر الفائدة. (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، صفحة :457.)

يتميز الاقتصاد في مرحلة الانتعاش بارتفاع مستويات الدخل أو الناتج والاستخدام وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار والاستهلاك وارتفاع مستوى الاسعار.

5-2-د- مرحلة الرفاهية (Prosperity): حيث يصل الإنتاج إلى أعلى مستوى له بعد فترة الانتعاش التي يكون خلالها الإنتاج بتزايد مستمر وخاصة الأسعار. (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، صفحة :457.)

تتميز مرحلة الرفاهية بإرتفاع مستوى الناتج المحلي إلى أعلى مستوى له بعد فترة الانتعاش المستمر وإنخفاض مستوى البطالة الى أدنى مستوى مع ارتفاع مستوى الاسعار.

والجدير بالملاحظة أن هذه المراحل ليست بالضرورة أن تكون متساوية من حيث الدرجة والحدة، كما أنها لا تحدث دائما بالنمط نفسه فمثلا يمكن أن تستمر التقلبات الاقتصادية بين الانكماش والتوسع لعدة سنوات دون الوصول الى مرحلة الانتعاش أو مرحلة الكساد، كما أن من الصعب تحديد الانتقال من مرحلة لأخرى أو التمييز بين نهاية مرحلة معينه وبداية مرحلة أخرى. لذلك. يجب أن ينظر إلى هذه المراحل على أنها مجرد وصف مبسط لواقع الحال.

5-3- أسباب الدورات الاقتصادية

هناك جملة من الأسباب تؤدي إلى حدوث هذه التقلبات أهمها: (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، صفحة :458.)

الحزمة الأولى من أسباب الدورات الاقتصادية مصدرها من خارج النظام الاقتصادي والمتمثل أهمها في عدم استقرار النشاط الاقتصادي، وزيادة حالة عدم التأكد، والإضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية.

والحزمة الثانية والتي هي من داخل النظام الإقتصادي فتتمثل في طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي في حد ذاته والقائم على فوضى الإنتاج، وعدم المساواة في توزيع الثروة، زيادة على قلة إستهلاك الطبقة العاملة، تأثير فكرة المضاعف والمعجل، وتأثير التوقعات المستقبلية لأرباب العمل، وتأثير العوامل النقدية ...إلخ

5-4- مظاهر الدورات الاقتصادية

للدورات الاقتصادية مجموعة من المؤشرات توحى غالبا بأن هناك خلل في الأداء الاقتصادي يمكن ذكرها في العناصر التالية: (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، الصفحات :458-464.)

5-4-أ- تقلبات السوق: حدوث خلل في توازن العرض مع الطلب، كأن يفيض الإنتاج، فيزداد عرض السلع على طلبها، مما يؤدي إلى كساد البضاعة، وتدني ربح المنتجين نتيجة قلة الطلب، ويرتبط كل هذا بثبات الكتلة النقدية المتداولة وإنخفاض الأسعار.

والحالة الأخرى لهذا الاختلال، هي قلة العرض عن الطلب، مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع، وتحقيق زيادة في أرباح المنتجين وتدني قيمة النقد وقدرته الشرائية، مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى التشغيل وزيادة الأجور.

5-4-ب- تقلبات الأسعار: تنظم التقلبات المؤقتة في أسعار السوق، عملية العرض والطلب ففي الوقت الذي يتوازن فيه العرض مع الطلب تكون أسعار البضاعة في السوق مطابقة لقيمتها الحقيقية، أي مطابقة للسعر الطبيعي الذي تتأرجح حوله أسعارها في السوق وتقلبات أسعار السوق التي تتجاوز أحيانا القيمة أو السعر الطبيعي أو تقل عنها أحيانا أخرى تتعلق بتقلبات العرض والطلب.

5-4-ج- تقلبات النقد: ينجم عنها تغيرات في أسعار السلع، هبوطا أو صعودا حسب الحال، إذ عندما يتجاوز حجم الكتلة النقدية مجموع قيم السلع المتداولة في السوق ترتفع أسعار السلع، وتنخفض من ثم قيمة النقود ذاتها والعكس صحيح أيضا، فالأسعار ترتفع وتهبط دوريا تبعا للقيمة الإجمالية للإنتاج وحجم الكتلة النقدية.

5-4-د- تقلبات أسعار الصرف: التقلبات التي تحدث على العملات الهامة ولاسيما الدولار باعتباره مقياسا لتعادل العملات الأخرى تؤثر تأثيرا واضحا في إستقرار أسعار العملات العالمية، وغالبا ما تحدث هذه التقلبات نتيجة أزمات أو أوضاع إقتصادية تخص الولايات المتحدة وسياستها الاقتصادية، كما في عجز الميزان التجاري الأمريكي الناجم عن زيادة الواردات وقلة الصادرات، وعجز ميزان المدفوعات وأصبحت مسألة استقرار أسعار الصرف والتقلبات التي تحدث على أسعار العملات مسألة اقتصادية غاية في الأهمية.

5-4-هـ- تقلبات معدلات الحسم (الفوائد): إن تقلبات معدلات الحسم والفوائد هي أحد مظاهر التقلبات التي تفضي إلى إختلال عميق في توازن قوى السوق وغالبا ما تفضي إلى أزمة شاملة.

5-4-و- تقلبات البورصة (الأسهم والسندات): يلجأ المستثمرون في معظم البلدان، إلى توظيف مدخراتهم، في سندات إقتراض تصدرها الحكومة أي سندات الخزينة، لتغطية جانب من عجزها المالي، أو بشراء أسهم في الشركات التجارية والصناعية والخدمية وتشكل المضاربات المالية بين المستثمرين والمساهمين الوسيلة الرئيسية في عمل البورصة، التي تقوم على المغامرات الطائشة أحيانا، أو المخططة أحيانا أخرى لإحداث إنهيار كامل في سوق الأسهم والسندات، ومن ثم خلق أزمة شاملة تنعكس على إستقرار قيمة العملات الوطنية وإنخفاض قيمتها، وأسعار صرفها، وإفلاس عدد من الشركات بسبب هبوط قيمة أسهمها ونشوء أوضاع إقتصادية وإجتماعية يعمها الفقر والبطالة، وإفلاس طبقات إجتماعية بكاملها نتيجة إنهيار قدرتها الشرائية، بسبب إنخفاض قيمة دخلها الحقيقي، أمام قيمة البضائع التي تحـــافظ على ثبات أسعارها، وقد أدت إنهيارات أسعار البورصة والتقلبات الناشئة عنها إلى أزمات مالية شاملة.

5-4-ز-تقلبات ميزان المدفوعات: أصبح ميزان المدفوعات مقياسا لصحـــــة إقتصـــاد أي بلد خارجيا، وحالة تطوره ونموه داخليا وهو يعكس بصورة إفتراضية توازنا تقليديا في المبادلات التجارية، وبرسم توازن العلاقات الخارجية لدولة ما، أو لمنطقة نقدية أو تجارية أو إقتصادية، وبالتالي فإن عوامل التأثير وآلية التقلبات الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات تعود بشكل جوهري إلى توازن التصدير مع الاستيراد ونمو

الاستثمارات ورؤوس الأموال، وكذلك إستقرار وثبات أسعار العملات فالخلل الناجم عن زيادة الاستيراد على التصدير يعكس خللا في الميزان التجاري، فينعكس على ميزان المدفوعات بالعجز.

5-5- معالجة الدورات الاقتصادية

إن وضع الأزمة أمر طبيعي وحتمي لكل الدول، لكن تجنبها والخروج منها بأقل الخسائر أمر واجب، لهذا فلقد وضع الاقتصاديين مجموعة من الأسس للوقاية قبل الوقوع في الإختلالات الاقتصادية أهما: (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، الصفحات :465-467.)

5-1- أولا: طبيعة المعالجة: إن الأصل في طبيعة معالجة الدورات الاقتصادية أن الحكومات لا تستطيع التحكم بدورة الأعمال بشكل مطلق وإنما تحاول المحافظة على فترتي الاستعادة والقمة وتسريع المرور بمرحلتي الركود والقاع بإتباع العديد من الوسائل التي أهمها سعر الفائدة حيث يقوم البنك المركزي برفع معدلات الفائدة في مرحلة القمة وذلك من أجل إمتصاص السيولة في السوق لكبح جماح التضخم أما في مرحلة القاع فيقوم بخفض معدلات الفائدة في السوق لزيادة المعروض النقدي في السوق وتسهيل عملية فتح مشاريع جديدة للخفض من نسبة البطالة.

5-2- أدوات المعالجة:

5-2-أ- السياسة المالية: ومن أبرز أدواتها (الإنفاق الحكومي، الضرائب) وحتى يمكنها أن تؤدي المطلوب منها لابد وأن يكون الاقتصاد لديه فائض في عناصر الإنتاج يمكن إستخدامها إذا ما أنفقنا أكثر.

5-2-ب- السياسة النقدية: وأهم أدواتها (عرض النقود في البلد، أسعار الفائدة) وهذه السياسة تكون أجدى عندما تكون جميع عناصر الإنتاج موظفة وتعمل بالكامل أي أن الاقتصاد يعمل بطاقته القصوى فأي زيادة في الإنفاق ستنعكس على الأسعار بالارتفاع فقط، وهنا تكون السياسة النقدية أجدى في محاربة إرتفاع الأسعار، والتضخم الناتج عن استمرار الارتفاع العام في مستوى الأسعار.

الفصل السادس:

النمو الإقتصادي

6-1- ماهية النمو الاقتصادي

6-1-أ- مفهوم النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي عادة بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي، أي معدل التغير في الدخل القومي الحقيقي، ويميل غالبية الاقتصاديين للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلاً من التغير في الدخل القومي الإجمالي. (منعم أحمد خضير، 2022، الصفحات :297-298.)

$$\text{حيث أن: الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

ومعدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي = معدل التغير في الدخل القومي الإجمالي الحقيقي مطروحاً منه معدل التغير في السكان، ولهذا فيفضل معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي لأنه يأخذ في حسبانه معدل التغير في السكان.

كما يعرف النمو الاقتصادي كذلك في الأدبيات الإقتصادية بأنه الزيادة المضطردة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أو هو الزيادة المستمرة في الدخل (الناتج) القومي الحقيقي خلال فترة زمنية. (محمد أحمد الأفندي، 2018، صفحة :197.)

وتوجد بعض التحفظات على إستخدام المفهومين (الدخل القومي الإجمالي الحقيقي أو الدخل القومي الفردي الحقيقي (كمقياس للنمو الاقتصادي، هذه التحفظات هي: (منعم أحمد خضير، 2022، صفحة :298.)

1- أن التغير في الدخل (الناتج) القومي الفردي الحقيقي لا يعطي دلالة على عدالة توزيع الدخل في المجتمع، فقد تذهب الزيادة التي تنخفض في الدخل (الناتج) القومي إلى الطبقات الغنية في حين لا تنال الطبقات الفقيرة إلا الجزء اليسير،

2- قد يكون منشأ التغير في حجم الناتج الكلي الحقيقي زيادة في إنتاج السلع العسكرية التي وأن كانت مرغوبة من أجل حماية المجتمع، إلا أن التوسع في إنتاجها يكون على حساب إنتاج السلع المدنية التي تعمل على تحسين ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع، ولعل ما حدث في الإتحاد السوفيتي السابق بعد تفككه خير دليل على هذا الوضع؛

3- يقتصر هذا المفهوم كما نلاحظ على الناحية المادية (إرتفاع مستوى الدخل الإجمالي أو الفردي الحقيقي بدون النظر إلى الأبعاد الأخرى التي تؤثر كثيراً على حياة الفرد في المجتمع كالنواحي الاجتماعية والثقافية والاخلاقية وكذلك النواحي البيئية.

وعليه يتميز النمو الاقتصادي بالخصائص التالية: (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، صفحة :427.)

أ- إرتفاع كل من حجم الإنتاج والدخل الفردي للفترة نفسها،

ب- تطور إيجابي في طرق تنظيم الاقتصاد سعيا نحو التشغيل التام.

6-1-ب- أنواع النمو الاقتصادي: للنمو الاقتصادي ثلاثة أنواع هي: (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، صفحة :427.)

1- النمو المخطط: ويقع بسبب التنسيق الحكومي للمتغيرات الإقتصادية الكلية نتيجة وضع خطة مرسومة الأهداف.

2- النمو الطبيعي: أو ما يسمى بالتلقائي ويقع نتيجة زيادة الـPIBr* وذلك بالتفاعل الطبيعي غير المخطط للمتغيرات الاقتصادية.

3- النمو العابر: ويقع لأسباب غير منتظرة ولم يخطط لها كنمو الإقتصادات المعتمدة على تصدير النفط نتيجة لارتفاع أسعاره.

6-2- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العناصر هي التي تحدد حجم وطبيعة النمو لأي إقتصاد مهما كان وهي عناصر تكاد تكون مشتركة بين جميع دول العالم أهما: (منعم أحمد خضير، 2022، الصفحات :298-300.)

1- رأس المال: ينقسم رأس المال إلى قسمين رأس مال عيني ورأس مال بشري ونتناول كل منهما فيما يلي:

أ/ رأس المال العيني: وهو كل أصل منتج كالآلات والمعدات ويعبر المفهوم الشامل لرأس المال بجانب الآلات والمعدات عن كل ما يتعلق بالتجهيزات الأساسية من مبان وطرق وموانئ ومطارات وسدود وقنوات وغيرها، وهذه التجهيزات الأساسية تعمل على توفير الخدمات اللازم لقيام المشروعات الانتاجية (زراعية وصناعية) والتي تعمل على زيادة الناتج القومي ومن ثم تحقيق إرتفاع في معدل النمو الاقتصادي.

ب/ رأس المال البشري: يعد الإنسان الركيزة الأساسية لتحقيق النمو وهو في الوقت ذاته الهدف الأساسي الذي تسعى عملية النمو لتوفير الحياة الكريمة له، ومن ثم يعد رأس المال البشري الذي هو نواته الإنسان في المجتمع من أهم العوامل التي تدفع بالنمو الاقتصادي في المجتمع ولا يقتصر تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب وإنا يعتمد أيضاً على توفير الخدمات الصحية والاجتماعية المناسبة التي تعمل على بناء وتطوير العنصر البشري في المجتمع للمساهمة في رفع مستوى الناتج القومي.

2- السكان: ويأتي دور السكان باعتباره المصدر الرئيسي للعنصر البشري كما يمثل مصدراً رئيسياً للطلب الفعال في المجتمع، ففي بعض المجتمعات قد تمثل قلة عدد السكان عقبة أمام تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي بسبب ضيق السوق، ومن ثم عدم إقامة الصناعات ذات الحجم الكبير.

كما يوجد الاعتقاد لدى الكثيرين بأن كثرة عدد السكان يمثلون عقبة أمام النمو الاقتصادي في المجتمع، إلا أن هذا الاعتقاد لا يمكن تعميمه على جميع المجتمعات التي تتسم بكثرة عدد سكانها، حيث أن العقبات التي تقف أمام نمو هذه المجتمعات قد لا ترجع إلى كثرة عدد سكانها بل قد ترجع إلى السياسات الاقتصادية والظروف السياسية والاجتماعية التي تتسم بها هذه المجتمعات.

ومن ثم فأن عدد السكان المناسب لأي مجتمع يعتمد على مدى توافر عناصر الانتاج الأخرى، إضافة إلى مدى قدرة المجتمع على استغلال هذه العناصر بما فيها السكان استغلالاً أمثل.

3- التقدم الفني: يعد التقدم الفني من العناصر المهمة التي تعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي في المجتمع ولا يقتصر دور التقدم الفني على الاختراعات أنما يشتمل أيضاً على استحداث وسائل جديدة في الانتاج، وتحسن أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم ، وتحسين نظم التدريب ، وتقليل نسبة العادم أو الفاقد أثناء عملية الانتاج، أو زيادة كفاءة نظم النقل والاتصالات، كل هذه الأساليب كما نرى تتمثل

* الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

في تطوير وتحسين رأس المال العيني ورأس المال البشري، لذلك يصعب فصل التقدم الفني عن عناصر الانتاج الأخرى على أساس أنه يتضمن داخل هذه العناصر، ومن ثم له دور كبير في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي خاصة في الدول المتقدمة التي إستطاعت الحصول عليه وتطويعه وتطويره لصالح مجتمعاتها.

4- الموارد الطبيعية: تمثل قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع أحد المحددات الرئيسية لرفع معدلات النمو الاقتصادي مثال ذلك توافر المياه والأرض الصالحة للزراعة والغابات والأنهار ومصادر الطاقة الطبيعية كالبترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، وهذه الموارد الطبيعية ليست موزعة توزعاً متساوياً بين دول العالم المختلفة، فقد نجد دول تنعم بوفرة في هذه الموارد وبينما البعض الآخر لا يتوافر به الكثير من هذه الموارد ، ولا يعني توافر الموارد الطبيعية في دولة من الدول تحول هذه الدولة من دولة نامية إلى دولة متقدمة، وإنما يعتمد ذلك على كيفية إستغلال هذه الموارد الإستغلال الأمثل فهناك دول تكثر بها الموارد الطبيعية غير المستغلة الإستغلال الأمثل مثل العراق والسودان* أو أن استغلال هذه الموارد لا يوجه الوجهة الصحيحة في مجالات التنمية كالإنفاق العسكري والنتيجة هي بقاء هذه الدول ضمن مجموعة الدول النامية بالرغم من توافر الموارد الطبيعية لها، بينما توجد دول أخرى لا تتوافر بها الموارد الطبيعية مثل اليابان إلا أنها إستطاعت أن تستغل ما هو متوافر لديها وتعويض ما ينقصها عن طريق الإستيراد من الخارج ومن ثم نجحت في تطوير إقتصادها بحيث أصبحت في مصاف الدول الصناعية الكبرى.

3-6- النمو الاقتصادي ومنحنى إمكانات الإنتاج

إن منحنى إمكانات الانتاج يوضح مستوى الناتج الذي يمكن للمجتمع أن يحققه إذا أستغلت عناصر الانتاج المتوافرة به استغلالاً أمثل، إلا أن بعض المجتمعات قد لا يكون لديها القدرة والمعرفة على إستغلال عناصر الانتاج إستغلالاً كاملاً ومن ثم لا تنتج عند حدود إمكانياتها. (منعم أحمد خضير، 2022، صفحة :301.)

هذا المنحنى يمكن إستخدامه في توضيح عملية النمو الاقتصادي لمجتمع من المجتمعات، ففي الشكل أدناه نقيس على المحور الأفقي كميات السلع الزراعية وعلى المحور الرأسي كميات السلع الصناعية التي يقوم المجتمع بإنتاجها، والمنحنى **(أب)** يمثل حدود إمكانات المجتمع الانتاجية في عام (2000)، وبحلول عام (2020) إستطاع المجتمع زيادة قدرته الانتاجية عن طريق رفع الكفاءة الانتاجية لعناصر الانتاج كتحسين نوعية عناصر الانتاج أو تحقيق زيادة في كمية عناصر الانتاج المتوافرة بالمجتمع، فيزحف منحنى إمكانات الانتاج (أب) إلى منحنى جديد **(أ/ب/)**، والمسافة بين المنحنى القديم(أب) لعام (2000) و **(أ/ب/)** لعام 2020 تمثل النمو الإقتصادي الذي حدث بالمجتمع، ولكن لو حدث إن كان المجتمع عند النقطة **(ج)** مثلاً فهذا يدل على أن المجتمع حقق معدلاً من النمو الاقتصادي أقل مما كان من الممكن أن يحققه لو إستغل إمكاناته إستغلالاً أمثل ، وفي هذه الحالة تمثل النقطة **(ج)** مستوى الانتاج الفعلي Actual output بينما يمثل المنحنى **(أ/ب/)** مستوى الانتاج الكامن Potential output الذي يمكن أن يحققه المجتمع لو نجح في إستغلال عناصر الانتاج **الاستغلال الأمثل.** (منعم أحمد خضير، 2022، الصفحات :301-302.)

أما عند النقطة (ع) فيكون الاقتصاد عموما تحت إمكانات الانتاج كما هو موضح في الشكل التالي:

* والبلدان العربية عموما.

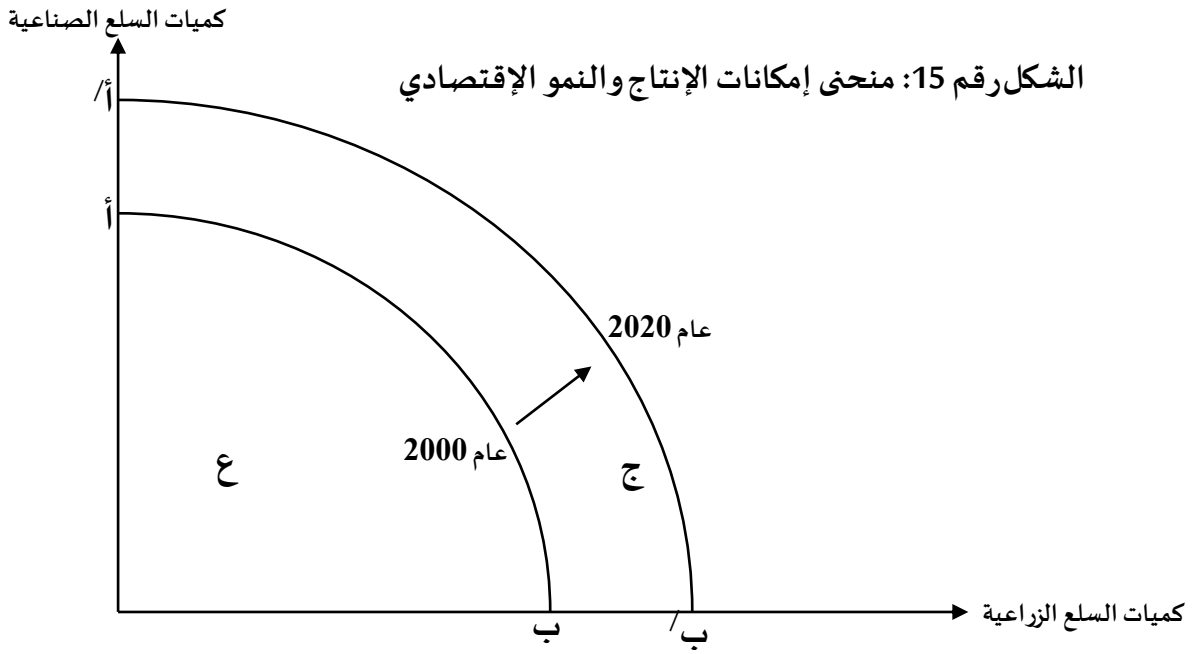

الشكل رقم 15: منحنى إمكانات الإنتاج والنمو الإقتصادي

المصدر: (منعم أحمد خضير، 2022، صفحة :301.)

6-4- أعباء النمو الاقتصادي

من الأهداف الرئيسة للنمو الاقتصادي هو العمل على رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع، إلا أن ذلك لا يتحقق في معظم الحالات إلا عن طريق تحمل أفراد المجتمع لبعض الأعباء والتضحيات، أهما: (منعم أحمد خضير، 2022، الصفحات :302-303.)

1- يتطلب رفع مستوى الناتج الكلي في المجتمع لسنوات قادمة توجيه عناصر الانتاج لإنتاج السلع الرأسمالية (الآلات والمعدات) بكميات أكبر من السلع الاستهلاكية إضافة إلى توجيه حجم كبير من الاستثمارات إلى التعليم والتدريب والتجهيزات الأساسية، وذلك لرفع القدرة الانتاجية للمجتمع، بمعنى آخر لابد أن يضحي المجتمع ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الانتاج في المستقبل.

2- أن النمو الاقتصادي الذي حققته دول أوربا الغربية وأمريكا واليابان قد تسبب إلى حد كبير في تلوث البيئة، حيث أدى الإفراط في إستخدام الموارد أدى إلى إستنزاف الموارد المتوافرة وتلويثها سواء عن طريق إلقاء مخلفات الصناعة في البحار والمحيطات والأنهار مما أدى إلى تلوث المياه وقتل الثروات السمكية والأحياء المائية الأخرى، إضافة إلى تلوث الهواء وما صاحبه من أمراض خطيرة.

3- أن التقدم الذي حدث والتطور الذي تحقق في كثير من مجالات الحياة في الدول المتقدمة تركزت نتائجه على النواحي المادية مع إهمال للنواحي الروحية والأخلاقية، ففي خضم هذا التطور نسي الإنسان الجانب الروحي وأصبحت الآلة هي الأداة فقط التي يلهث وراءها لتحقيق المكسب المادي، وتفككت بذلك الأسر وأصبح الانحلال الخلقي شعاراً للتحرر والتقدم، وظهرت الجماعات تلو الجماعات في بعض هذه الدول تنادي بالانفكاك عن قيود العادات والتقاليد الأخلاقية، وتبني المبادئ الهدامة والجري وراء الثروات والجنس وما

شابه، إن الذي حدث في هذه الدول إنما جاء كنتيجة حتمية لأساليب الحياة السائدة فيها والتي بنيت على أن التطور المادي هو الهدف الأساسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك في غياب شبه كافي للنواحي الروحية والأخلاقية.

6-5- المقاربات النظرية للنمو الاقتصادي

لقد تعددت أراء الإقتصاديين منذ القدم حول مفهوم النمو والآليات التي يمكن الإعتماد عليها في تفسيره والتي تحكمه، من بلد لأخر ومن فترة زمنية لأخرى كما يأتي بيانه موجزا فيما يلي من المقاربات.

6-5-أ- المقاربة الكلاسيكية: إتجهت النظرية الكلاسيكية الأولى في تفسيرها للنمو الاقتصادي إلى الربط بين قضية التوزيع ومسار النمو الاقتصادي منطلقة في ذلك من قانون ساي الشهير. فقد إنشغل الاقتصاديون الكلاسيكيون بالتفكير في مسألة الفائض الاقتصادي وكيفية توزيعه بين شرائح وطبقات المجتمع أو بين ملاك عناصر الانتاج باعتباره المدخل الأســـــاسي لفهم وتفسير محددات النمو الاقتصـادي، وكان تحليلهم للعلاقة والمفاضلة بين الاستهلاك والاستثمار يعكس تركيزهم على مسائل النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي في الأجل الطويل. حيث كانوا يرون أن قضية توزيع الثروة هي بمثابة الترمومتر لقراءة مدى إستدامة النمو الاقتصادي واستقراره. وما إذا كان النمو الاقتصادي سينحو نحو الانتعاش أو الركود. (محمد أحمد الأفندي، 2018، الصفحات :205-206).

حيث برزت إجتهادات المدرسة الكلاسيكية في تفسير النمو الاقتصاد من خلال أعمال رواده على النحو التالي: (محمد أحمد الأفندي، 2018، الصفحات :206-207.)

- قدم الفيلسوف والاقتصادي الانجليزي **آدم سميث** فكرة التخصص وتقسيم العمل بإعتبارها الفكرة الذهبية لزيادة الانتاجية وتوسيع الطاقة الانتاجية للإقتصاد، وربطها في إطار دائري ينتهي عند زيادة النمو الاقتصادي، فمن التخصص وتقسيم العمل، ينشأ الابتكار والتجديد الذي يخفض التكاليف من جهة ويزيد الانتاجية من جهة أخرى ومن زيادة الطاقة الانتاجية، يتولد المزيد من الأرباح للرأسماليين، وبالأرباح يتم تمويل الاستثمار الذي يقود إلى مزيد من التراكم الرأسمالي والأخير يعتبر المحرك القائد للنمو الاقتصادي.

- أما الاقتصادي البريطاني **ديفيد ريكاردوا**، جعل من نظرية توزيع الدخل الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي، لذلك إهتم بتوزيع الدخل في القطاع الزراعي الذي إعتبره القطاع الأساس للنمو الاقتصادي.

أعطى ريكارد اهتماماً ملحوظاً للتراكم الرأسمالي الذي يولده ملاك رأس المال محفزين في ذلك بزيادة أرباحهم وحصتهم في الدخل، بيد أن النمو الاقتصادي يكون مهدداً بالانخفاض أو التدهور في حالة إنخفاض أرباح الرأسماليين وفقاً لريكاردوا. ويعزو ريكارد إنخفاض الأرباح في هذه الحالة إلى زيادة الأجور وريع الأرض وعندها يتقلص التراكم الرأسمالي.

وقد فسر ريكاردوا زيادة الأجور بزيادة السكان كما فسر زيادة ريع الأرض بندرة الأراضي الخصبة وإنخفاض عوائدها بالطبع. لكن هذا التفسير، يغاير تفسير سميث لانخفاض الأرباح التي أرجعها إلى حالة التنافس بين الرأسماليين.

- أما **ماركس (Marx)** فقد عزى إنخفاض الأرباح إلى الاضطرابات الاجتماعية التي تصيب النظام الرأسمالي وتجعل النمو الاقتصادي غير قابل للاستمرار. يرى ماركس أن زيادة استخدام رأس المال في عملية

الانتاج تسبب فائض عمل يدفع بالأجور إلى الانخفاض، فيحفز ذلك الرأسماليين على توظيف العمل بأجور زهيدة ويأخذ الرأسماليون فائض القيمة فتزيد بذلك أرباحهم وحصتهم في الدخل، حيث يستمر توظيف العمل بأجور زهيدة - أجور حد الكفاف- إلى أن يختفي الجيش الاحتياطي للعمال، ومع الانخفاض المستمر في الأجور يعجز العمال عن إستهلاك كل المنتجات، فتحدث عندئذ الاضطرابات الاجتماعية التي تصبح عائقاً أمام إستدامة النمو الاقتصادي، وبالتالي ينهار النظام الرأسمالي ويغدو الحديث عن النمو الاقتصادي عبثاً فكرياً ليس إلا. طبعاً لم يقع ما توقعه ماركس.

وبالتالي بنيت النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي على أفكار كل من Smith وRicardo حول فكرة الحرية الاقتصادية الضامنة لتحقيق النمو، والتكوين الرأسمالي مفتاح التقدم والربح حافز الإستثمار، كما بنيت ذات النظرية على آراء كل من Mill حول الأسواق، وMalthus حول السكان. (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، صفحة :431).

5-6-ب- المقاربة الكلاسيكية الجديدة: زعيم النيوكلاسيك هو:Alfred Marshal، ويعتقدون إستمرار النمو دون توقع ركود، وأنه عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابى متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، حسب فكرة Marshall المعروفة بالوفرات الخارجية كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، و أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، كما أنه يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وأنه كالنمو العضوي - كما وصفه Marshall - لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا. (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، صفحة :431.)

وبهذا فقد إتخذت مسألة النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية الجديدة، منحاً مغايراً لما كانت عليه النظرية الكلاسيكية، حيث جعلت من فكرة التحليل الحدي ومسائل تعظيم المنفعة (السعادة) والأرباح في قرارات الوحدات الاقتصادية مدخلاً أساسياً لفهم وشرح مسار النمو الاقتصادي. فلم ينظر الكلاسيكيون الجدد إلى مسائل النمو الاقتصادي من زاوية نظرية توزيع الدخل وعلاقات مالكي عناصر الإنتاج كما كان ذلك شأن الاقتصاديين الكلاسيكيين، وإنما نظروا إلى تلك المسائل من زاوية نظرية القيمة أو الثمن الأسعار عناصر الإنتاج، ومن زاوية تخصيص الموارد والبحث والتحليل في قواعد السلوك الأمثل والرشيد للمستهلكين والمنتجين؛ وهم بذلك التحول، قد نقلوا الإهتمام بالنمو الاقتصادي من إطار التحليل الكلي أو النمو الاقتصادي على مستوى المجتمع إلى إطار التحليل الجزئي أو النمو الاقتصادي على مستوى الوحدات والقطاعات الجزئية والأفراد. (محمد أحمد الأفندي، 2018، صفحة :207.)

إهتم الكلاسيك الجدد بالتراكم الرأسمالي (رأس المال) من خلال تحليل محددات الإدخار والاستثمار بإعتبارهما مصدر التراكم الرأسمالي، ورأوا أن الإدخار يرتبط بعلاقة طردية مع كل من الدخل وسعر الفائدة، بينما الاستثمار يتحدد بعلاقة عكسية مع كل من سعر الفائدة والانتاجية الحدية لرأس المال، ومن ذلك رأوا أن معدل نمو الدخل الفردي يرتبط بعلاقة طردية مع معدل الإستثمار والإزدهار وبعلاقة عكسية مع معدل النمو السكاني. وبهذا أولى الكلاسيك الجدد أهمية للنمو السكاني والتجارة الدولية، باعتبارهما متغيرات خارجية مؤثرة في النمو الاقتصادي طويل الأجل. وقد رأوا أن معدل النمو الاقتصادي ينحو نحو التساوي مع معدل نمو قوة العمل في الأجل الطويل. كما رأى الكلاسيك الجدد أن منظمين العملية الانتاجية لهم دوراً فاعلاً

في إستراتيجية النمو الاقتصادي وإستقراره وإستبعاد إمكانية حدوث ركود أو جمود في الانتاج، حيث رأى **شومبيتر** أن للاختراعات والابتكار الذي يقوم به المنظمون دوراً فاعلاً في زيادة النمو الاقتصادي، ورأى أن الاستثمار المحفز بحجم النشاط الاقتصادي وبالأرباح والعوائد وحجم رأس المال القائم أثراً على زيادة النمو الاقتصادي، كذلك فإن الاستثمار التلقائي المحفز بالإبتكار والتجديد الذي يقوم به المنظمون له دوراً فاعلاً في ضمان إستدامة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، كما وأولى الكلاسيكيون الجدد أهمية لدور العمل في النمو الاقتصادي وإرتباط نمو قوة العمل بنمو السكان وهيكله وكذلك مستوى التعليم والتدريب. (محمد أحمد الأفندي، 2018، صفحة :208.)

5-6-ج- المقاربة الكينزية للنمو الإقتصادي: لم يقدم **كينز** نظرية صريحة في النمو الاقتصادي وإنما قدم نظرية للاستقرار الاقتصادي تقوم على دور فاعل للطلب الكلي في التأثير على الدخل القومي وكان الشغل الرئيس لكينز هو كيف يمكن معالجة تقلبات الدخل من خلال التحكم في عناصر ومكونات الطلب الكلي. (محمد أحمد الأفندي، 2018، صفحة :208.)

وبالتالي ركزت هذه النظرية على مفهوم المضاعف، حيث يزداد الدخل الوطني بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للإستهلاك، وحسب هذه النظرية فهناك 3 معدلات للنمو الاقتصادي وهي: (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، صفحة :432.)

1 - **معدل النمو الفعلي**، ويمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

2- **معدل النمو المرغوب**، عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

3- **معدل النمو الطبيعي** فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل.

وحسب هذه النظريـــة فإنه يجب أن يتحقق التعـادل بين معـدل النمو الفعلي ومعـــدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل المرغوب فيه مع الطبيعي فليس هناك إتجاه لنشوء البطالة والتضخم.

وبهذا تفرد كينز بنظرته للطلب الكلي على أنه هو المتغير المستقل الذي يؤثـر في حجم النـاتج والتشغيل، وليس من الضروري أن يستقر الدخل عند مستوى التشغيل الكامل للموارد، وإنما قد يتحقق النمو الاقتصادي تحت ظل وجود بطالة في الموارد، كما ركز كينز على أهمية التراكم الرأسمالي الناجم عن زيادة الاستثمار الذي يقود إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الناتج الكلي وبالتالي النمو الإقتصادي، وفي رأي كينز، فإن مصدر التراكم الرأسمالي هو تدخل الدولة. لذلك أولى كينز أهمية لدور السياسات المالية والنقدية في التأثير على الدخل ومن ثم النمو الاقتصادي من خلال أدوات الضرائب وسعر الفائدة والانفاق الحكومي المباشر. (محمد أحمد الأفندي، 2018، صفحة :209.)

5-6-د- المقاربة الحديثة للنمو الاقتصادي: تتمثل هذه النظرية في نموذج Robert Lucas & Paul Rohmer سنة 1986 حيث ركزت على النمو في الأجل الطويل، نتيجة إستمرار الفجوة التنموية بين البلدان

الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، إذ تمحور هذا النموذج حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني. (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، صفحة :433.)

و في سنة 1992، طور كل من David Wibel & Gric Manki أبحاثا Yستندت على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، و بالتالي تنفرد بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مفهوم النمو مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية. (عبد اللطيف بلغرسة، 2020، صفحة :434.)

5-6-هـ- المقاربة الإسلامية للنمو الاقتصادي: إن التنمية والنمو الاقتصادي في مقاصد الشريعة الإسلامية هي إنعكاس للوظيفة الاجتماعية للإنسان القائمة على سنة التسخير والاستخلاف التي إقتضاها الخالق جل وعلا، للوجود الإنساني على الأرض، فالإنسان مكلف بإقامة العمران وإعمار الأرض بغية تحقيق الحياة الكريمة للإنسان. ولذلك، فإن العمران هو تنمية للإنسان وبالإنسان ومن أجل الإنسان، قال تعالى:

﴿ اللهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (12) وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (13) ﴾ (سورة الجاثية)

فالإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، (فالدنيا حلوة نضرة وإن الله مستخلفكم فيها، فناظر كيف تعملون) كما ورد في الحديث الشريف. (محمد أحمد الأفندي، 2018، صفحة :209.)

6-6- النمو، التنمية والتنمية المستدامة

هناك عادة خلط ما بين هذه المفاهيم الثلاثة لقربها من البعض في الكتابة النطق لكنها تختلف في المفهوم، وهذا ما سنظهره من خلال هذا الجزء.

أ - مفهوم التنمية: تعني التنمية بأنها التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده المختلفة من إقتصادية وسياسية وإجتماعية وتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع. (منعم أحمد خضير، 2022، صفحة :303.)

يلاحظ من التعريف ما يلي: (منعم أحمد خضير، 2022، الصفحات :303-304.)

(1)- أنه يعطي المفهوم الشامل للتنمية الشاملة حيث لا يركز على الجانب الاقتصادي فقط؛

(2)- أن التنمية تعني تغييرات هيكلية في أبعاد المجتمع المختلفة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التنظيمية والإدارية)؛

(3)- أن هدف التنمية هو توفير الحياة الكريمة للفرد، وهذا الهدف في حد ذاته يتطلب أكثر من مجرد زيادة الدخل القومي والفردي، فالحياة الكريمة للفرد تعني بمفهومها الشامل نوعية الحياة التي يعيشها الفرد في المجتمع من حيث توافر المسكن الصحي الملائم والخدمات المناسبة

(صحية - تعليمية - إجتماعية وغيرها)، بجانب ذلك توفير الحاجات الضرورية بالكمية والنوعية المناسبة، ولكن كما أن الفرد هو هدف التنمية فهو أيضاً الوسيلة لتحقيقها، فبدون تفاعل الفرد وإسهامه الفعال في تحقيق التنمية لا يمكن إحداث التغييرات المنشودة، من أجل ذلك لابد أن يشعر الفرد في المجتمع بأنه جزء من عملية التنمية من حيث رسم السياسات ووضع الخطط حتى يكون لديه الحماس والحافز لتنفيذ ما تناط به لتحقيق أهداف التنمية.

نلاحظ من تعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أنهما يختلفان ولا يعبران عن شيء واحد، فبينما نجد أن النمو الاقتصادي يعني زيادة معدل نمو الدخل القومي أو الفردي الحقيقي عبر الزمن فإن التنمية الإقتصادية تعني التغيير في البنيان الإقتصادي والإجتماعي والثقافي وغير ذلك ليشتمل على جميع **أبعاد المجتمع**. (منعم أحمد خضير، 2022، صفحة :305.)

ب- التنمية المستدامة: جاء هذا المفهوم كنقد للنقائص والقصور في مفهمومي كل من النمو والتنمية نتيجة الآثار الجانبية الناتجة عن التوسع في النشاط الصناعي مما مثل ضغط على إستخدام الموارد الطبيعية وما إرتبط به من زيادة درجة التلوث بأشكاله المختلفة في العالم، حيث يرى العديد من الإقتصاديين أن استمرار هذا النموذج في التنمية سيؤدي حتماً إلى تدمير القدرة الإنتاجية للأرض والبيئة المحيطة بالإنسان، وهذا هو سبب الاهتمام بما يسمى بالتنمية المستدامة كبديل عن المفهوم التقليدي للتنمية، حيث عرفت على أنها: "حسب سولو: تتمثل في عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليها الجيل الحالي."، وكذلك تعريف جامعة أوريجون الأمريكية أن التنمية المستدامة تتمثل في إستخدام الموارد الطبيعية لإشباع إحتياجات الأفراد مع مراعاة الأجيال المقبلة في إشباع حاجاتهم من إستخدامهم لتلك الموارد." ، وبالتالي **تعرف التنمية المستدامة بأنها تتمثل في إشباع إحتياجات الأجيال الحالية دون التضحية بقدرة الأجيال المقبلة على مواجهة إحتياجاتها منها**. (محمد عبد العزيز عجيمةو إيمان عطية ناصف وعلى عبد الوهاب نجا، 2008، الصفحات :32-93.)

وبالتالي مفهوم التنمية المستدامة يقوم على مجموعة من السياسات والإجراءات المتخذة لتحقيق التوازن بين تفاعل المنظومات البيئية الثلاثة (الحيوية - والمصنعة - والاجتماعية) والمحافظة على سلامة هذه **النظم البيئية**. (مصطفى يوسف كافي، 2017، صفحة :44.)

فالبيئة الحيوية تضم المحيط الطبيعي (الماء، الأرض، الجو، نبات، حيون، إنسان.) وهو خارج سيطرة الإنسان، أما البيئة المصنعة تتكون مما شيده الإنسان وأنشأه (مصانع، مدارس، مستشفيات، طرقات ...إلخ، أما البيئة الاجتماعية فتتمثل في الأجهزة والمؤسسات التي تدار بها علاقات بين البشر (القيم، العادات، تقاليد، دستور، التراث الثقافي...إلخ).

6-7- عقبات التنمية

تجابه الدول النامية الكثير من العقبات التي تقف في طريق التنمية، هذه العقبات نوجزها فيما يلي:(منعم أحمد خضير، 2022، الصفحات :307-309.)

- **إنخفاض مستوى الدخل الفردي:** والذي يؤدي إلى إنخفاض نسبة الدخل الموجهة إلى الادخار، لأن نسبة كبيرة من الدخل تذهب إلى الاستهلاك، وقلة الادخار تؤدي إلى إنخفاض معدل تكوين رأس المال سواء

رأس المال البشري أو العيني، وهذا يؤدي إلى التخلف الاقتصادي، هذه النظرية تعرف بنظرية الحلقة المفرغة للفقر (The Vicious Circle of Poverty) والتي ترجع سبب فقر الدول النامية إلى الفقر ذاته، والخلاصة أن الدول النامية تعاني من إنخفاض معدل تكوين رأس المال الناتج من انخفاض الدخل، وهذا يمثل عقبة أمام زيادة الناتج القومي بمعدلات كبيرة مما يؤثر على مستوى الدخل الفردي إذا اخذنا في الحسبان معدلات النمو السكاني المرتفعة في هذه الدول.

- **التبعية الاقتصادية:** تتخصص غالبية الدول النامية في إنتاج تصدير سلعة واحدة أو سلعتين على الأكثر تكون في غالبيتها سلعاً أولية زراعية أو إستخراجية مما يجعل إقتصاديات هذه الدول معرضة للهزات التي تحدث في أسعار أو انتاج هذه السلع، وهذا يؤدي إلى أن يكون الاقتصاد الداخلي تابعاً للمؤثرات والمتغيرات العالمية المتعلقة بالطلب على هذه السلعة، ومثالاً على ذلك ما يحدث بالنسبة لغالبية الدول المنتجة للبترول.

- **عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي:** يؤدي عدم الاستقرار السياسي الاجتماعي إلى خلق عدم ثقة في الاقتصاد الداخلي وعدم إستمرارية في المشروعات الإقتصادية والإجتماعية وغيرها.

فكثرة الانقلابات السياسية وشيوع سياسة التأميم التي كانت تمارس على نطاق واسع في السابق في كثير من دول العالم النامي دفع بالمستثمرين الوطنيين والأجانب إلى الأحجام عن الإستثمار في مشروعات تفيد الإقتصاد الداخلي، مما أدى إلى هروب رأس المال الذي يمثل أهم عناصر الانتاج التي تحتاج إليها هذه الدول.

- **هجرة العقول البشرية:** من العقبات التي يجب ذكرها أيضاً هجرة العقول البشرية من الدول النامية للدول المتقدمة، هذه العقول البشرية تمثل المتخصصين والفنيين وذوي المهن، وهذه الفئات تعد تخصصات نادرة تحتاج إليها الدول النامية في مراحل تطويرها، إلا أنها تفقدها بعد أن تكون قد أنفقت أموالاً كثيرة على تعليمها وتدريبها داخلياً وخارجياً ، وبدلاً من أن تعود هذه العقول لتسهم في تنمية مجتمعاتها تفضل البقاء في الدول المتقدمة على العودة ، أما جرياً وراء تحقيق دخول أعلى أو لظروف سياسية أو كلاهما ، وكما نرى أن المستفيد من هذا الوضع هو الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

الفصل السابع:
البطالة والتضخم

تمهيد

يعتبر الاستخدام الكامل Full Employment من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. ويقصد بالاستخدام الكامل الحالة التي تكون فيها جميع الموارد الاقتصادية وخاصة القوى العاملة في المجتمع مستغلة استغلالاً تاماً، باستثناء بعض الحالات المتعلقة بالبطالة الاحتكاكية أو الهيكلية. وبعبارة أخرى، هي الحالة التي تنعدم فيها البطالة الدورية بحيث تكون الكمية المعروضة من القوى العاملة مساوية للكمية المطلوبة.

7-1- معنى الاستخدام الكامل

يختلف الاقتصاديون في تحديد معنى الاستخدام الكامل بصورة دقيقة. فيعتقد بعضهم بأنه يمكن وصف اقتصاد معين بحالة الاستخدام الكامل عندما لا تتجاوز نسبة البطالة 3% من القوة العاملة. في حين يرى البعض الآخر أن نسبة 4% ربما كانت أكثر واقعية.

وقد يبدو ولأول وهلة بأن الأختلاف بنسبة 1% ليس كبيراً، إلا أن الأمر أخطر من ذلك، فقد يعني هذا الفرق استخدام أو بطالة مئات الآلاف من الأشخاص، ففي جمهورية الصين في عام 2003، أدى ارتفاع معدل البطالة بنسبة 1% إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل بنحو 13 مليون عامل.

من الضروري معرفة توزيع معدلات البطالة بالنسبة للجنس، والعمر والمهن والتوزيع الجغرافي حتى يمكن تحويل مشكلة البطالة في أي بلد. فمثلاً، قد تكون معدلات البطالة بين الإناث، وهذا هو الحال في كثير من الأقطار النامية (ومنها الأقطار العربية)، أعلى من معدلاتها بين الذكور، وذلك بسبب القيم الاجتماعية السائدة في هذه الأقطار التي تحبذ ان تقوم المرأة بتربية الأبناء ورعاية الأسرة عن خروجها إلى سوق العمل.

7-2- تعريف البطالة Unemployment

تعرف البطالة على أنها: التعطل (التوقف) الجبري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج، أي عبارة عن مجموعة الأفراد الذين لا يعملون ولديهم الرغبة عند مستوى الأجر السائد في السوق. (إبراهيم محمد أحمد، 2019، صفحة :102.)

ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين الطلب على العمل والمعروض منه أو الفرق بين مستوى التوظف الكامل والتوظف الفعلي. ويحسب معدل البطالة كالتالي: عدد العاطلين /القوة العاملة) × 100%. (إبراهيم محمد أحمد، 2019، صفحة :102.)

7-3- أنواع البطالة

يمكن التمييز بين خمسة أنواع رئيسية من البطالة وهي: البطالة الاحتكاكية، البطالة الهيكلية، البطالة الدورية، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية.

7-3-1- البطالة الاحتكاكية(Frictional Unemployment) : وهي التي تمنع العمال المؤهلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة، لوجود فجوة زمنية بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى، يمكن القول بأن هذه البطالة تنشأ نتيجة نقص المعلومات للعمال أو لأصحاب الأعمال. (إبراهيم محمد أحمد، 2019، صفحة :102.)

وبالتالي هذا النوع من البطالة تشمل أولئك الأشخاص العاطلين عن العمل بصورة مؤقتة أو بسبب عملية تغير الوظائف أو البحث عن فرص عمل أفضل، ولهذا يطلق عليها البطالة الانتقالية، ويعزي ظهور هذا النوع

من البطالة إلى عدم كفاءة سوق العمل وضعف حركة إنتقال العمال، وعدم المعرفة التامة بفرص العمل المتوفرة، وقد تنشأ كذلك من عدم قدرة الإقتصاد على إيجاد الأعمال التي تنسجم مع مؤهلات الأشخاص العاطلين وبصورة فورية.

ويمكن تقليل البطالة الاحتكاكية بواسطة تحسين أو تشجيع حركة انتقال العمال والتعريف بفرص العمل المتاحة. يتأثر أمد هذا النوع من البطالة في الدول المتقدمة بمقدار تعويضات البطالة التي يحصل عليها العمال العاطلين فكلما زادت هذه التعويضات، ازدادت الفترة الزمنية التي يقضيها العمال في البحث عن فرص العمل الأفضل.

7-3-2- البطالة الهيكلية(Structural Unemployment): يصعب أحيانا التفرقة بين الاحتكاكية والهيكلية إلا أن الأولى تنشأ بسبب نقص المعلومات كما ذكرنا،بينما تنشأ الثانية نتيجة وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة لاختلاف نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه في منطقة معينة أو بين المناطق مما يؤدي إلى إنعدام التوافق بين كلا من الأعمال المتاحة والمرغوب فيها. (إبراهيم محمد أحمد، 2019، صفحة :102.)

وبالتلي تنشأ البطالة الهيكلية عن عوامل إقتصادية وإجتماعية تتعلق بطبيعة اقتصاد السوق الحر والانفتاح الاقتصادي، فهي تعود في الغالب إلى تغير هيكلة الاقتصاد بالتحول نحو الخصخصة أو بسبب التقدم التقني وإحلال الآلة محل اليد العاملة، وتكون هذه البطالة عادة أطول أمداً من البطالة الاحتكاكية.

7-3-3- البطالة الدورية(Cyclical Unemployment) : أو بطالة تدني الطلب الكلي تنشأ في حالات الركود الاقتصادي بسبب إنخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم تخفيض الطلب الكلي على العمل لمواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه التنازلي. (إبراهيم محمد أحمد، 2019، صفحة :103.)

وبالتالي فهي البطالة الناتجة عن الدورة الاقتصادية Business cycles)) وتنشأ عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حول الناتج المحلي الكامن (الناتج عند الاستخدام الكامل) أي عند التوظف الكامل للقوى العاملة، وتعزى أسباب هذه البطالة إلى فترات الإنتعاش والإنكماش التي يمر بها الاقتصاد فتنخفض خلال فترة الركود الاقتصادي. لذلك يعتمد المدى الزمني لهذه البطالة على مدى فاعلية وسرعة السياسة الاقتصادية في إعادة الاقتصاد إلى توازن المدى الطويل، الذي يضمن التوظف الكامل للقوى العاملة.

7-3-4- البطالة المقنعةUnemployment Disguised : وهي الحالة التي يشارك فيها مجموعة من الأفراد في العمل بوظائف يتقاضون عليها أجرا بينما لا يضيفون إلى الانتاج شيئاً يذكر (أي أن الانتاجية الحدية للعامل تساوي صفر) وذلك يعني أنه لو تم سحب هذه المجموعة من العمل فان الإنتاج لن يتأثر.

وهي مستترة وغير ظاهرة يعبر عنها البعض بأنها عدد كبير من العمال يشتركون في أعمال تتطلب أقل منهم (كما في القطاع الحكومي عندما توظف الدولة أعدادا متزايدة خوفا من البطالة) بينما يرى البعض أنها تفسر الزيادة في مستوى التعداد السكاني الريفي عن المستوى الذي يحتاجه العمل الزراعي. (إبراهيم محمد أحمد، 2019، صفحة :103.)

وتنتشر هذه البطالة كما أشرنا سابقا في القطاع العام (الأجهزة الحكومية) التي يتم فيها التشغيل غالبا لعوامل اجتماعية وسياسية لاتهتم بالانتاجية والربحية ولا توجد البطالة المقنعة في القطاع الخاص لأنه باحث عن الربح بالدرجة الأولى.

7-3-5- البطالة الموسمية: وهناك من يضيف نوع خامس وهي البطالة الموسمية وهي التي تنشأ في الصناعات والخدمات ذات الطبيعة الموسمية وكذلك المرتبطة بالظروف المناخية كخدمات السياحة الصيفية. (إبراهيم محمد أحمد، 2019، صفحة :103.)

7-4- تكاليف البطالة

هناك نوعان من التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للبطالة:

7-4-1- التكاليف الاقتصادية: تعني البطالة من الناحية الاقتصادية، فقدان المجتمع لذلك الإنتاج من السلع والخدمات التي كان من الممكن تحقيقة لو كانت القوى العاملة مستغلة بصورة كاملة. ومهما تدنت نسبة البطالة في اقتصاد معين، فإنها بلا شك تعني خسارة ملايين أو الملايير بالنسبة للمجتمع، وهي خسارة غير قابلة للتعويض لفوات الوقت اللازم للإنتاج وعدم أمكانية خزنه أو استعادة استخدامه.

7-4-2- التكاليف الاجتماعية: تنعكس تكاليف البطالة على ما يترتب على تدني الدخول أو فقدانها بالكامل من مظاهر الفقر والبؤس وارتفاع معدلات الجريمة، ونشوب الصراعات الطبقية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي بصفة عامة. ويعد تكاليف القياس الاجتماعية أكثر صعوبة من قياس التكاليف الاقتصادية.

7-5- قياس البطالة

يمكن من خلال المسح السكاني (Population Survey) الذي تقوم به الأجهزة الاحصائية في الدول التعرف على مجموعتين من السكان هما:

- السكان في عمر العمل (Working-Age Population): وهم السكان الذين تتراوح اعمارهم بين (16 - 65)، ويستثنى من ذلك نزلاء السجون وأفراد الجيش والشرطة.
- السكان دون عمر العمل والسكان فوق عمر العمل (المتقاعدين).

وتقسم الأجهزة الإحصائية السكان في عمر العمل إلى مجموعتين أيضاً هما:

المجموعة الأولى: وتضم الأشخاص في قوة العمل الفاعلة (العاملة) (Active labor force).

المجموعة الثانية: تضم الاشخاص خارج قوة العمل الفاعلة من غير الراغبين في العمل أو غير القادرين.

تقسم قوة العمل الفاعلة إلى مجموعتين هما:

- العاملون فعلاً،
- والعاطلون الجادون في البحث عن عمل.

ويعتبر العامل مشمولاً في قوة العمل الفاعلة إذا كان يعمل بدوام كامل أو بدوام جزئي. أما العاطل عن العمل فيعرف بالشخص القادر والراغب في العمل والذي يبحث بجدية عن عمل ولكن لا يجد فرصة عمل.

7-5-1- مؤشرات سوق العمل Labor Market Indicators: هناك ثلاث مؤشرات هامة هي:

- معدل البطالة
- معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة
- نسبة الاستخدام الى السكان

7-5-1-أ- **معدل البطالة:** ينظر الى معدل البطالة كمؤشر للتعرف على نسبة الاشخاص المشاركين في القوى العاملة لكنهم لا يجدون فرصا للعمل. ويقاس معدل البطالة بعدد الاشخاص العاطلين من مجموع قوة العمل الفاعلة أي ان:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاطلين}}{\text{قوة العمل الفاعلة}} \times 100$$

7-5-1-ب- نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة: يمثل معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة عدد الاشخاص الراغبين والقادرين على العمل ممن هم في عمر العمل سواء كانوا يعملون فعلا او عاطلون عن العمل ويبحثون بجدية عن العمل كنسبة من عدد السكان ممن في عمر العمل أي أن:

$$\text{معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة} = \frac{\text{قوة العمل الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

7-5-1-ج- نسبة الاستخدام الى السكان: تستخدم نسبة الاستخدام الى السكان كمؤشر لمدى توفر فرص العمل وكذلك درجة التوافق بين مهارات العمال وفرص العمل المتاحة ويمكن التوصل الى هذه النسبة من المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاستخدام الى السكان} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

وتعكس هذه النسبة مدى قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة لامتصاص النمو المتزايد للسكان الذين يبلغون عمر العمل ويبحثون على فرص عمل جديدة. واحدة ومن اهم اسباب ارتفاع نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة وبالتالي ارتفاع نسبة الاستخدام الى السكان هي زيادة عدد الاناث في قوة العمل الفاعلة، وذلك بسبب زيادة نسبة تعليم المرأة والتوسع في خلق فرص العمل المناسبة لها وخاصة في مجالات التعليم والصحة وغيرها. هذا بالإضافة الى التقدم التقني لاسيما في مجال الاتصالات والمواصلات الذي وفر فرص عمل جديدة وشجع المرأة على المشاركة في قوة العمل الفاعلة في كثير من الدول.

7-6- التضخم

أ- مفهوم التضخم: ظاهرة عالمية شملت الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء ويعرف بأنه "نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة"، كما يعرف بأنه الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدي إلى سلسلة من الزيادات المستمرة في الأسعار، أي هو زيادة أسعار جميع السلع والخدمات بنسب مختلفة (أي لا تزيد جميعها بنفس النسبة) ويستفيد منه المدين بينما يتضرر الدائن. (إبراهيم محمد أحمد، 2019، صفحة :100.)

ويقاس التضخم من المصادر الرئيسية الثلاثة للبيانات المتعلقة بقياس الأسعار أو تغيرات سعر وهي: **الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) والأرقام القياسية لأسعار المنتج ورقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغير في الأسعار من الناتج القومي الاجمالي (IDP)** (مايكل أبدجمان، 2012، صفحة :363.)، وقد تم التطرق لها في المحاور السابقة من هذا العمل.

ب- أنواع التضخم: يمكن التمييز بين أنواعه بعدة معايير كما يلي: (إبراهيم محمد أحمد، 2019، الصفحات :100-101.)

1- من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

أ. **التضخم الظاهر (الصريح، الطليق، المفتوح):** هو الارتفاع المستمر في الأسعار إستجابة لفائض الطلب دون تدخل السلطات.

ب. **التضخم المكبوت:** هو التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن ترتفع لوجود قيود حكومية.

2 - من حيث حدة التضخم:

أ. **التضخم الجامح:** الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور فتزيد تكاليف الإنتاج وبالتالي تنخفض أرباح رجال الأعمال مما يؤدي إلى زيادة جديدة في الأسعار ومن ثم زيادة الأجور وهكذا مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم (اللولب المرذول).

ب. **التضخم الزاحف:** تضخم تدريجي بطيء معتدل مقترن بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي إلا أن استمراره يمكن أن يؤدي إلى تضخم جامح وهو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن إرتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج.

3 - من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:

أ. **التضخم المستورد:** إرتفاع الأسعار في الدولة نتيجة لتسرب التضخم العالمي إليها عن طريق الواردات وهي حالة خاصة بالدول العربية المصدرة للنفط.

ب. **التضخم المصدر:** إرتفاع الأسعار الناتج عن زيادة احتياطات البنوك المركزية من الدولارات والناشئ عن وجود ما يعرف بقاعدة الدفع بالدولار.

4 - من حيث مصدر الضغط التضخمي:

أ. **تضخم جذب الطلب:** ينتج عن وجود زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي (في سوق السلع وعناصر الإنتاج) مما يعمل على ارتفاع الأسعار لمواجهة الزيادة في الطلب الذي يفوق الطاقة الإنتاجية في المجتمع عند التوظف الكامل.

ب. **تضخم دفع النفقة:** إرتفاع الأسعار نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج وخاصة أسعار عناصر الإنتاج.

ج- **آثار التضخم:** إذا تجاوز التضخم في أي إقتصاد المعدلات المسموح بها قد تكون له أثار وخيمة، حيث تكمن أهم الأثار فيما يلي: (إبراهيم محمد أحمد، 2019، صفحة :101)

1- **على الدخل:** يضر بأصحاب الدخول الثابتة بينما يستفيد منه أصحاب الدخول الناشئة عن الأرباح.

2- **على المديونية:** يستفيد المدين بينما يتضرر الدائن، لكون المدين يقترض مبلغ معين يعيده بعد فترة بقيمة حقيقية أقل بسبب الارتفاع المستمر في الأسعار.

3-**على ميزان المدفوعات:** يؤثر عليه سلبيا فالدولة التي تعاني من إرتفاع أسعار منتجاتها تكون ضعيفة تنافسيا مع منتجات الدول الأقل أسعارا وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات أو انخفاض حجم الفائض فيه.

4-على النمو الاقتصادي: يرى البعض أنه يؤثر عليه سلبيا إذ أن التضخم يؤثر سلبيا على قرارات الاستثمار ويؤخرها بسبب عدم التأكد من الأوضاع المستقبلية كما يؤثر على الادخار وعلى حماس العمال على الإنتاج بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية.

بينما يرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا للنمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع الأسعار لفترة تعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتنخفض البطالة، وتعتمد صحة الرأيين على نوع وحدة التضخم فالتضخم الشديد السريع يضر بالنشاط الاقتصادي بينما قد يكون التضخم البطيء المعتدل دافعا للنمو إذا ما صوحب بسياسات إقتصادية رشيدة.

الفصل الثامن:
منحنى فيليبس، وقانون أوكن

يرجع أصل تسمية هذا منحنى بفيليبس نتيجة أعمال الاقتصادي النيوزلندي ويليام فيليبس والذي درس من خلاله العلاقة بين البطالة والأجور في المملكة المتحدة (1861-1957)، حيث لاحظ أن هناك علاقة عكسية بين مستوى البطالة ومعدل التغير في الأجور كما إمتدت دراسته لتشمل تضخم الأسعار كذلك.

8-1- شرح فكرة فيليبس

يشير إنخفاض معدل البطالة إلى زيادة الطلب على العمالة مما يسبب زيادة في الأجور، حيث أن الشركات تعمل على جذب العمالة بأجور أعلى أو الحفاظ على ما لديها من موظفين برواتب تنافسية وهو ما يعني زيادة تكلفة العمالة، وعند إرتفاع تكلفة العمالة على كاهل الشركات، ربما تلجأ إلى تمرير هذه الزيادة إلى المستهلكين من خلال رفع أسعار السلع والخدمات. وقد طور الاقتصادي فيليبس نظريته الاقتصادية على أساس أن التضخم والبطالة بينهما علاقة عكسية، مشيراً إلى أن النمو الاقتصادي يأتي مع التضخم، والذي يجب أن يؤدي بدوره إلى المزيد من الوظائف وتقليل البطالة. (CNBC عربية، 2023)

تعتبر فكرة المبادلة بين التضخم والبطالة المكونة الأساسية للمعتقدات النقدية عند المفكرين الكلاسيك أمثال1752 David Hume. لكن أول من تطرق لهذه العلاقة بشكل واضح كان للمفكر النيوكلاسيكي 1926 Irving Fischer، وذلك بالرغم من أنه كان يرى هذه السببية تمر من التضخم إلى البطالة عوضا عن العكس. ثم كانت هناك عدة محاولات من طرف 1936 Timberger و 1955 Kleinوتم رسم العلاقة في الأخير في شكل انتشاري وبياني بواسطة كل من 1955 Brown و1957 Sultan. وبالرغم من كل هذه الجهود المتطورة والمتلاحقة، غير أن هذا التحليل ظل مهملا بين طيات النسيان إلى غاية. تشرين الثاني "نوفمبر" من العام 1958 حين نشر الاقتصادي النيوزلندي Alban William Phillips مقالا في British Journal of Economica وذلك بعنوان:

The Relation Between Unemployment and the Rate of Change in Money wage Rates in the United Kingdom 1861-1957

طور فيه رسما بيانيا يصور العلاقة وليس قانونا بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجر النقدي كمؤشر المعدل التضخم باعتبار أن الأجور تمثل نسبة كبيرة من التكلفة وبالتالي السعر، أطلق على هذه العلاقة اسم "منحنى فلبس". (متيوي رحمة، 2023، الصفحات :20-21.)

وللتوصل إلى منحناه الشهير، ينطلق فيليبس من فرضية بسيطة، يلاحظ فيليبس أنه إذا كان الطلب على السلع والخدمات عاليا نسبيا مقارنة مع العرض فيمكن توقع إرتفاع أسعار تلك السلع والخدمات، حيث يكون معدل إرتفاع الأسعار أعلى كلما عَلى الطلب بالنسبة للعرض. بالمقابل، عندما يكون الطلب منخفضا مقارنة بالعرض فيمكن توقع انكماش الأسعار، حيث يكون معدل انكماش الأسعار متناسبا مع العجز في الطلب. بالتالي فالتغير النسبي للأسعار متناسب مع التفاضل بين الطلب والعرض. لذلك يرى فيليبس أنه إذا أسقطنا ما سبق على سوق العمل فيمكن توقع علاقة عكسية بين التغير النسبي للأجور النقدية، أي الاسمية، والبطالة. إذا كان الطلب على العمل مرتفعا وكان العرض ضئيلا فأمكن توقع إرتفاع السريع للأجور المقترحة من طرف أرباب العمل حيث يعود ذلك إلى إحتدام المنافسة على العمال لقلة العرض بالمقابل يرى

فيليبس أن الفائض في العمل سيؤدي إلى تراجع الأجور لكنه سيكون بطيئا. ويعود بطء تراجع الأجور إلى تحفظ العمال على تقبل تخفيضات كبيرة في الأجور. لهذا السبب يخلص فيليبس إلى أن العلاقة غير خطية بين البطالة ونسبة تغير الأجور الاسمية. (محمد بوخاري، 2014، الصفحات :200-201.)

والشكل أدناه يوضح طبيعة العلاقة التي توصيل إليها فيليبس بين معدل البطالة والأجور الأسمية

الشكل رقم 16:العلاقة بين البطالة والأجور الأسمية حسب فيليبس

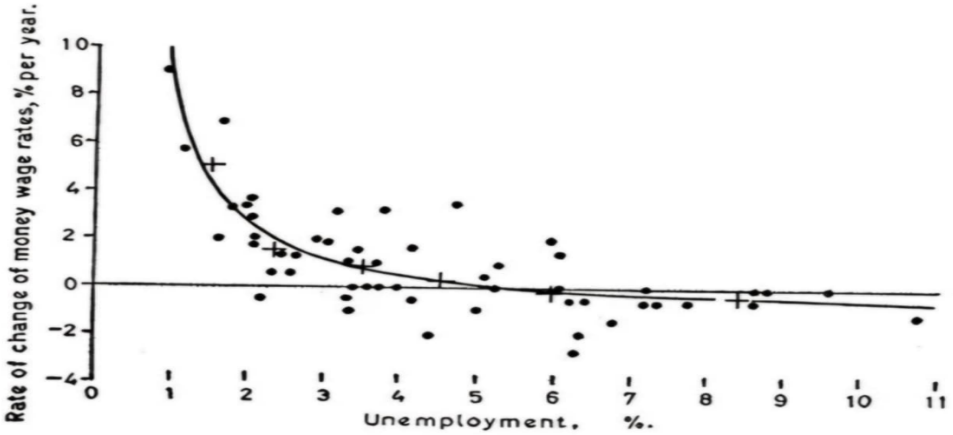

المصدر: (محمد بوخاري، 2014، صفحة :201.)

ويعود تفسير الوضع المشار إليه في الشكل أعلاه إلى أنه عند زيادة مستوى الطلب الكلي في إقتصاد ما بمعدل كبير فإن المؤسسات ستسعى إلى زيادة إنتاجها من خلال توظيف المزيد من العمال وإغرائهم بأجور مرتفعة. ونتيجة لذلك فإن تكاليف الإنتاج سترتفع بفعل زيادة الأجور، الأمر الذي سينعكس على الاسعار فتزيدها وبالتالي يخلق التضخم. إذن فالبطالة إنخفضت في حين إرتفعت معدلات التضخم، أما في حالة الركود والكساد فإن ذلك يعني أن الوضع الإقتصادي في تراجع وأن الطلب إما ثابت أو في إنكماش مما يعني ثبات الأسعار نسبيا إن لم يكن تراجعها؛ وهذا يعني تراجع التضخم أو إختفاؤه وظهور البطالة. (خالد واصف الوزاني و أحمد حسين الرفاعي، 2007، صفحة :199.)

8-2- تحليل إفتراضات فيليبس للعلاقة بين البطالة والأجور الأسمية

تعميقاً لفهم ما جاء به فيليبس ينبغي تحليل أكثر للإفتراضات التي بنى على أساسها تحليله، حيث رأي أنه يمكن بناء على العلاقة العكسية بين معدل التغير في الأجور النقدية ومعدلات البطالة، حيث يمكن توضيح ذلك بما يلي: (منعم أحمد خضير، 2022، الصفحات :288-289.)

أ- إذا كانت تكلفة العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الكلي تساوي عدد ساعات العمل مضروبة في أجر ساعة العمل.

ب- فإذا افترضنا ثبات أجر ساعة العمل ولكن مع إفتراض زيادة إنتاجية العمل فسوف يعني ذلك تناقص عدد ساعات العمل والذي يترتب عليه بالتالي إنخفاض في تكلفة العمل مما ينعكس في إنخفاض مستوى الأسعار.

ج-ولكن إذا افترضنا زيادة انتاجية العمل بنسبة 2% لكن مع إرتفاع الأجور النقدية بنفس النسبة فسوف يترتب على ذلك ثبات تكلفة العمل ومن ثم ثبات مستوى الأسعار. أما إذا افترضنا زيادة انتاجية العمل بنسبة 2% مثلاً ولكن مع إرتفاع الأجور النقدية بمعدل أكبر وليكن 5% فسوف يترتب على ذلك إرتفاع تكلفة العمل بنسبة 3%. (5 %- 2%) مما ينعكس بالتالي في إرتفاع الأسعار بنسبة 3% أيضاً، مع ثبات العوامل الأخرى على حالها.

د- ومن التحليل السابق يمكن استخلاص العلاقة التالية:

معدل التغير في الأسعار = معدل التغير في الأجور النقدية - معدل التغير في إنتاجية العمل.

هـ- وبما أن معدل التغير في الأجور النقدية هو دالة عكسية لمعدل البطالة. إذن معدل التغير في الأسعار معدل التضخم هو دالة لمعدل البطالة - معدل التغير في انتاجية العمل، والمعادلة الأخيرة توضح أن معدل التغير في الأسعار (معدل التضخم) يتغير عكسياً مع كل من معدل البطالة ومعدل التغير في انتاجية العمل.

وعلى هذا خلص فيلبس إلى وجود علاقة عكسية تربط بين معدل التضخم ومعدل البطالة

من خلال منحنى فيليبس يمكن إستخلاص أن ثمن خفض معدل البطالة هو ثمن ذلك قبول معدل أعلى للتضخم، وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيليبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة المالية والنقدية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما، ولكن قضية العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة لم تثبت صحتها باستمرار فقد شهدت الكثير من الدول الحالتين سويا وبشكل كبير، فكانت هناك معدلات بطالة كبيرة، ومعدلات تضخم ملموسة أيضا، وقد سميت هذه الحالة بالركود التضخمي أو التضخم الركودي. (إكرام مرعوش، 2021، صفحة :63.)

8-3- قانون أوكن

يسمى بقانون أوكون (Okun's Law) نسبة للعالم الذي استنبطه أول مرة حيث يعتبر أرثر ميلفن أوكون Arthur Melvin Okun 1928-1980 من الاقتصاديين الأمريكين المؤيدين للسياسات الاقتصادية الكنزية حيث كان مقتنعا بأن من أهم آليات تحفيز العمالة والتحكم في التضخم هو إتباع السياسات المالية كحل استراتيجي وفعال، التحق أوكون بمعهد بروكينغز عام 1969 واستمر في البحث والكتابة عن النظرية الاقتصادية، وخاصة ما يتعلق بالاقتصاد الكلي، بحيث يعود له الفضل في تحديد معالم الركود الاقتصادي باعتباره نواة أساسية للنمو الاقتصادي السلبي، وزيادة على ذلك يعتبر قانون اوكون (Okun's Law) سنة 1962 من بين أشهر النظريات في مجال الاقتصاد الكلي. (مانه الأمجد، 2022-2021، صفحة :33.)

فقد حظيت دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة على إهتمام كبير فيما بين المتخصصين من الإقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية، وذلك منذ توصل أوكن إلى وجود علاقة عكسية بينهما في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية ستينيات القرن الماضي، وعرفت هذه العلاقة باسم قانون أوكن Okun

Low"، الذي ينص على أن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% يقابله إنخفاض في معدل البطالة بنسبة 1% ، والعكس صحيح، وبالتالي تعني هذه العلاقة أن معدل نمو الناتج المحلي يجب أن يكون مساويا لمعدل نمو الناتج المحتمل للحفاظ على معدل ثابت للبطالة، ومن ثم فإنه للحد من البطالة يجب أن يكون معدل نمو الناتج المحلي أعلى من معدل نمو الناتج المحلي المحتمل. (علي عبد الوهاب نجا وشيرين عادل حسن نصير، 2021، صفحة :15.)

حيث عرفت هذه العلاقة في البداية **بمعامل أوكن أو العلاقة PIB/ Chômage** وفسر أوكن العلاقة بين معدلات البطالة والناتج المحلي الاجمالي بصيغتين مختلفتين. (متيوي رحمة، 2023، صفحة :22.)

يعد قانون أوكن تحليل كينزي مهم في الاقتصاد الكلي نظريًا وتجريبياً، فمن الناحية النظرية فإن هذا القانون يربط بين سوق السلع أي العرض الكلي وسوق العمل، حيث يصف العلاقة بين التغيرات قصيرة الأجل في الناتج المحلي والتغيرات في معدل البطالة. ومن الناحية التجريبية فإن معامل أوكن يساعد في التنبؤ ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة، وقد أثبتت عديد من الدراسات التطبيقية صحة هذه العلاقة وبخاصة في الدول المتقدمة، ومن ثم فإنه يعد أحد أكثر العلاقات استقرارًا في الاقتصاد الكلي، ولذا يهتم به صانعو السياسات الاقتصادية. ويفسر هذا القانون ببساطة مقدار الخسارة في الناتج المحلي عندما يكون معدل البطالة الفعلي أعلى من المعدل الطبيعي، وتختلف هذه العتبة فيما بين الدول لأنها تتأثر بعدد من العوامل الخاصة بسوق العمل مثل السكان النشطين إقتصاديا، وإنتاجية عنصر العمل، ومدى مرونة سوق العمل...إلخ (علي عبد الوهاب نجا وشيرين عادل حسن نصير، 2021، صفحة :17.)

8-4- صيغ قانون أوكن

ينطوي قانون أوكن على أربعة صيغ مختلفة وهي: صيغة الفروق، وصيغة الفجوة والصيغة الديناميكية، وصيغة دالة الإنتاج، وكل صيغة لها إيجابياتها وسلبياتها وفقا للافتراضات التي تقوم عليها، ولكن عادة فإن الصيغتين الأولى والثانية هما الأكثر استخداما في معظم الأبحاث التطبيقية. (علي عبد الوهاب نجا وشيرين عادل حسن نصير، 2021، الصفحات :18-20.)

8-4-أ- صيغة الفروق The Difference Version Approach

$$(U_t - U_{t-1}) = \alpha + \beta\,(Y_t - Y_{t-1}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث إن:

(U_t) تمثل معدل البطالة في الفترة الزمنية t؛ (U_{t-1}) تمثل معدل البطالة في الفترة الزمنية السابقة

(Y_t) تمثل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الفترة (t)؛ (Y_{t-1}) تمثل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الفترة الزمنية السابقة.

توضح هذه الدالة كيف يتغير معدل البطالة مع تغير معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي وفقًا لقيمة معامل أوكن (β) ذات القيمة السالبة، وهذا يعني أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي سيؤدي إلى إنخفاض معدل البطالة، والعكس صحيح، وبالتالي فإن هذه الصيغة توضح العلاقة بين التحركات في نمو الناتج المحلي الحقيقي والتحركات في نمو البطالة، ومن ثم نربط النمو السريع في الناتج المحلي الحقيقي بإنخفاض معدل البطالة، والنمو البطيء في الناتج المحلي الحقيقي بإرتفاع معدل البطالة.

4-8-ب- صيغة الفجوة The Gap Version Approach

$$(U_t - U^*) = \beta\,(Y_t - Y^*) \quad \ldots\ldots (2)$$

حيث إن: (U^*) تمثل معدل البطالة الطبيعي، (Y^*) تمثل الناتج المحلي المحتمل الحقيقي في الفترة t

وفقاً لهذه المعادلة فإن فجوة البطالة تلك التي تقاس بالفرق بين معدل البطالة الفعلي ومعدل البطالة الطبيعي، تكون دالة عكسية في فجوة الناتج تلك التي تقاس بالفرق بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج المحلي الإجمالي المحتمل وهو يمثل أقصى ناتج يمكن تحقيقه في حالة التوظف الكامل غير التضخمي الذي يناظر الحد الأدنى من البطالة الذي يعرف بمعدل البطالة الطبيعي، ولذا فإن فجوة الناتج تجسد المستوى الدوري للناتج وعلى نفس المنوال تجسد فجوة البطالة معدل البطالة الدوري. وعادة ما يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل، ومن ثم يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، ولذا تكون قيمة معامل أوكن (β) التي تقيس التغير بين الفجوتين سالبة.

4-8-ج- الصيغة الديناميكية The Dynamic Version Approach

$$\Delta U_t = \beta_0 + \beta_1 \Delta Y_t + \beta_2 \Delta Y_{t-1} + \beta_3 \Delta Y_{t-2} + \beta_4 \Delta U_{t-1} + \beta_5 \Delta U_{t-2} \quad \ldots\ldots (3)$$

حيث إن (ΔU_{t-1}) تمثل التغير في معدل البطالة في الفترة الزمنية السابقة، (ΔU_{t-2}) تمثل التغير في معدل البطالة بفترتين تباطؤ زمني (ΔY_{t-1}) تمثل التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الزمنية السابقة (ΔY_{t-2}) تمثل التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بفترتين تباطؤ زمني.

وفقاً لهذه الدالة فإن المستوى الحالي من التغير في البطالة يتأثر بكل من التغير في الناتج المحقق في الفترة الحالية والفترتين السابقتين، وكذلك التغير في مستوى البطالة المحقق في الفترتين السابقتين، وبالتالي يشير تحليل أوكن وفقا لهذه الصيغة إلى أن التغير في الناتج الحالي والسابق يؤثر سلبيا على التغير في البطالة.

جدير بالذكر أن هذه الصيغة تتشابه مع صيغة الفروق إلا أن الفرق بينهما يتمثل في أن صيغة الفروق تفترض وجود علاقة بين التغير في معدل البطالة والتغير في معدل النمو الخاص بنفس الفترة الزمنية فقط، ولكن الصيغة الديناميكية تقيس التغيرات في معدل البطالة الناتج عن التغيرات في معدلات النمو في فترات سابقة أيضا بجانب التغيرات في نفس الفترة الزمنية أي أنها تعكس الأثر الديناميكي للتغير في النمو على تغيرات البطالة.

4-8-د- صيغة دالة الإنتاج The Production-Function Version Approach

$$Y_t = \alpha\,(k + c) + \beta(\gamma n + \delta h) + T \quad \ldots\ldots (4)$$

حيث إن: (Y) معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الفترة t؛ (k) الكمية المستخدمة من رأس المال، (c) معدل الاستخدام لرأس المال (n) عند العاملين (h) عدد ساعات العمل، (a & β) مرونتي الناتج بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال (γ) مساهمة ساعة العمل في الناتج نسبة إلى إجمالي ساعات العمل (δ) مساهمة العامل في الناتج بالنسبة للكمية المستخدمة من عنصر العمل، (T) مساهمة التقدم التكنولوجي.

تستند هذه الصيغة إلى فكرة دالة إنتاج كب - دوجلاس، وهو أن حجم الناتج يتأثر بالمدخلات لكل من عنصري العمل ورأس المال والمستوى التكنولوجي، وبالتالي يتأثر التغير في الناتج ومعدل النمو به بكل هذه

المدخلات والتغيرات في العمالة تمثل جزء من التأثير في الناتج، ومن ثم يكون عنصر العمل هو أحد المدخلات التي تؤثر في مستوى الناتج. (علي عبد الوهاب نجا وشيرين عادل حسن نصير، 2021، صفحة :20.)

الفهارس

فهرس الأشكال

الشكل رقم 1: التدفق الدائري للدخل والإنفاق في حالة قطاعين ---------- 19 -
الشكل رقم 2: التدفق الدائري للدخل والإنفاق في حالة ثلاث قطاعات ---------- 20 -
الشكل رقم 3: التدفق الدائري للدخل والإنفاق في حالة أربع قطاعات "النموذج المفتوح"---------- 21 -
الشكل رقم 4: يوضح ألية عمل النموذج الإقتصادي---------- 23 -
الشكل رقم 5:الطلب على العمل عند الكلاسيك---------- 47 -
الشكل رقم 6:عرض العمل عند كلاسيك ---------- 48 -
الشكل رقم 7: توازن سوق العمل عند الكلاسيك---------- 49 -
الشكل رقم 8:التوازن في سوق السلع والخدمات---------- 51 -
الشكل رقم 9: منحنى الطلب على الاستثمار أو منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال ---------- 72 -
الشكل رقم 10: أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل الوطني في حالة المضاعف الديناميكي ---------- 78 -
الشكل رقم 11: يوضح منحى IS ---------- 90 -
الشكل رقم 12: يوضح منحىLM ---------- 93 -
الشكل رقم 13: يوضح التوازن الكلي أو الأنى في نموذج IS/LM ---------- 94 -
الشكل رقم 14: مراحل الدورة الإقتصادية---------- 98 -
الشكل رقم 15: منحنى إمكانات الإنتاج والنمو الإقتصادي ---------- 106 -
الشكل رقم 16:العلاقة بين البطالة والأجور الأسمية حسب فيليبس---------- 122 -

فهرس الجداول

الجدول رقم 1: الفرق بين التحليل الإقتصادي الجزئي والكلي..... - 6 -
الجدول رقم 2: مفاهيم أخرى في الحسابات القومية ..... - 30 -

فهرس المحتويات

الفصل الأول: مدخل للنظرية الاقتصادية الكلية (مفاهيم ومصطلحات)

1-1-تعريف علم الإقتصاد ---------- 3 -
1-2- المشكلة الاقتصادية---------- 3 -
1-3-النظرية الاقتصادية ---------- 5 -
1-4- تعريف الاقتصاد الكلي---------- 7 -
1-5- أهداف السياسية الإقتصادية الكلية ---------- 7 -
1-6- صعوبات التحليل الاقتصادي الكلي ---------- 9 -
1-7- بناء النماذج الإقتصادية---------- 10 -
1-8- مفهوم التوازن الكلي---------- 13 -

الفصل الثاني: قياس النشاط الاقتصادي

2-1- مدخل لمفهوم النشاط الاقتصادي ---------- 16 -
2-2- أعوان أو قطاعات النشاط الاقتصادي ---------- 17 -
2-3- الأسواق التي يلتقي فيها الأعوان الإقتصاديون ---------- 17 -
2-4- دائرة التدفق النقدي---------- 18 -
2-5- محاسبة الدخل الوطني (الناتج الداخلي الخام PIBوأساليب حسابه) ---------- 21 -
2-6-مفاهيم وأشكال أخرى للناتج---------- 29 -
2-7- مؤشر الأسعار وإستعمالاته ---------- 32 -
2-8- نسبة التضخم---------- 33 -
2-9-معدل النمو الإقتصادي---------- 34 -

الفصل الثالث: النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي الكلي

3-1- مدخل للنموذج الكلاسيكي ---------- 39 -
3-2- إفتراضات النموذج الكلاسيكي ---------- 39 -
3-3- منهجية ومبادئ التحليل في للنموذج الكلاسيكي---------- 44 -
3-4-تحليل الأسواق في النموذج الكلاسيكي (العمل / السلع والخدمات/ النقد)---------- 46 -
3-5- تحليل سوق العمل ---------- 46 -
3-6- توازن سوق السلع والخدمات---------- 50 -
3-7- توازن سوق النقود---------- 51 -
3-8- تقييم النظرية الكلاسيكية---------- 55 -

الفصل الرابع: النموذج الكينزي في التحليل الإقتصادي الكلي

4-1- مبادئ النموذج الكينزي---------- 58 -
4-2- نظرية الطلب الفعال والإستخدام الكامل---------- 60 -
4-3- دالة الإستهلاك "C" ---------- 61 -
4-4- دالة الإدخار "S" ---------- 63 -

4-5- النموذج الكينزي مع وجود قطاعين (العائلات "C" والإستثمار "I" / Y=C+I) ---------- 67 -
4-6- المضاعف وأنواعه ---------- 75 -
4-7- النموذج الكينزي مع وجود القطاع الحكومي"G" (Y=C+I+G) ---------- 79 -
4-8- النموذج الكينزي بوجود القطاع الخارجي (الصادرات x والواردات M) "النموذج المفتوح"---------- 85 -
4-9- نموذج IS/LM ---------- 89 -

الفصل الخامس: الدورات الاقتصادية

5-1- مفهوم الدورات الإقتصادية ---------- 97 -
5-2- مراحل الدورات الاقتصادية ---------- 98 -
5-3- أسباب الدورات الاقتصادية---------- 99 -
5-4- مظاهر الدورات الاقتصادية---------- 99 -
5-5- معالجة الدورات الاقتصادية ---------- 101 -

الفصل السادس: النمو الإقتصادي

6-1- ماهية النمو الاقتصادي ---------- 103 -
6-2- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ---------- 104 -
6-3- النمو الاقتصادي ومنحنى إمكانات الإنتاج---------- 105 -
6-4- أعباء النمو الاقتصادي ---------- 106 -
6-5- المقاربات النظرية للنمو الاقتصادي---------- 107 -
6-6- النمو، التنمية والتنمية المستدامة ---------- 110 -
6-7- عقبات التنمية ---------- 111 -

الفصل السابع: البطالة والتضخم

7-1- معنى الاستخدام الكامل ---------- 114 -
7-2- تعريف البطالة UNEMPLOYMENT ---------- 114 -
7-3- أنواع البطالة ---------- 114 -
7-4- تكاليف البطالة---------- 116 -
7-5- قياس البطالة---------- 116 -
7-6- التضخم ---------- 117 -

الفـصـل الثامن: منحنى فيليبس، وقانون أوكن

8-1- شرح فكرة فيليبس ---------- 121 -
8-2- تحليل إفتراضات فيليبس للعلاقة بين البطالة والأجور الأسمية ---------- 122 -
8-3- قانون أوكن ---------- 123 -
8-4- صيغ قانون أوكن ---------- 124 -

قائمة المراجع المعتمدة

قائمة المراجع المعتمدة

(1)- Andrew B. Abel, Ben S. Bernanke, Dean Croushore. (W.D). *Macroeconomics* (éd. ELEVENTH EDITION). United Kingdom, United Kingdom: Pearson.

(2)- Béatruce et francis grandguillot. (2009). *L'essentiel du contrôle de gestion* (éd. 4e édition). Paris, France: Gualino-Lextenso.

(3)- Claude Alazard & Sabine Separi. (1994). *contrôle de gestion.* Paris, France: Dunod.

(4)- CNBCعربية. (2023, مارس 06). *CNBC عربية*. Consulté le 07 07, 2024, sur CNBC عربية : https://www.cnbcarabia.com

(5)- *https://www.meemapps.com/term/the-islm-curve-model*. (2024, 03 29). Consulté le 03 29, 2024, sur https://www.meemapps.com/term/the-islm-curve-model: https://www.meemapps.com/term/the-islm-curve-model

(6)- J.F Soutenain, P.Farcet. (2007). *Organisation et gestion de l'entreprise.* Alger: Berti éditions.

(7)- J-L.Bailly , G.Caire,C.Lavialle,J-L.Quilès. (S.D). *Macroéconomie.* S.P, S.P: Bréal.

(8)- L'Institut national de la statistique et des études économiques. (2023, 10 29). *https://www.insee.fr/*. Récupéré sur https://www.insee.fr/: https://www.insee.fr/fr/statistiques/2415846#documentation

(9)- Michael Parkin ; Robine Bade & Benoit Carmichael. (2005). *Introduction à la macroéconomie* (éd. 3ed). Quebec , Canada: ERPI Edition du Renouveau inc.

(10)-Michel Gervais. (1994). *contrôle de gestion par le système budgetaire* (éd. 3e édition). Paris, France: Vuibert entreprise.

(11)-STEVEN A GREENLAW & DAVID SHAPIRO. (2017). *Principles of Macroeconomics.* (2. edition, Éd.) Houston, Texas, USA: OpenStax. Récupéré sur https://openstax.org/details/books/principles-macroeconomics-3e

(12)-*triangle innovation hub*. (2023, 11 12). Récupéré sur https://ar.triangleinnovationhub.com/difficulties-faced-estimating-national-income

(13)- إبراهيم محمد أحمد. (2019). *مبادئ الإقتصاد الكلي" من منظور النظريات والسياسات النقدية"*. القاهرة، مصر: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

(14)- إكرام مرعوش. (2021). *التحليل الإقتصادي الكلي دروس وتمارين محلولة*. باتنة، الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع.

(15)- ب.برنييه وإ.سيمون. (1989). *أصول الإقتصاد الكلي*. (عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المترجمون) القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

(16)- بارا سمير. (2021, 07 25). *https://moodle.univ-ouargla.dz*. Récupéré sur https://moodle.univ-ouargla.dz: https://moodle.univ-ouargla.dz/course/info.php?id=5488

(17)- باول كورغمان وروبن ويلز. (2022). *الإقتصاديات الكلية*. (لينا سقر، المترجمون) دمشق، سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.

(18)- كاتب بدون. (s.d.). Récupéré sur https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&ved=0CCsQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.kau.edu.sa%2FFiles%2F000

3513%2FSubjects%2Fpart3.doc&ei=ou-5UqDBLu_9yAOl84GgAg&usg=AFQjCNFn2pqfGbHHml-CrcbMeamEH2VjKw&bvm=bv.58187178,d.bGQ

(19)- بدون مؤلف .(2023, 04 10) .*النظرية الإقتصادية ماهي تعريفها ومفهومها* . Récupéré sur https://www.economyinarabic.com: https://www.economyinarabic.com

(20)- بريبش السعيد. (2007). *الإقتصاد الكلي نظريات نماذج وتمارين محلولة*. عنابة، الحجار، الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع.

(21)- بن عصمان محفوظ .(2010) .*مدخل في الاقتصاد* .الجزائر, عنابة, الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

(22)- جواد كاظم عبد نصيف البكري .(2013, 12 21) .*التحليل الكينزي وتطور النظام الرأسمالي* . Récupéré sur http://www.uobabylon.edu.iq: http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/service_showarticle.aspx?fid=9&pubid=1121

(23)- حمدي أحمد العناني. (1995). *مقدمة في الاقتصاد الكلي*. القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.

(24)- خالد واصف الوزاني و أحمد حسين الرفاعي. (2007). *مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق* (المجلد الطبعة الثالثة). عمان، عمان، الأردن: مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، (دار وائل للنشر.

(25)- رفاه شهاب الحمداني. (2014). *نظرية الإقتصاد الكلي مقدمة رياضية*. عمان، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

(26)- زكيه احمد مشعل و وليد اسماعيل السيفو. (2004). *الرياضيات في العلوم الاقتصاديه والتجاريه*. عمان، الأردن: الاهلية للنشر والتوزيع.

(27)- سيدي محمد الوردي. (2011). *أساسيات الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة*. الرباط، الرباط، المغرب: مطبعة طوب بريس.

(28)- عبد اللطيف بلغرسة. (2020). *المجتهد في الإقتصاد الكلي*. بدون مكان: المعارف للطباعة.

(29)- عبد الوهاب الأمين وفريد بشير. (2010). *الإقتصاد الكلي* (الإصدار الطبعة الثانية). بدون مكان: مركز المعرفة للإستشارات والخدمات التعليمية.

(30)- عدنان فرحان الجوراني .(2011, 01 02) .الدورات الاقتصادية المفهوم- النظريات والمعالجات .*الحوار المتمدن* , *3234*. doi: http://www.ahewar.org

(31)- عقبة عبد اللاوي بن أحمد. (2020). *تطبيقات التحليل الإقتصادي الكلي*. الوادي، الجزائر: مطبعة الرمال.

(32)- علاش أحمد. (2018). *تمارين في الإقتصاد الكلي" حلول وتحليل إقتصادي"* . الجزائر، الجزائر: دار هومة للطباعة و للنشر والتوزيع.

(33)- علي عبد الوهاب نجا وشيرين عادل حسن نصير .(2021) .مدى تحقق قانون أوكن في الاقتصاد المصر خلال الفترة (1990 - 2019) "دراسة تحليلية قياسية ". *6*(11). Consulté le 09 03, 2024, sur https://journals.ekb.eg

(34)- عمر صخري. (2005). *التحليل الإقتصادي الكلي*. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

(35)- عمرو هشام محمد .(2013, 12 21) .*مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي: نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي* . Récupéré sur http://webcache.googleusercontent.com: http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:VbY8CwQIrykJ:www.caus.org.lb/Home/down.php%3FarticleI

(36)- مانه الأمجد. (2022-2021). أطروحة دكتوراة :دراسة علاقة النمو الاقتصادي بمعدلات البطالة - إختبار قانون أوكون Okun- دراسة قياسية لاقتصاديات عينة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) الفترة 2019-1990. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمو لخضر الوادي– –.

(37)- مايكل أبدجمان. (2012). *الإقتصاد الكلي "النظرية والسياسة"* . (محمد إبراهيم منصور، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

(38)- متيوي رحمة. (22 04, 2023). البطالة بين منحنى فيليبس وعلاقة أوكن في الجزائر خلال الفترة 2020-1989. *مجلة البشائر الاقتصادية، 09*(01). تاريخ الاسترداد 2024 07, 07، من https://www.asjp.cerist.dz

(39)- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد. (2003). *مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

(40)- محمد أحمد الأفندي. (2014). *النظرية الإقتصادية الكلية "السياسة والممارسة"* (الإصدار 02). صنعاء، اليمن: الأمين للنشر والتوزيع.

(41)- محمد أحمد الأفندي. (2018). *النظرية الإقتصادية الكلية والسياسة الإقتصادية* (الإصدار الأول، المجلد الأول). عمان، عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

(42)- محمد أحمد الأفندي .(2018) .*النظرية الإقتصادية الكلية والسياسة الإقتصادية* .Vol)الجزء 02 .(عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

(43)- محمد الشريف إلمان. (2003). *محاضرات النظرية الإقتصادية الكلية "الدوال الإقتصادية الكلية الأساسية القطاع الحقيقي"* (المجلد 02). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

(44)- محمد الشريف إلمان. (2003). *محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية "الدوال الإقتصادية الكلية الأساسية القطاع النقدي"* (المجلد 03). الجزائر، الجزائر: ديون المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

(45)- محمد بن عبد الله الجراح وأحمد بن عبد الكريم المحيميد. (2017). *مبادئ الإقتصاد الكلي "مفاهيم وأساسيات"*. بدون مكان: بدون دار نشر.

(46)- محمد بوخاري .(2014) .*الإقتصاد الكلي المعمق* .الجزائر, الجزائر, الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

(47)- محمد عبد العزيز عجيمةو إيمان عطية ناصف وعلى عبد الوهاب نجا. (2008). *التنمية الإقتصادية المفاهيم والخصائص-النظريات الإستراتيجيات - المشكلات*. مطبع البحيرة.

(48)- محمد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد. (2004). *مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي*. عمان، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

(49)- مصطفى يوسف كافي. (2017). *التنمية المستدامة*. عمان، الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

(50)- منعم أحمد خضير. (2022). *الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.